كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

652

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 04 أيار 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

نعيٌ
«الديمقراطية» 05

مخاوف تكرار
«حادثة العَلَم» 06

معلمو دمشق
ترفيعات على الورق 11

الحد الأدنى للأجور
مخالفة دستورية 13

الافتتاحية

في «الوطنية» و«الدفاع عن الوطن»..

تثبت «واشنطن»، مع كل تقدم للتوازن الدولي الجديد، إصرارها على توسيع الحريق العالمي، فيما تثبت الوقائع الجارية أن الفاشية ما زال لها وزن هام في الإدارة الأمريكية. يدخل في هذا السياق تطوران بارزان، الأول هو بداية دخول المسألة الأوكرانية إلى نفق العسكرة، بما يوضح إصراراً أميريكياً على خلق بؤرة متفجرة على تخوم روسيا ضمن محاولة استدراجها إلى نزاع مسلح مديد على الأراضي الأوكرانية. التطور الثاني، يتمثل بارتفاع حرارة القتال في مناطق متعددة من سورية بينها حلب وكسب، تزامناً مع تكليف الصهيوني المعروف دانيال برنشتاين خلفاً لروبرت فورد، بما يوضح أيضاً رغبة أمريكية بإدامة حالة الاشتباك والاستنزاف وصولاً إلى استكمال «إحراق سورية».

إنّ هذين التطورين، إذ يعكسان النفوذ الفاشي في الإدارة الأمريكية، فإنهما يعكسان كذلك خوف «واشنطن» المزمن من التسويات والحلول السياسية، ذلك أنّ مثل هذه الحلول بتكريسها ونضجها ستعمل على تظهير إرادات الشعوب المستنزفة المعادية بطبيعتها لواشنطن، كما أنها ستظهر التوازن الدولي الجديد بوجهيه الاقتصادي والسياسي، وبشكل خاص أمام وقائع تثير الهلع لدى الغربيين عموماً، وعلى رأسها تأكيدات بعض الاقتصاديين الغربيين على أن الصين ستصل خلال العام الحالي إلى الصدارة كأكبر اقتصاد عالمي، لتزيح الولايات المتحدة التي احتلت هذا المقعد منذ 1872 وحتى الآن، أي طوال أكثر من 140 عاماً! وذلك بالإضافة إلى أن الهند باتت تحتل موقع ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

إنّ هذه الوقائع وغيرها، تشير بوضوح إلى أنّ الحلول السياسية على المستوى الدولي، تقطع الطريق على الأمريكيين الساعيين اليوم إلى إحداث درجة أعلى من «التنفيس» عن أزماتهم ومشكلاتهم الاقتصادية الخانقة عبر الحروب البينية، واستنزاف الشعوب وتفتيتها، باعتبار هذه العملية تمثل– كما في السابق– اشتباكاً غير مباشر مع الخصم على أراضي الغير، وهو ما بات يتمثل حالياً بروسيا والصين بوصفهما مصدر التهديد الاستراتيجي الأساسي.

في الإطار ذاته، فإنّ حلاً سياسياً في سورية سيقطع الطريق ليس على واشنطن وحدها، وإنما أيضاً على الصهاينة والأتراك والسعوديين، الذين يحاولون رمي مشاكلهم الداخلية إلى نطاق الاشتباك السوري، بالتوازي مع محاولة كل من هؤلاء ممارسة دوره الإقليمي عبر نافذة الصراع السوري.

إنّ معاداة واشنطن والصهيونية وحلفائهما، والحفاظ على السيادة الوطنية السورية وعلى الهوية الوطنية، يتطلب العمل قبل كل شيء على إيقاف إحراق سورية بأسرع ما يمكن، الأمر الذي لا طريق إليه إلا عبر الحل السياسي بمفرداته الثلاث الأساسية: «إيقاف التدخل الخارجي، إيقاف العنف، إطلاق العملية السياسية». وإنّ هذه الطريقة في مجابهة واشنطن، تعني ربط الجبهات جميعها في جبهة واحدة. فقتال التكفيريين عسكرياً لن يصل إلى نهاياته دون تأمين الحد المطلوب من الوحدة الوطنية الداخلية من جهة، ودون توافق دولي، عبر جنيف، يجبر عشرات الدول المتدخلة على التراجع عن تدخلها.

كما أن خروجاً حقيقياً من الأزمة القاتلة التي تعيشها سورية، يعني الخروج لا من نتائجها المباشرة فقط، بل من أسبابها أيضاً. أيّ أن البنية المأزومة للرأسمالية العالمية لا تقدم استثناءً لبنية الدولة السورية، فهي الأخرى مأزومة بوصفها بنية رأسمالية، ومأزومةٌ بشكل مضاعف لكونها اقتصاداً رأسمالياً مرتبطاً بالاقتصادات الغربية، وبالتالي تابعاً لها، من جهة أخرى، «لا أدل على ذلك من أن 70% من التبادل التجاري السوري جرى مع الغرب حتى بدايات الأزمة!».

إنّ الدفاع عن الوطن السوري اليوم، يتطلب جرأة سياسية عالية، في المضي نحو الحلول السياسية ونحو التغييرات العميقة التي لم يعد ممكناً الخروج من دوامة الأزمة، ومن الكارثة الإنسانية المستمرة، دون إجرائها.

«ثم ماذا عن جروحي؟» من تفجير «مفخخة» في حمص . سانا

انحطاط مدفوع الأجر..!

تواترت تصريحات المدعو «كمال اللبواني» المتعلقة بأحد «المحرمات» في الوعي الوطني السوري، وتحديداً موضوع العلاقة مع «إسرائيل» الصهيونية، وآخر ما تفوه به المذكور هو أن «إسرائيل أمله الأخير» بعد أن «خذله الغرب والعرب»..؟!

إن مثل هذا التصريح عدا عن أنه يكشف الحضيض السياسي والأخلاقي الذي وصلت إليه «المعارضة» اللاوطنية، فهو في الوقت نفسه تعبير عن حالة العجز والإحباط والإفلاس التي تعيشها هذه «المعارضة»، ووصول خياراتها إلى طريق مسدود، وهي محاولة التمهيد لفكرة «التطبيع» مع العدو الصهيوني، على المستوى السوري، وكسر ذلك الحاجز الذي فرضته التقاليد الوطنية للشعب السوري على مدى عقود طويلة. وتأتي هذه الوقاحة أيضاً في إطار السعي مدفوع الأجر لفسح الطريق أمام الآخرين للانزلاق إلى هذا المستنقع، بدليل صمت القوى الأخرى في البنى التي ينتمي إليها المذكور تجاه هذا السلوك الخياني المفضوح.

«وجع ورق»

يعني أيميت وكيف ممكن يمرق العيد علينا نحنا العمال والشغيلة وحتى الموظفين بسورية عيد عنجد.. عيد لألنا ولولادنا ولمعيشتنا ولكرامتنا المحفوظة من البهدلة والشرشحة والتطاول علينا والديون يلي عم تزرب مننن «جنابنا» دائماً..؟!

قبل الأزمة هي يلي عايشينها.. وخليني هلأ احكي عن يلي متلي عمال المعامل والورشات تبع الدولة مو عن موظفي الدوائر الحكومية بوسط البلد ومو حتى عن عمال القطاع الخاص يلي صفي تلترباعهم بالشارع..

كنا نفيق من جهجهة الضو لحتى نلحق باصاتنا ونقطع 20-30 كيلومتر أهم شي فيهم أنو بيعطوك شوية ضو وشوية هواء طلق حتى ولو كان ملوّث بدخان السيارات وبننزرب بعدها بهنكارات أو أقبية الرطوبة العالية من دون وجبات غذائية أو ضمان صحي وبرواتب بتولد بأول الشهر ميتة..

وركوض يا شاطر ورا تعويضاتك.. وطق برغي لرفيقك.. أو إذا فتحت تمك يا ويلك.. يا بيجيك شي حدا من الإدارات بيضغط عليك يا حباب يا بتجيك شي «ستيشن» بتسحبك لـ«تضيفك» شي «فنجان قهوة» لأنك «ناكر للمعروف» و«حاقد على الدولة يلي لاممتك من الشارع».. وحميد ربك إذا ما قالولك إنك عم «تنال من هيبة الدولة وتوهن عزيمة الأمة»..!

وهلأ يا حبيبي ألعن وأدق رقبة.. الطرقات لتلترباع المعامل مسكرة.. هادا إذا ما حكيت عن المعامل يلي يا أما تفككت وانسرقت لتركيا يا أما احتلوها المسلحين.. وأنت يا أما نقلوك لغير معمل أو اختصاص يا أما سرحوك بطريقة أو بأخرى أو لسبب أو تاني.. وفوق الموتة عصة قبر.. إذا كنت محظوظ ومعملك بعدو شغال بتضطر تمرق أحياناً على حواجز مسلحين أو كمائن لألهم وأنت وحظك.. والله يرحمك إذا ما عجبهم من وين نفوسك على الهوية.. هادا إذا ما إجاك شي عنصرع الحواجز الرسمية حب يتغالظ عليك أو كمان يحاسبك على نفوسك أو منطقة سكنك الأصلية يلي أنت صرت نازح منها أساساً.. كمّل ولا حاجة..!؟

أخي بكل الأحوال انشالله بتهدا الأحوال وترجع تعمر بلادنا لأنو لسا جاية عبالي أنو حس حالي عامل.. وقادر يحتفل عنجد..!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عيد نضال الطبقة العاملة

تنتفض المعمورة من أقصاها إلى أقصاها مع نزول العمال إلى الشوارع في الأول من أيار، رافعين راياتهم، وقبضاتهم القوية، ووجعهم المزمن الذي تجدده كل يوم آلة النهب الرأسمالي لقوة عملهم التي لا يملكون سواها من أجل أن تستمر دورة حياتهم، ويبقى الرأسمال متربعاً على عرشه، وحين ينزل العمال إلى الشوارع والساحات يعني ذلك إرسال إشارات، ورسائل واضحة إلى ذاك الحلف غير المقدس بين الرأسمال والحكومات بأن الطبقة العاملة ستكسر تلك القيود، وليس لديها ما تخسره في سياق كفاحها المتواصل من أجل حقوقها السياسية والاجتماعية والديمقراطية، حيث يسعى الرأسماليون إلى احتواء الحراك العمالي بطريقتين، الأولى: تقديم تنازلات جزئية للعمال، وهذا يترافق بشراء بعض القيادات العمالية التي تقبل بما يقدم لها، وبالتالي تجري المساومة على الحقوق الأساسية للعمال بما فيها التفاوض على نسبة زيادة الأجور التي يطالب بها العمال، ويعلنون من أجلها الإضراب كما يحدث الأن في الكثير من الدول التي قدمت تنازلات للطبقة العاملة في مرحلة الحرب الباردة مع الإتحاد السوفيتي لتعاود الهجوم مرة أخرى على تلك المكتسبات في ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اجتاحت العالم ومن ضمنها حقوق العمال ومكاسبهم، حيث تلعب المؤسسات المالية الإمبريالية «صندوق النقد والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية» دوراً أساسياً في توجيه الحكومات نحو حقوق الطبقة العاملة، ويساهم في إكمال الدور منظمة العمل الدولية التي رئيسها ينتمي إلى الإتحاد الحر المعروف بصلته الوثيقة مع قوى الرأسمال المالي العالمي والحركة الصهيونية.

الطريقة الثانية:القمع المباشر لأي حراك عمالي، حيث يتعرض العديد من القيادات النقابية للقتل والملاحقة والاعتقال بسبب نشاطهم العمالي المدافع عن حقوق الطبقة العاملة، كما هو حادث في بعض دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية والأسيوية بما فيها منطقتنا العربية.

إن الطبقة العاملة السورية قد خاضت تلك التجارب التي خيضت في كل الدول، واستطاعت انتزاع حقها بالإضراب، والاحتفال بعيد العمال حتى في ظل الاستعمار الفرنسي، وعهد الاستقلال وما بعده، وكان يختلف الموقف من العمال حسب الظرف السياسي السائد في كل مرحلة من المراحل، ولكن الناظم والجامع للمواقف من حق العمال في كل الأوقات هو تقييد حركة العمال بالتعبير عن مصالحهم وحقوقهم، وإطلاق يد قوى الرأسمال بشرعنة نهبه.

مجلس عمال دمشق يناقش ويرفض..

التعديلات لم تغير من جوهر القانون في «حرية» التسريح التعسفي

قبل يومين من انعقاد المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دمشق عقد مجلسه الاجتماع الدوري له، وفي الدعوة الرسمية للاجتماع كان الاحتمال الرئيسي أن سببه اعتماد أعضائه التوجهات والتحضيرات اللازمة من القيادة النقابية استعداداً للمؤتمر، لكن المفاجأة أن المجلس ناقش أهم قضية واجهه الاتحاد العام للنقابات إلا وهي: «قانون العمل رقم 17» الذي صدر في 2010 كنتيجة للتوجهات الحكومية الليبرالية آنذاك!!.

■ محرر الشؤون العمالية

ونقول مفاجأة لأن قضية بهذه الأهمية يجب أن تناقش في المؤتمر السنوي، ويؤخذ به وبالإجماع قرار، بحيث يوضع وزارة العمل وأرباب العمل تحت الأمر الواقع، لذلك يبقى السؤال هو: هل كان مقصوداً عدم طرح موضوع قانون العمل بنفس الجدِّية أمام المؤتمرين، أم هناك خفايا أخرى لم تنضج بعد؟!!.

وفي التفاصيل أكد حسام إبراهيم رئيس اتحاد عمال دمشق على أن قانون العمل رقم 17 مازال يخضع للنقاش بخصوص العديد من النقاط التي طالب الاتحاد العام بتعديلها ليضمن حقوق العمال التي نص عليها الدستور، مشيراً إلى العديد من الثغرات التي حوى عليها القانون لجهة إطلاقه التسريح التعسفي دون ضوابط الأمر الذي كان له انعكاسات على سوق العمل ومصلحة العمال.

جوهر القانون ليس حميداً

بدوره أشار محمد فايز البرشة عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام أمين شؤون التشريع قال: شكلت لجنة أنيط بها مهمة تعديل القانون خرجت بصيغة معدلة اشتملت على تعديل 32 مادة، وكان رأي الاتحاد بالتعديل أنه تحسين شكلي أضاف بعض النقاط «الحميدة» لكنه غير كاف لأن هذه التعديلات لم تغير من جوهر القانون وفلسفته الكامنة في إطلاق حرية التسريح التعسفي.

وكشف البرشة أن الاتحاد العام وقف أمام خيارين هما المطالبة بالتريث في تعديل القانون بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري جراء تداعيات الحرب أو أن يعدل القانون ليشتمل نقاطاً أساسية يرى الاتحاد أن لا مناص منها لضمان حقوق العمال. لأن هذه النقاط تكمن في إيجاد الحماية القانونية للعامل من التسريح التعسفي وإلغاء الباب العاشر من القانون، والذي يجيز لرب العمال إغلاق المنشأة كليا أو جزئياً، وصرف العمال دون منحهم تعويضات مستحقة عن التعطل عن العمل، إضافة إلى إدخال تعديلات على مهام المحكمة المحدثة بموجب القانون وإعادة مواءمة قانون العمل مع أحكام الدستور السوري النافذ التي تحتوي مواده وخاصة المادتين 40و41 على بنود تنص صراحة على حماية حقوق الطبقة العاملة مؤكداً أن القضية ليست في التعويض بل في التسريح التعسفي.

السؤال هنا: إن كانت قيادة الاتحاد تعلم كل هذا، لماذا وافقت على إرسالها أصلاً؟!.

حق الإضراب المطلبي

وطالب نبيل بركات رئيس نقابة عمال الصناعات الخفيفة أكد على ضرورة أن يشتمل القانون على مواد تكفل حق الإضراب المطلبي، وإلزام أرباب العمل بتنسيب جزء من العمال على الأقل إلى النقابة المعنية. في حين دعا محمود الرحوم رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية إلى ضرورة أن يلزم القانون أرباب العمال بالترفيع الدوري، وأن يحدد مدة محددة للبت في الدعاوى العمالية مقترحا تشكيل صندوق يمنح العامل الحد الأدنى من الأجر أثناء فترة التقاضي.

وتساءل عضو مجلس الاتحاد شفيق طبرة عن إمكانية التوافق على التعديلات المطروحة بين جميع الأطراف المشاركة، لافتاً إلى أنه إذا كان العقد شريعة المتعاقدين في القانون القديم فهل ستغير التحسينات الشكلية من روح القانون وجوهره؟.

تقصير في أداء الحكومة

من جانبه جمال المؤذن رئيس نقابة عمال الخدمات السياحية أكد على ضرورة أن يلزم القانون أرباب العمل بمنح عمال القطاع الخاص الزيادة الدورية التي يمنحها السيد الرئيس لعمال القطاع العام، مشيراً إلى أن هناك تقصيراً في أداء الحكومة التي تطالب أرباب العمل الالتزام بمواد القانون في الوقت الذي نشهد بعض حالات التسريح التعسفي التي تقوم بها الحكومة بحق العمال.

وأصر في مداخلته على أن النقابات العمالية تتمسك بتعديل القانون لأنه حوى على الكثير من المشكلات التي لامجال لحصرها مؤكداً ضرورة عدم تجاوز الاتحاد العام في إصدار أي تشريع يمس حقوق العمال ومنوها بهذا الخصوص إلى أهمية إشراك القواعد العمالية في مناقشة أي قانون يمس مصالحها.

وكان شعبان شعبان أمين السر العام في اتحاد عمال دمشق قد أكد على ضرورة التريث في تعديل قانون العمل لحين انتهاء الحرب في سورية، مشدداً على ضرورة مشاركة القواعد العمالية في مختلف النقاشات التي تدور حول القوانين النافذة كونها الشريحة التي تلامس وبصورة مباشرة الواقع على الأرض، وهي الأكثر قدرة على معرفة السلبيات والايجابيات التي يترتب عليها صدور أي قانون.

تعزيز التضامن من أجل المحافظة على الحقوق والمكتسبات

أصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بياناً بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي، أكد فيه تبدد حلم العمال كبقية الجماهير العربية بالتوجه نحو مرحلة جديدة بعد الانتفاضات التي شهدتها عدد من البلدان العربية، ولاسيما أن أي من المطالب التي كانت شعارات تحركاتهم لم تلب ولم تتحقق ولم تنفذ، فازدادت أرقام البطالة، وارتفعت وتيرة التسريح من العمل كما تضاعفت معاناتهم من خلال فقدان الأمن والأمان في بلدان سُرقت فيها مشاريع تلك الانتفاضات لأجندات سياسية لجماعات بعينها، وسببت اضطرابات أمنية تحولت إلى ما يشبه الحروب الأهلية، افقدت الجماهير والعمال من بينهم طعم الأمان، حيث طالت التعديات والاعتداءات كل مرافق الحياة من مصانع ومعامل وبنى تحتية ومدارس وجامعات ورياض أطفال، ودور العبادة بل حتى المارة في الطرقات العامة لم يسلموا من الخطف والابتزاز وعلى الأغلب القتل.

وأشار البيان لتراجع الأداء الاقتصادي للبلدان العربية، وانخفاض معدلات السياحة إلى مستويات متدنية جداً، وأغلقت الآلاف من المصانع والمعامل أبوابها وانشغلت القوى السياسية في صراعاتها، وداهمت الدوائر الاستخباراتية الأجنبية الساحة العربية، وارتفعت وتيرة ظاهرة الإرهاب بكل سجلها الأسود.

ودعا البيان العمال إلى رص صفوفهم وتمتين جبهتهم الداخلية بتعزيز وحدتهم النقابية، وتجاوز خلافاتهم التنظيمية، وإعلاء شأن التضامن فيما بينهم، وتعبئة قواهم، من أجل فرض إرادتهم على القوى المعادية لهم كافة، ولمصالحهم في الداخل والخارج، والساعية للنيل من مكاسبهم والتراجع عنها.

وأعرب الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عن تضامنه مع عمال العالم كافة في وجه الأزمات المالية والاقتصادية التي تفتعلها قوى رأس المال البغيض لمصالحها الأنانية على حساب العمال الأجراء، وتلك التي تضاعف من معاناتهم ومعاناة أسرهم اليومية من خلال اتساع البطالة والتسريح من العمل في معظم بلدان العالم وتراجع حقوق العمال ومكتسباتهم أمام تغول الشركات العابرة الأمر الذي يدعو إلى رص الصفوف وتعزيز التضامن من أجل المحافظة على الحقوق والمكتسبات التي نالها العمال خلال مسيرة نضالهم الطويل.

مسلحون يجتاحون معمل أسمنت البادية..!

بات الهجوم على المنشآت الاقتصادية والخدمية العامة لاستباحتها وسرقتها، هدفاً دائماً للمجموعات المسلحة التكفيرية خصوصاً وغير التكفيرية، وذلك لما فيها من أجهزة وآليات وآلات ثمينة. كما طال أيضاً الممتلكات الخاصة الإنتاجية والمهنية، والممتلكات الشخصية من منازل وسيارات وغيرها.. وعمال القطاعين العام والخاص، هم أول ضحايا هذه الاعتداءات، حيث يحرمون من مصادر عيشهم مع أسرهم، ناهيك عن معاناتهم السابقة من النهب والتهميش، ومن الغلاء والتهجير، وغير ذلك مما أفرزته الأزمة الحالية..

■ مراسل قاسيون – ريف دمشق

معمل أسمنت البادية

في الساعة العاشرة من مساء الجمعة 4/25 اجتاح المسلحون معمل أسمنت البادية وهو قطاع خاص، ويبعد عن دمشق حوالي 70 كم وعن مدينة الضمير ومطارها حوالي 30 كم، وذلك بأعداد تجاوزت 500 مسلح يستقلون حوالي 65 سيارة بهدف السيطرة عليه، وقطع الطريق بينه وبين مطار السين، والاستيلاء على ذخيرة الحراسة فيه وفي المعمل الآخر التابع للشركة المتحدة للأسمنت الخاص القريب منه، والذي هو قيد الإنشاء، كما قاموا باحتجاز عماله وعددهم حوالي 350 عاملاً لمدة أربعة أيام دون طعام أو شراب، بينما استطاع العاملون في الشركة المتحدة الهرب إلى المناطق المجاورة وتم اطلاق سراحهم في صباح يوم الاثنين الساعة السادسة صباحاً بأن وضعوهم بشاحنات النقل مع سائقيها.

معاملة سيئة

والشيء الذي يثير كثيراً من التساؤلات هو ما تعرض له العمال عند وصولهم إلى الجهات المسؤولة قرب مطار الضمير، حيث نقل بعضهم فوراً، واحتجز البقية وهم جالسون في وضعية القرفصاء ونظرهم إلى الأسفل، ومن يرفع رأسه يأتيه الويل، ويعاقب بالضرب والإهانة مع اتهامهم بأنهم متعاونون مع المسلحين، والبدء بالتحقيق معهم وبقي قسم منهم حتى السابعة مساءً في العراء، وتحت الشمس دون طعام وماء!!.

لا شكّ أن اجتياح المسلحين جريمة ليس بحق الوطن فقط، وإنما بحق العمال أيضاً وتستحق الإدانة، لكن السؤال لماذا تمت معاملة العمال بتلك الطريقة من الجهات الرسمية واتهامهم اتهامات شتى، بدل أن يجري الاعتناء بهم وتقديم ما يلزم لهم، وخاصةً أن الكثير منهم مازالوا محتجزين. وتثير هذه المعاملة العديد من التساؤلات:

ألا تؤدي هذه المعاملة إلى مزيدٍ من التوتر والاستياء؟

وأين اتحاد عمال دمشق مما جرى؟

ومن يحاسب المسؤولين عن ذلك؟!.

نضع هذه التساؤلات أمام الجهات المسؤولة، وننقل مطالب العمال بمحاسبة المسؤولين عن ذلك، علماً أن كثيراً من الأشياء لم يتحدثوا عنها، بسبب خوفهم من عواقب ذلك.

في عيدهم.. أجراس الإنذارات تدق!!

أصدر اتحاد النقابات العالمي برئاسة جورج مافريكوس بياناً بمناسبة عيد الأول من أيار جاء فيه: «ينقل اتحاد النقابات العالمي التحيات الأممية الطبقية والنضالية إلى ما يقارب 90 مليون منتسب في أكثر من 120 دولة في العالم، إلى الحركة النقابية للطبقة الموجهة إلى كل عامل في انحاء العالم ويناديهم بتشريف هذا اليوم بالإضرابات والأحداث النضالية والمظاهرات».

يأتي عيد العمال لهذا العام والطبقة العاملة الدولية في ظل ظروف خطرة. فصيغة كل الحكومات الرأسمالية والآليات الإمبريالية «صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – الاتحاد الأوروبي.. الخ» من «مخرج من الأزمة» هي نفس الشيء في كل دولة وذلك من تخفيضات في الأجور – تخفيضات في المعاشات – استبدادية – تزمت – اقصاء الحقوق الاجتماعية – البطالة. وفى الوقت نفسه التناقضات داخل النظام الإمبريالي، وما إلى ذلك تشهد هذه الأيام في أوكرانيا أن الموقف بالنسبة للطبقة العاملة أكثر خطورة ويؤدي إلى المزيد من المواقف الخطيرة. على أجراس الإنذار أن تدق.. فهذه الأيام ترغب منظمة العمل الدولية، وأرباب العمل والحكومات الرأسمالية إلى إقصاء الاعتراف بحق الاضراب من الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية. لقد أكتسب هذا الحق عبر نضالات عمالية شاقة وسوف تتواصل بالتواجد من قبل النضال العمالي فقط. يطالب اتحاد النقابات العالمي برفع الأيادي عن الحق في الاضراب ويدعو الحركة النقابية الدولية للطبقة الموجهة لتنظيم حشود نضالية وحاشدة للدفاع عن هذا الحق. البطالة، على المستوى الدولي تضرب بلا هوادة الطبقة العاملة وأطفالهم، لتصبح مذلة لزيادة الاستغلال وبصفة خاصة بين النساء وصغار السن من الطبقة العاملة والطبقات الشعبية. عيد العمال هذا العام يدعو اتحاد النقابات العالمي الحركة النقابية الدولية للطبقة الموجهة للكفاح ضد ظاهرة البطالة بشكل عام، وللكفاح من أجل إبقاء العاطلين عن العمل على قيد الحياة، وتنظيم هؤلاء في النقابات للكفاح من أجل المزايا الاجتماعية للعاطلين عن العمل والنضال من أجل الحق في وظيفة دائمة ولائقة لكل فرد، والكفاح ضد البطالة والعوامل التي تولد هذه الظاهرة. دعونا نجعل هذا اليوم «عيد العمال» نقطة بداية من أجل إعداد اتحاد النقابات العالمي ليوم الحراك العالمي في الثالث من اكتوبر 2014. وموضوعه المركزي هو «الكفاح ضد البطالة» لأن البطالة ظاهرة متأصلة في النظام الرأسمالي.

أيها العمال في جميع انحاء العالم، ليس هناك سبب عن لماذا على طبقتنا العمالية أن تعيش في الفقر والبطالة ومواجهة الجوع والحروب الإمبريالية أو نقص الرعاية الصحية والتعليم المجاني والعام. يدعو اتحاد النقابات العالمي كل العمال للتوحد تحت شعاراته، وللإضراب والمسيرات النضالية والدفاع عن حق الاضراب، والكفاح من أجل عمل مستقر ولائق للجميع ومن أجل الحريات النقابية والحقوق الاجتماعية. لا يمكن لمستقبل الطبقة العاملة أن يُستغل من قبل البربرية الرأسمالية. يوجه اتحاد النقابات العالمي من أجل هذا العيد وكل يوم النداء لكل العاملين، واستنادا للشعار الرئيس «لميثاق أثينا» وثقتنا السياسية والنقابية الرئيسية والمصوت عليها خلال المؤتمر العام النقابي العالمي السادس عشر في عام 2011.

من الأرشيف العمالي

وكان لهم ما أرادوا

■ أبو فهد

«لا رواتب.. ولا أجور.. والعامل عايش مقهور» هذا الهتاف ردده أكثر من 400 عامل يعبرون شوارع مدينة اللاذقية من أمام الفرعين 2 و202 التابعين لمؤسسة الإسكان العسكرية وصولاً إلى مبنى المحافظة في مظاهرة جريئة، عبروا من خلالها عن رفضهم واستيائهم لتأخير رواتبهم المحرومين منها منذ ما يزيد عن ستة أشهر. وقد قطع المتظاهرون 7 كم سيراً على الأقدام، فيما كانت دوريات حفظ النظام تحاول إعاقتهم واعتراضهم، وحين وصلوا إلى مبنى المحافظة اعتقلت قوى الأمن تسعة منهم، وحاولت أن تفرق جموعهم. وقد عم خبر المظاهرة في المدينة وحاول بعض المسؤولين وفي مقدمتهم المحافظ وأمين فرع الحزب التدخل لحل المسألة، وطلبا ممثلين عن العمال لمحاورتهم لكن العمال رفضوا أي حوار مع أي كان قبل إطلاق سراح رفاقهم المعتقلين، وظلوا ثابتين على موقفهم بإصرار شديد، حتى كان لهم ما أرددوا. بعد ذلك اضطرت إدارة الفرعين للتفاوض مع ممثلي العمال الذين أكدوا وبجرأة كبيرة أنهم لن يوافقوا على استمرار التعاطي معهم بهذا الشكل المجحف الذي لا يراعي حاجاتهم المتزايدة وشؤون حياتهم ومعيشتهم. حيث أنهم لا يستطيعون تأمين مستلزمات ومتطلبات أسرهم وأطفالهم، ويضطرون في كثير من الأحيان للاستدانة ومد الأيدي للآخرين من أجل تأمين الطعام واللباس وأجور المواصلات، والحجة الدائمة للإدارة هي عدم توفر السيولة، بينما سيارات المسؤولين والمتنفذين في المؤسسة لا تتوقف، وأموال المتعهدين تصرف وتؤمن من دون عناء.

وقد قدم المسؤولون أثناء التفاوض الكثير من التطمينات، ووعدوا بصرف رواتب العمال المتأخرة والمتراكمة.. و«عالوعد يا كمون!».

ومما يلفت الانتباه أن المظاهرة الجريئة كانت خالية من أي مهندس في كلا الفرعين، والسؤال: لماذا؟

■ قاسيون العدد 242 آذار 2005

العمال يتظاهرون في عيدهم ويهتفون:

الأول من أيار يوم المواجهة مع السياسات الليبرالية

تتصاعد النضالات العمالية في البلدان المختلفة رداً على الهجوم الواسع الذي يشنه الرأسمال المالي العالمي على مكاسب وحقوق الطبقة العاملة، خاصةً مع تعمق الأزمة العامة للرأسمالية التي أصابت بنيتها، ووصلت إلى الإنتاج المادي الحقيقي «الصناعي والزراعي» مما عمق التناقض بين قوى النهب والمنهوبين، حيث توسعت جبهات المواجهة مع طبقات جديدة، بالإضافة إلى العمال حيث كانت إلى وقت قريب تعيش بمستوى جيد، وانحدر مستوى معيشتها وخسرت الكثير مما كانت تنعم به.

■ إعداد: فادي نصري — آلان كرد

إن عمق الأزمة الرأسمالية قد مركز عمليات النهب ووسع من دائرة الفقر والحرمان، الأمر الذي دفع الجماهير بالعودة إلى الشارع دفاعاً عن مكتسباتهم، وهذا بحد ذاته تعبير سياسي عن تغير في موازين القوى مازال في بدايته، حيث سيتعمق أكثر مع تصاعد المواجهة التي نرى مقدماتها في الإضرابات والمظاهرات العمالية الواسعة في الأول من أيار وقبله.

روسيا: مليونا محتفل

في روسيا الاتحادية أطلقت نقابات العمال الروسية مظاهرة كبيرة في الساحة الحمراء في موسكو بمشاركة أكثر من مئة ألف شخص احتفالا بعيد العمال الأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 وكانت المظاهرة التي غطتها الأعلام الحمراء تعبر عن مطالب العمال ومعادية للفاشية الجديدة وشعارات التضامن مع أوكرانيا.

كان احتفال الأول من أيار يوماً للنضال من أجل تحسين ظروف العمل، وكل عام تنظم النقابات الروسية مسيرات في هذه المناسبة في أغلبية مدن البلاد لكن العودة الرمزية هذا العام إلى ساحة البلاد الرئيسية قرب الكرملين جرت بموافقة السلطات كما كان يجري في فترة الاتحاد السوفياتي حيث كان الأول من أيار مناسبة لعروض عسكرية ومدنية كبيرة أمام القادة.

وصرح رئيس اتحاد نقابات روسيا ميخائيل شماكوف بأن أكثر من مليوني شخص شاركوا في مسيرات عيد العمال في البلاد على ما نقلت وكالة انترفاكس، وقد شاركت قوى عديدة في تنظيم المظاهرات مثل الحزب الشيوعي الروسي والحزب الشيوعي السوفييتي وحزب روسيا الموحدة واتحاد نقابات روسيا.

أوكرانيا: شعارات معادية للفاشية وللسلطة الجديدة

في أوكرانيا التي تعاني من أزمة سياسية حادة منذ أشهر انطلقت أكبر تظاهرات للأول من أيار في مدن لوغانسك ودانتسك وكراسنودون في منطقة الدونباس التي تضم مناجم للفحم يعمل فيها عشرات الآلاف من العمال وفي مدينة خاركوف ونظمت المظاهرات من قبل مؤتمر عمال عموم أوكرانيا والحزب الشيوعي الأوكراني وقوى أخرى رفعت خلالها شعارات معادية للفاشية وللسلطة الجديدة في كييف وكانت الأعلام الحمراء وصور ستالين حاضرة بكثافة.

تركيا: التظاهرات المناهضة للحكومة

وفي تركيا التي حظرت فيها حكومة رجب طيب أردوغان الاحتفال بعيد العمال في ساحة تقسيم باسطنبول استخدمت الشرطة التركية اليوم خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريق مئات المتظاهرين الذين حاولوا اقتحام الطوق الأمني للدخول إلى ساحة تقسيم في اسطنبول التي كانت مركز التظاهرات المناهضة للحكومة السنة الماضية وبلغت الحشود الأمنية من الشرطة داخل الساحة وحولها 40 ألف عنصر.

دعت إلى تظاهرة أول أيار قوى عديدة مثل الحزب الشيوعي التركي والنقابات الثورية ديسك واتحادات الطلاب وحزب العمال التركي والحزب الشيوعي التركي الماركسي اللينيني «بارتيزان» وحزب السلام والديمقراطية الكردي وقوى يسارية أخرى.

وشلت حركة وسائل النقل العام في هذه المدينة التي تضم 13 مليون نسمة حيث أغلقت السلطات الطرقات وعلقت خدمات العبارات وأغلقت محطات المترو لمنع مجيء حشود من المتظاهرين وانتشرت الصدامات في الشوارع المحيطة بساحة تقسيم.

كمبوديا: عمال قطاع النسيج الذين ينفذون إضراباً

وفي كمبوديا شهدت احتفالات عيد العمال اضطرابات حيث دعت النقابات الى التظاهر لدعم عمال قطاع النسيج الذين ينفذون إضرابا في منطقتين اقتصاديتين خاصتين قرب الحدود مع فيتنام إذ أن أغلبية العمال في هذا القطاع الذي يعتبر حيويا للاقتصاد الكمبودي ويوظف نحو 650 ألف شخص يكسبون أقل من مئة دولار شهرياً.

واستخدمت الشرطة الكمبودية الهراوات والعصي لتفريق المتظاهرين الذين تجمعوا قرب منتزه الحرية في بنوم بنه الذي أغلق لمنع وصول معارضين لرئيس الوزراء هون سين الذي يحكم البلاد منذ 30 عاماً، وقد تعرض عدة أشخاص لضرب شديد وقال رئيس اتحاد عمال صناعات النسيج أته ثورن «يجري الاستخفاف بحقوق العمال».

وانطلقت تظاهرات أيضا في اندونيسيا وماليزيا والفليبين ومناطق أخرى في شرق آسيا مثل هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان.

فرنسا واسبانيا: مستويات بطالة قياسية

وفي أوروبا تتظاهر النقابات تحت شعارات مختلفة في العاصمة الفرنسية باريس بعضها احتجاجاً على خطة ادخار 50 مليار يورو التي أعلنها رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس تحت شعار دعم أوروبا، والتي أتت على حقوق العمال والمهاجرين.

وجرت مسيرات أيضا في اسبانيا التي تخرج من أزمة اقتصادية ولاتزال تسجل مستويات بطالة قياسية حيث نظمت تظاهرات في مدريد وأكثر من 70 مدينة أخرى.

ماليزيا: إلغاء الضريبة

احتشد الآلاف في العاصمة الماليزية كوالالمبور اليوم الخميس للمطالبة بإلغاء ضريبة من المقرر أن تطبقها الحكومة العام المقبل على السلع والخدمات .

وارتدى كثير من المتظاهرين القمصان الحمراء، ليرمزوا على تصميمهم، فيما حمل آخرون شعارات ولافتات كتب عليها : «نحن شعب ماليزيا .. نرفض ضريبة السلع والخدمات» و «لا لضريبة السلع والخدمات».

وقال متظاهر يدعى أوجستن لورثوسامي : «ضريبة السلع والخدمات ستمثل عبئاً إضافيا علينا.. نحن نعاني بالفعل من الارتفاع الذي طرأ على أسعار الكهرباء والوقود والغذاء في الآونة الأخيرة».

ويقدر المنظمون حجم المتظاهرين بأكثر من 30 ألفا، فيما قال ضابط شرطة مشارك في تأمين المسيرات إن العدد يتراوح بين ثمانية و10 آلاف.

اليابان: التوظيف يفتقد للاستقرار

خرج عشرات الآلاف من المواطنين اليابانيين اليوم الخميس في الأول من أيار إلى الشوارع للمشاركة في مظاهرات «يوم أول أيار/مايو»، داعين الشركات إلى تحسين بيئة العمل، ومنتقدين السياسات الاقتصادية لرئيس الوزراء شينزو آبي، والتي يطلق عليها اسم «أبينوميكس».

قال ساكوجي دايكوكو رئيس الاتحاد الوطني للنقابات العمالية أثناء مشاركته في إحدى المسيرات بالعاصمة طوكيو إن السياسات دفعت الشركات الكبرى لتقديم زيادات في الأجور للعاملين، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تقم بذلك. وطالب دايكوكو بزيادة رواتب جميع العاملين، ولاسيما عقب ارتفاع ضريبة المبيعات مؤخراً.

كما انتقد المشاركون في المسيرة حكومة آبي بسبب فشلها في حل مشكلة التوظيف الذى يفتقد للاستقرار، وهي مشكلة متصاعدة ولاسيما بين النساء والشباب.

فلسطين: بالصحون والطناجر

أحيا الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بمدينة رام الله امس الخميس، ذكرى الأول من أيار يوم العمال العالمي، بمسيرة ومهرجان حاشد ضم الآلاف من العمال الذين حضروا من مختلف محافظات الوطن.

كذلك شارك الآلاف من العمال والكتل والجمعيات العمالية اليسارية والجماهير في مسيرة جماهيرية حاشدة بمناسبة يوم العمال العالمي في مدينة غزة انطلقت باتجاه ميدان فلسطين وسط المدينة، يتقدمهم نقابيون ومسؤولو الفصائل اليسارية وجمعيات حقوقية وعمالية في قطاع غزة. ورفع المشاركون أدوات العمل للعمال والصيادين والصحون والطناجر وسط هتافات تدعو لإنصاف العمال ورفع الظلم عنهم نتيجة الانقسام والحصار رغم تقدمهم صفوف النضال الوطني التحرري والديمقراطي والانحياز للطبقة العاملة.

مظاهرات بالصحون والطناجر وسط هتافات تدعو لإنصاف العمال ورفع الظلم عنهم نتيجة الانقسام والحصار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بالبلاد لأن الجمود الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي يتطلبان التحرك السريع لإيجاد الحلول وإعادة الاعتبار لسلطان القانون وهيبة الدولة..

لبنان ومصر: الاستثمار قنن الفساد والنهب

أحيا الحزب الشيوعي اللبناني عيد العمال العالمي بتظاهرة انطلقت من منطقة البربير حتى ساحة رياض الصلح في وسط بيروت شارك فيها عشرات الآلاف. وشارك الحزب الشيوعي المصري في وقفة بميدان طلعت حرب بمناسبة عيد العمال. وأشار الحزب، أن الوقفة تأتي ضد قانون التظاهر، وضد تعديلات قانون الاستثمار الذي قنن الفساد والنهب، وضد قرارات رفع الأسعار، منوها أنه لا فصل فيها ما بين مطالب العمال الاقتصادية والمطالب السياسية.

بلدان أخرى: الثروة هي ثمار جهود العمال

في أوروبا جرت عدة مسيرات في مناسبة الأول من مايو/أيار «اليوم العالمي للعمال" حيث تظاهر الآلاف في أثينا وتيسالونيكي «شمال اليونان» في عيد العمال احتجاجا على التقشف ومن أجل أوروبا اجتماعية، مذكرين بأن الثروة هي ثمار جهود العمال.

وفي إيطاليا، حيث تعهدت حكومة رئيس الوزراء ماتيو رنزي بإعادة الثقة للإيطاليين الذين يخرجون لتوهم من أكثر من سنتين من الانكماش، تظاهر الآلاف ضد البطالة والتقشف ووقعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين.

وفي تونس، أحيا الاتحاد العام التونسي للشغل يوم العمال العالمي في تجمع حاشد أقيم أمام مقره العام في العاصمة. وشدد الأمين العام للاتحاد حسين العباسي في كلمة ألقاها في المحتشدين على أنه رغم ما تحقق على درب الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بالبلاد فإن الجمود الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي يتطلبان التحرك السريع لإيجاد الحلول وإعادة الاعتبار لسلطان القانون وهيبة الدولة، على حد تعبيره.

كما حدثت مظاهرات في ألمانيا وبلغاريا وهنغاريا وإيرلندا الشمالية وبريطانيا وفي أمريكا اللاتينية، ونظمت أكبر الاحتفالات في هافانا العاصمة الكوبية، وفي السلفادور حيث قادت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسيرة ضخمة غطاها اللون الأحمر أعلاماً وملابس، وكذلك في فنزويلا وتشيلي وكولومبيا.

جميل لـ«الجمهورية»: لن نشارك في انتخابات الرئاسة السورية

يؤكّد نائب رئيس الحكومة السورية السابق د.قدري جميل أنّ «جبهة التغيير والتحرير المعارضة لن تُشارك في انتخابات الرئاسة السورية لا ترشّحاً ولا تصويتاً، لأنّ الظروف الراهنة في البلاد لن تسمح بتنافسٍ حقيقي». وقد التقت «الجمهورية» جميل في موسكو وأجرَت معه الحوار الآتي:

● هل ستشاركون في الانتخابات الرئاسية المقبلة؟

قرّرت جبهة التغيير والتحرير أن لا تكون طرفاً في هذه العملية، لا ترشيحاً ولا تصويتاً، لأنّ الاستحقاق الرئاسي في ظلّ الأزمة السورية هو جزء من العملية السياسية التي يفترض أن تكون منتجاً للحلّ السياسي، وهذا الحلّ لم يتبلور بعد.

لذلك نرى أنّ الظروف القائمة في البلاد غير مناسبة لإجراء انتخابات شاملة وتعدّدية، ولا تسمح بتنافس حقيقي على أسس حزبية وسياسية وبرامج انتخابية حقيقية. لكن دستورياً لا شيء يمنع عدم إجرائها، فالفقرة الثانية من المادة 87 من الدستور السوري تنصّ: «إذا انتهت ولاية الرئيس ولم يتمّ انتخاب رئيس جديد يستمرّ الرئيس القائم بممارسة مهمّاته حتى انتخاب رئيس جديد»، ونحن نعتبر أنّ الأولوية اليوم هي لوضع حدّ للكارثة الإنسانية التي تعصف بالبلاد أرضاً وشعباً، وذلك من خلال وقف التدخّل الخارجي ووقف العنف وإطلاق عملية سياسية تكون فيها مسألة الرئاسة أحد البنود المتوافق عليها. ولهذه الأسباب كلّها نرى أنّ الظروف غير مؤاتية، حيث يمكن اللجوء لحلول دستورية لا توقِع البلاد بأيّ فراغ في كلّ الأحوال.

● كيف قرأتم ترشّح الرئيس بشّار الأسد، وما هي انعكاساته على فرَص الحلّ؟

كنّا نقول دائماً إنّ الأزمة السورية معقّدة ومتشابكة، ولا ينبغي اختصارها بمنطق الشخصَنة. المسألة ليست في الأشخاص، وليست بأحقّية أو عدم أحقّية أيّ مواطن بالترشّح. لأنّ أيّ رئيس حاليّ أو لاحق هو رئيس لكلّ الجمهورية العربية السورية، غير أنّ إجراء هذه الانتخابات في هذه الظروف القائمة ميدانياً يحمل في طيّاته خطر استثمارها سلبياً ممّن لا يريدون الخير لسورية، ويعملون لتوسيع وتعميق الانقسام القائم بين السوريين.

● كيف ستتعاطون مع ترشّح ماهر الحجّار إلى الرئاسة، خصوصاً أنّه قريب من تطلّعاتكم السياسية؟

من حقّ أيّ مواطن أن يترشّح للانتخابات، وقد أعلنّا أنّ عضو مجلس الشعب السوري ماهر الحجّار لم يعُد عضواً في حزبنا منذ حزيران 2013، وهو بالتالي لا يمثّلنا، لا كحزب ولا كجبهة.

● هل تتوقّعون عَقد جولة جديدة لمؤتمر جنيف في المدى المنظور؟

أثبَتت تطوّرات الأزمة السورية وتفاعلاتها أن لا مخرج إلّا عبر الحلّ السياسي والحوار الوطني الشامل، وهو ما كنّا نقول به منذ البداية، ولكنّ عدم استماع المتشدّدين المنتمين إلى كلّ أطراف النزاع لهذا المنطق جعل أبناءَ الشعب السوري يدفعون أثماناً باهظة، سياسياً ومعيشياً واجتماعياً واقتصادياً وعلى مستوى مقدّرات الدولة، بما يخدم أهداف أعداء سورية التاريخيّين.

إذا حلّلنا اليوم التطوّرات على المشهد الدولي، نعتقد أنّ من مصلحة الجزء الواقعي في الإدارة الأمريكية استئناف جنيف كإطار للحلّ السياسي في سورية، لأنّ ما قد يحصلون عليه اليوم قد لا يحصلون عليه غداً ضمن التحوّلات في ميزان القوى الدولي والتي لا تجري كما تشتهي سفنُهم.

يمكن اللجوء لحلول دستورية لا توقِع البلاد بأيّ فراغ في كلّ الأحوال

● أين جبهتكم اليوم، ضمن المعارضة الداخلية أو الخارجية؟

جبهة «التغيير والتحرير» هي تحالف لقوى، سوريّة المنشأ والارتباط، وهي تطرح مشروعاً وطنياً متكاملاً للخروج من الأزمة. ونحن ضد تصنيف المعارضة على أساس جغرافي، داخلي أو خارجي. المعيار إمّا وطنيّ أو لا وطنيّ.

● هل هناك اتّصالات مع أركان النظام السوري بعد إقصائكم عن منصب نائب رئيس الحكومة؟

وجودي خارج سورية حالياً مرتبط بتكليفي مهمّة سياسية من جبهة «التغيير والتحرير» وحزب الإرادة الشعبية بهدف متابعة مسار إنجاز الحلّ السياسي للأزمة السورية عبر مؤتمر جنيف. وحتى الآن لم يجرِ أيّ اتّصال رسميّ مع أركان النظام منذ إعفائي من مهمّتي الحكومية. وفي الأساس نحن كمعارضة دخلنا الحكومة، وخلال وجودنا لم تتغيَّر طبيعتنا المعارِضة، حيث كان التوافق فقط على ضرورة الحلّ السياسي مقابل الخلاف في كلّ المسائل الأخرى، وتحديداً القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والمنطق العام المتّبع في حلّ الأزمة بعيداً عن السياسة. وهذه الطبيعة لم تتغيّر بعد إخراجي من الحكومة. وأعتقد أنّه لا بديل عن الحلّ السياسي لإحداث التغيير السلمي والجذري والشامل، تزامُناً مع محاربة التكفيريين والإرهابيين الوافدين ومَن بحكمهم من السوريين. لكن كلّما أسرعنا باتّجاه الحلّ السياسي وفّرنا من فاتورة الدم والاستنزاف في صفوف السوريين، مدنيّين وعسكريّين.

● هل هناك اتّصالات مع الائتلاف المعارض؟

لا اتّصالات إطلاقاً.

■ نقلاً عن «الجمهورية» اللبنانية
2014/4/27

نعيٌ «الديمقراطية»..!

كانت «الديمقراطيات الغربية» تستند خلال العقدين السابقين في تسويق مشروعها الاقتصادي الاجتماعي السياسي في بلدان الأطراف غالباً إلى نخب ليبرالية، وخطاب ليبرالي، و«ثورات» ملونة. لكن في سياق الصراع على أوكرانيا وما حولها اضطرت هذه «الديمقراطيات» إلى الاعتماد المباشر على قوى فاشية في تسويق ذلك المشروع، من شاكلة «القطاع الأيمن»، فاشية معلنة بشعاراتها وتاريخها وأساليب عملها وديماغوجيتها، ليكشف تطور الأحداث أيضاً أن «الديمقراطيات» تقف خلف تلك الفاشية وتدعمها إعلامياً ودبلوماسياً وتمويلاً.

■ رمزي السالم

إن اعتماد دولة مثل ألمانيا، دمرت تدميراً كاملاً في الحرب العالمية الثانية، على قوى فاشية بهذا الشكل السافر، وتبني دولة مثل فرنسا، كانت إحدى ضحايا الوحش النازي في الحرب العالمية الثانية، مثل هذه القوى، إنما يؤكد حقيقة جديدة تضاف إلى الحقائق التي تكشف عن حجم المأزق التاريخي للبنية الرأسمالية كلها، ودرجة التفسخ التي وصلت إليها، وتكشف أيضاً عن محدودية خياراتها في محاولة الخروج من النفق المظلم.

من «الدولة الفاشية».. إلى فاشية «الشركات الأمنية»!

النموذج الفاشي السابق الذي عرفته البشرية كان نموذج فاشية الدولة الذي اعتمد على الايديولوجيا القومية، وبالتالي كان نموذجاً مشخصاً وملموساً، وأخذت المجابهة معه شكل مواجهة دولية. أما النموذج «الجديد» المعتمد من الرأسمال المالي فله خصائصه الجديدة، بالإضافة إلى ما هو تاريخي. فإلى جانب الايديولوجيا البرجوازية القومية تعتمد الايديولوجيا الدينية، واستعاضت عن فاشية «الدولة» بفاشية «الشركات الأمنية» التي تأخذ تسميات قومية تارة، ودينية «إسلامية» تارة ثانية، ودينية «مسيحية» تارة ثالثة، حسب البيئة التي تعمل بها والوظيفة الملموسة لها ضمن مشروع «الفوضى الخلاقة». وتنشط هذه التيارات الفاشية في بقاع متعددة من العالم، وباتت أداة ابتزاز حتى لحلفاء واشنطن في مناطق عديدة من العالم، تستخدمها في سياق ردع الحركة الشعبية وحرفها عن مسارها، أو سياسة الإحتواء المزدوج لكل القوى النشطة في أي ساحة من الساحات العالمية.

«الفاشية».. واجهة «ديمقراطية»!

نعتقد جازمين أنه في سياق تطور الأزمة ستحاول قوى الرأسمال المالي الدولي تفعيل كل القوى الفاشية في العالم، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وستكشف أكثر فأكثر عن وجهها الديكتاتوري السافر، ولاسيما أن المعركة بالنسبة لها هي معركة حياة أو موت.

كانت المراكز الرأسمالية قبل تفجر الأزمة الاقتصادية الأخيرة تمتلك العديد من الأوراق للحفاظ على التوازن الاجتماعي ضمن بلدانها مستفيدة من تمركز وتركز الثروة من خلال الريعية العالية لعملية التبادل اللاامتكافىء بين المراكز والأطراف الرأسمالية، القائمة على النهب والتي استطاعت من خلاله تأمين مستوى معيشي متقدم نسبياً لشعوب بلدانها وإسكاتهم.

ولكن المأزق التاريخي الذي تمر به، والذي أرغمها خلال العقد الماضي على تخفيض الاعتمادات المرصودة للرعاية الاجتماعية، واعتمادها المباشر على القوى الفاشية، يعني عملياً الدخول في تناقض جديد مباشر وأعقد مع شعوبها التي تدفع ثمن التقشف وتعرف بالتجربة الملموسة معاني ودلالات الفاشية ونتائجها الكارثية.

إن التطورات المتسارعة في المشهد السياسي الدولي تؤكد وبشكل قطعي الدرك الأخلاقي الذي انحدرت إليه الرأسمالية كبنية اقتصادية اجتماعية سياسية، بما فيها نموذجها «الديمقراطي»، الذي طالما كانت تتباهى به وتقدمه لـ«نا» على أنه نقيض الاستبداد. فالتوازنات الدولية الجديدة وقلق بيوتات المال في الغرب الرأسمالي على مستقبل النظام، أرغم المراكز الرأسمالية الدولية على اعتماد أسوأ ما في تجربتها التاريخية، أي التيارات الفاشية.

عرفات: الدستور لا يسمح بفراغ دستوري..

أجرت إذاعة «ميلودي اف ام» عصر الأربعاء 2014/4/30 حواراً مع الرفيق علاء عرفات عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية المعارض في سورية للوقوف تحديداً على موقف الجبهة والحزب من مسألة الانتخابات الرئاسية المعلن عن إجرائها في مواعيدها. ونورد فيما يلي أهم ما جاء في هذا الحوار الذي كان من إعداد وتقديم الزميل جورج حاجوج:

● الشغل الشاغل للسوريين الآن الانتخابات.. الاستحقاق الرئاسي.. هل كنت تتوقع هذا العدد من المرشحين قبل أن يفتح باب الترشيح؟ وما الذين يمكن أن يكون كسر هذا التوقع؟

الحقيقة لا، هذا الموضوع لم أفكر به من قبل، ربما هناك أسباب كثيرة وجهات تريد أن يكون هناك حركة في الانتخابات، وبذلك شجعت البعض وتشجعت الناس وقاموا بعمليات الترشيح.

الانتخابات التعددية والشفافة مطلب قديم

● كيف تنظر إلى هذه التجربة؟ لأول مرة أكثر من مرشح للرئاسة في سورية منذ عقود. هي تجربة جديدة بصرف النظر عن رأي حزب الإرادة الشعبية بهذا الموضوع الذي سنأتي عليه لاحقاً؟

المطلوب في سورية منذ زمن بعيد أن تكون هناك انتخابات شفافة وتعددية وعلى أساس البرامج. سورية في السنوات الأربعين الماضية لم تكن تجري فيها الأمور الانتخابية هكذا، لذلك هذا كان مطلباً عند السوريين وأعتقد أنه بآخر صياغة للدستور تم تأمين هذا المطلب. طبعاً، مقارنة بالسابق هذه نقلة إلى الأمام بمعنى طريقة حصول الانتخابات.

● حزب الإرادة الشعبية قاطع، فماذا عن جبهة التغيير والتحرير؟

موقف حزب الإرادة الشعبية مثل موقف جبهة التغيير والتحرير. أولاً أود أن أنوه أننا لم نستخدم تعبير «المقاطعة» لسبب سياسي هو أن من استخدم تعبير مقاطع جزء كبير منهم ما يسمى بالمعارضة الخارجية وهي تقصد ذلك على طريقتها لأنها مقتنعة أنها سوف تأتي وتستلم الحكم في سورية. نحن قلنا أننا لن نكون طرفاً في هذه الانتخابات لا ترشيحاً ولا تصويتاً، وموقفنا فيما يتعلق بالانتخابات سببه الأساسي هو حل الأزمة وليس شيء آخر.

الانتخابات تفصيل لعملية سياسية أوسع والدستور لا يسمح بالفراغ

● أريد أن أسأل سؤال حسب التراتبية ألا يعني هذا أني أقاطع هذا الحدث؟

إذا أخذ الموقف بمجمله يظهر معك شيء ثان. نحن نرى أن استحقاق الرئاسة يجب أن يكون جزءاً من عملية سياسية بين السوريين، تلي عملية حوار شامل عميق بين السوريين، وانتخابات الرئاسة تتحول إلى تفصيل من تفاصيل هذا الاتفاق الذي ينبغي أن يصل إليه السوريون. لذلك نحن بهذا المعنى نريد الذهاب إلى انتخابات توحد السوريين، وتكون تفصيلاً نهائياً من تفاصيل حل الأزمة. أما انتخابات بهذا الشكل فنعتقد أنها لا تخدم هذا الوضع، بل يمكن أن تعقده.

● ما هو البديل، نحن الآن، من الناحية الدستورية، أمام استحقاق، وأتحدث قبل فتح باب الترشيح والإعلان عن موعد الانتخابات، هناك انتخابات رئاسية في سورية بشهر حزيران بالدستور، إذا لم يتم التعاطي مع هذا الاستحقاق بإعلان حالة الاستنفار للانتخابات، ما هو البديل.. فراغ دستوري، تمديد لرئيس الجمهورية مثلاً؟

أولاً، الدستور لاحظ هذه المسألة وهو لا يسمح بفراغ دستوري، الدستور يقول إذا لم تجر انتخابات الرئاسة، يستمر الرئيس القائم بعمله، إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد، وبالتالي ليس هناك أي ثغرة تسمح بحدوث فراغ دستوري.

ثانياً، يوجد من سألني، لماذا لا نجري انتخابات، ماهي الحجة؟ لا أعرف إذا كنا في سورية بحاجة إلى حجة. هل يوجد أكبر من حجة أن البلد بحالة حرب، حرب بكل ما تعنيه الكلمة، هل يوجد أحد يناقش أن سورية في حالة حرب.

● لكن يوجد من يناقش ويقول إذا لم تواجه هذا الاستحقاق هذا يعني أن الدولة ليست دولة؟

غير صحيح هذا الكلام. لا شك أن المستهدف هو الدولة السورية..

● وأنتم أكثر من تحدث عن هذا، عن ضرورة عدم إسقاط الدولة؟

نعم الدولة السورية مستهدفة، ورئيس الجمهورية هو شخصية محورية في جهاز الدولة. انتبهوا ماذا فعل الأمريكيون، كانوا يقولون «تنحي الرئيس»، والمقصود التأثير على جهاز الدولة.. طوال الوقت وهم يحاولون أن يجرونا إلى معركة حول هذه النقطة: تنحي رئيس أو عدم تنحي رئيس. ولكن الدستور السوري يغطي هذا الموضوع، وأنا لست قلقاً إذا جرت انتخابات أو لم تجر، لدينا إمكانية التمديد وبالتالي رئيس الدولة يبقى قائماً.

هل تذكرون حادثة العلم؟

● ولكن ما الذي يمكن أن يحدث اليوم؟ لدينا الوقائع التالية: إن الانتخابات لن تجري على كامل الأرض السورية ولن تشمل جميع السوريين ولن تشمل جميع القوى السياسية لأسباب مختلفة، ينتج معنا أن الانتخابات التي ستعقد ليست انتخابات شاملة وليست تعددية بالمعنى الحقيقي والواسع للكلمة وهذا يفتح الباب لوضع إشارات متعددة على شرعية هذه الانتخابات. الأطراف التي لا تريد الخير لسورية سوف تستفيد من هذه النقطة وتحاول أن تعمق انقسام السوريين. هل تذكر حادثة العَلَم، في بداية الأحداث؟ علمنا أكبر أم علمكم أكبر؟.. علمنا أطول أم علمكم أطول؟ كيف انتهت هذه «المعركة»؟ ذهب الصف التابع لما يسمى بالثورة وصنع علماً ثانياً سماه علم الاستقلال وهو علم الانتداب الفرنسي.. ألم تنته تلك المعركة في ذلك الحين على هذه الشاكلة؟!

- نحن نقول أن يتم تأجيل الانتخابات ويتم الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه السوريون والبحث عن حل لهذه الأزمة والوصول إلى تفاهمات وتوافقات على مختلف القضايا

نحن اليوم أمام استحقاق رئاسي وأخشى ما أخشاه، وهو بدل أن يصبح لدينا رئيس هو محاولة خلق أو إيجاد رئيسين، وربما أكثر. لذلك من هنا نحن ننطلق من عدد من الأسباب أنه الأفضل ألا تجري هذه الانتخابات. الوضع الأمني والعسكري والسياسي في البلد لا يسمح بإجرائها، ويمكن أن تتعقد الأوضاع. ونحن لا نتقاطع بهذا الموقف مع تلك الأطراف التي لا تريد الخير للبلد، نحن نتحدث من منطلق الحرص على ألا تتعقد الأمور، وعلى أن تسير الأمور بشكل سلس، ونحن لا نشخصن الأمور. وهناك من يقول: الرئيس الأسد.. الرئيس الأسد..! بالنهاية، التمديد هو للرئيس الأسد، الذي لديه الآن شرعية المرحلة الماضية، التي لا يشكك فيها أحد. أما اليوم سنذهب إلى شرعية يوجد من سيشكك فيها.

خيارات.. وخيارات..!

● ولكن يا أستاذ علاء، بالمقابل، القوى التي تقول إن هناك من سيستثمر في هذه الانتخابات أنها غير شرعية أو في وقت غير مناسب ولا تسمح الظروف بعقدها، هذه القوى نفسها، وأعتقد أنك تعرف لو أن الدولة لم تتصد لهذا الاستحقاق رغم أن الدستور كما تقول لا يسمح بهذا الفراغ الدستوري عبر استمرار الرئيس بممارسة صلاحياته إلى حين زوال الأسباب المانعة، هذه القوى نفسها سوف تطلق النار إعلامياً ودبلوماسياً وعلى كل المنابر أن الدولة لا تستطيع أو أنها أهملت شأناً هو الدعامة الرئيسية والأساسية في الدستور: انتخابات رئاسة الجمهورية، ألا تعتقد ذلك؟

لا توجد قضية لن يتحدث حولها الخصم. ولكن نحن نتكلم عن خيارات سياسية، يوجد خيار يجنبك الكثير من المشاكل ويوجد خيار لا يجنبك إياها. لذلك نحن برأينا أن الذهاب إلى الفقرة الثانية في المادة 87 الدستور هو أنسب خيار في الظروف الحالية التي تتعلق في سورية ولكن ليس هذا الكلام كله. نحن نقول أن يتم تأجيل الانتخابات ويتم الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه السوريون والبحث عن حل لهذه الأزمة، والوصول إلى تفاهمات وتوافقات على مختلف القضايا وبعدها نذهب إلى حل الأزمة وتخفيض التوتر على نطاقها.. هذا ما نتكلم عنه.

«السوريون القوميون» موقعون على بيان الجبهة

● هذا الموقف الذي لا ترغب بتسميته، وفي بيانكم لم تسموه بالمقاطع، وإنما لا ترشيحاً ولا انتخاباً، هل نفسه موقف جبهة التغيير والتحرير وموقف حليفكم الدكتور علي حيدر، وهو الدعامة الأساسية في الجبهة؟

الموقف الذي عرضته هو الموقف الرسمي المتوافق عليه من كل القوى. وإذا كان عند أحد ما موقف ثان كتطوير للموقف فهذا شأنه.

● هل سمعت تصريحات د.علي حيدر مؤخراً، فهي مغايرة لما تطرحه الآن؟

نعم سمعتها. هو موافق على أن لا يجري ترشيح، وموضوعة التصويت التي تحدث عنها تركها مفتوحة. هذا رأيهم، ولكن بكل الأحوال هم وضعوا توقيعهم على البيان الذي صدر بموافقة جميع أطراف الجبهة. الآن إذا القوميون السوريون عندهم مراجعات فهذا شأنهم وهو طبيعي عند القوى السياسية..

عند التصويت على الدستور قال حزب الإرادة الشعبية «نعم» أما الحزب القومي السوري الاجتماعي فصوت بـ«لا»..

ونخشى من تكرار «حادثة العَلَم»

● ..ولكن هذا موقف مفصلي وربما يظهر أن الجبهة لا تمتلك هذا التماسك أمام أهم استحقاق يمكن أن يواجه أي طيف سياسي؟
هذا من وجهة نظرك أنه أهم استحقاق، ولكن نحن لا نراه كذلك، نحن نرى أن موضوع الرئاسة ليس أولوية في ما يتعلق بالأزمة السورية. في جبهة التغيير والتحرير نحن متوافقون بشكل أساسي على مجموعة من النقاط منها قضية حل الأزمة، وبقية القضايا نحن لسنا متفقين عليها، وهذا شكل طبيعي. نحن قوى سياسية مختلفة فيها يساريون ويمينيون وفينا وسط، وبالتالي الرؤى متعددة حول مسائل عديدة والاتفاق قائم حول مسألة أساسية هي موضوعة التغيير السلمي والخروج الآمن والسلمي من الأزمة. وتوجد تنويعات لدى الأطراف المختلفة، وحسب معلوماتي الجميع موافق على هذا الموقف «بخصوص الانتخابات» من حيث الجوهر، توجد قضايا أخرى يمكن أن تكون ذات طابع محلي عند أي تنظيم من التنظيمات له حق المبادرة.
وبالمناسبة هذه ليست المرة الأولى، فعند التصويت على الدستور، قال حزب الإرادة الشعبية «نعم»، أما الحزب السوري القومي الاجتماعي فصوت بـ«لا».. على الدستور نفسه، وكنا في جبهة واحدة، الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير. وهذا ليس جديداً. الأطراف السياسية تعطي بعضها البعض هوامش وهذا ليس له علاقة بأن الجبهة متماسكة أو لا. نحن بالأساس نعرف بعضنا، وتوجد تباينات عديدة بيننا كقوى سياسية.

ظروف الانتخابات ورسائلها اليوم

● أريد أن تقدم لي لو سمحت الظروف المواتية والمناسبة إذا لم تجر الانتخابات الآن، ما هي الظروف المناسبة؟
حل الأزمة أولاً، وضع سلمي بالبلد، وقف العنف، وقف الكارثة الإنسانية القائمة، وقف الصدام المسلح عودة الحياة الطبيعية.

● كم من الوقت يحتاج كل هذا برأيك أستاذ علاء؟
مهما احتاج ينبغي أن نتابع لأن الأولوية بالنسبة لنا هي وقف هذه الأزمة.

● ويبقى رئيس الجمهورية يمارس صلاحياته، ربما سنة أو سنتين أو ثلاثة؟
لم لا، بقدر ما يقتضي الأمر..

● هل تستطيع أن تتخيل حجم اطلاق النار سياسياً وإعلامياً ودبلوماسياً على حالة كهذه..؟
أستطيع أن أتخيل.. وأؤكد لك أن هذا الحجم سيكون أقل مما سيجري الآن حول هذه الانتخابات..

● ولكن ألا ترى الإصرار على إجراء الانتخابات هو رسالة وإثبات أن الدولة قائمة وموجودة ولم تسقط، وأن عدم إجرائها هو إقرار أن الدولة غير موجودة أو تخلخلت؟
هذه قراءة.. ولكن الآن الدولة موجودة والجيش العربي السوري يقاتل ومؤسسات الدولة قائمة وتمارس عملها، وبالتالي لسنا بحاجة ماسة إلى مثل هذه الرسالة.
ثانياً، توجد قراءة ثانية تقول إن مثل هذا الموقف «تأجيل الانتخابات» يحمل في طياته القناعة أننا ذاهبون إلى حل سياسي، لذلك لم نعمل خطوات يمكن أن تؤدي إلى انقسام السوريين أكثر، وإلى استغلالها من قوى إضافية.. وبالتالي يمكن أن تكون هذه الخطوة نوعاً من تعبير عن حسن النوايا فيما يتعلق بالذهاب لحل سياسي والذهاب إلى حوار وطني، إلخ.. ارتباطاً بكل ما يتعلق بموضوعة الحل السياسي. لذلك أنا أقرؤها بهذا الشكل وليس بالشكل الآخر.

● جبهة التغيير والتحرير لن تكون طرفاً لا ترشيحاً ولا انتخاباً، ولكل حزب.. لكل تنظيم سياسي كوادره وأعضاؤه ومريدوه، هل سوف توعزون لأعضائكم بذلك؟
لم يعد هناك إيعاز مع صدور البيان، الأعضاء وحدهم يعرفون ما الذي يجب أن يحدث.

● أي أن البيان وحده بمثابة إيعاز؟
نعم، صدر البيان وأعضاء الحزب وأصدقاؤه ومناصروه سوف يأخذون هذا الموقف. ويمكن أن لا يأخذ البعض بهذا الموقف، وهذا شأنه، لن نكون بمثابة الشرطي على أحد. أوضحنا رأينا وسياستنا في البيان، وبالتالي الذي يريد أن ينفذ خطنا تكون هكذا قناعته، وليس شيئاً آخر.

● ألا ترى أن المشاركة بالانتخابات هي تعزيز لدعائم الدولة أكثر من عدم المشاركة؟
أهي قصة المشاركة من عدمها؟ أنا أتكلم عن المسألة ككل متكامل، وليس عن أحد أجزائها. هي ككل برأينا غير مفيدة الآن، الأفضل أن يجري تأجيل كل هذه العملية. وهذا سر الموقف أن لا ترشيحاً ولا تصويتاً، وأنت تريد أن تناقشني ونذهب إلى «قطعة قطعة». هذا يصبح حديثاً آخر، أي ضمن الوضع العام، العملية كلها عملية متكاملة، ونحن لسنا مع عقد هذه الانتخابات في هذه الظروف، ونقول إن هذا سيكون مضراً للفترات اللاحقة.

نحن وروسيا

● هل أطلعتم الروس على هذا الموقف قبل إطلاق هذا البيان؟
ومنذ متى نحن نطلعهم على موقفنا مسبقاً..؟!

● وبعد اطلاع الروس هل تواصلتم معهم؟ يعني من الواضح أن الروس لديهم رغبة بالانتخابات؟ كحلفاء هل قالوا لكم إن هذا الموقف غير سليم؟
الروس لم يفتحوا فمهم حول الانتخابات بأي كلمة. الشيء الوحيد الذي أذكره وسمعته على لسان الروس هو تصريح بوغدانوف بمؤتمر القمة العربية وقت سئل عن هذه الانتخابات قال إنها لن تقدم ولن تأخر. هذا هو التصريح الوحيد الذي سمعته ولا أعرف إذا كان هناك تصريحات جديدة.

● تسربت أخبار أن الرئيس بوتين تمنى أن يكون التوفيق من نصيب هذه الخطوة، أي الموافقة ضمناً؟
أولاً أنت قلت إنه تسريب وبالتالي أن هذا خبر غير موثوق، ثانياً لم يعلن عن الروس موقف رسمي وهذا طبيعي، لأن الروس لا يتدخلون بشؤون البلدان الأخرى، وعندما يقول بوتين أو لافروف حول الانتخابات أن تجري أو لا تجري، فهذا تدخل بالشؤون الداخلية لسورية، وأشك أن الروس يتحدثون بشيء من هذا القبيل.

نحن بالممارسة نعرف أن حجم قاعدتنا الجماهيرية الشعبية اليوم هو أهم وأعمق وأوسع وأشد من أي وقت مضى

مداخلات وأسئلة

بعد ذلك أُخذت مداخلة من د.مازن مغربية رئيس المكتب السياسي للتيار الثالث من أجل سورية، أكد فيها أنهم في التيار الثالث مقاطعين للانتخابات الرئاسية اليوم، مثلما أكد أن القوميين السوريين كانوا موقعين على البيان وينتظر منهم بيان آخر لتوضيح ملابسات تصريحات د.علي حيدر، واستشهد بحالات كثيرة برزت فيها تباينات في مواقف وآراء أطراف الجبهة دون أن يمس ذلك حقيقة تحالفها مثل الموقف من الدستور والمشاركة في الانتخابات البرلمانية وفي الحكومة.
وضمن ترتيب إعداد الحوار أعقب ذلك سيل من أسئلة سابقة من «أحد أصدقاء البرنامج»، منها:

● كنت ممن آمن بجعل التغيير حقيقي في برنامجكم ولكن تلاشت آمالي بعد تقييم أدائكم كمتابع، لماذا غاب د.قدري جميل، ولماذا أصبحنا بالكاد حتى نتذكر تحالفكم مع الحزب السوري لقومي الاجتماعي؟
أولاً، د.قدري ليس غائباً، هو موجود باللوحة ومساهماته جدية وواضحة، وإذا كان المقصود بالغياب هو وجوده بالخارج فأكرر الآن أنه لا يوجد لدينا منظمة بالخارج، ويوجد عمل كثير بالخارج إذ للأسف الشديد أن جزءاً كبيراً من حل الأزمة السورية أصبح موجوداً بالخارج ولذلك انتدب حزب الإرادة الشعبية أحد أهم أفراده للعمل على هذه النقطة. وقدري جميل ينفذ مهمته المكلف بها. المسألة الثانية هي تحالفنا الذي بدأ مع بداية الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، ثم توسع بإطار ائتلاف قوى التغيير السلمي الذي ذهب اليوم إلى كيان يفترض من حيث البنية أنه أعمق وأوسع هو جبهة التغيير والتحرير. السوريون القوميون الاجتماعيون موجودون في هذا التحالف ويقومون بقسطهم وواجبهم، ولكن اليوم لم يعد التحالف محصوراً بين حزب الإرادة الشعبية والحزب السوري القومي الاجتماعي بل هو أوسع من ذلك فيه التيار الثالث لأجل سورية وتيار طريق التغيير السلمي والحزب الديمقراطي الاجتماعي وغيرهم.. لذلك طبيعي أن تغيب هذه المسألة وتصبح تفصيلية باللوحة الأعم.

● جزء كبير من مؤيدي «الدولة السورية» صوت لكم في انتخابات مجلس الشعب هل يمكن أن تخبرنا عن قاعدتكم الشعبية اليوم؟ وهل ستحافظون على خمسة نواب في الدورة البرلمانية القادمة أم أنها فرصة لن تتكرر؟
من المبكر الحديث عن ذلك، نحن بالممارسة نعرف أن حجم قاعدتنا الجماهيرية الشعبية اليوم هو أهم وأعمق وأوسع وأشد من أي وقت مضى، عرفته أنا على الأقل منذ 40 عاماً في العمل السياسي. أما موضوعة خمسة نواب أم عشرة فهذا يناقش في حينه، لأنه ينبغي أن نعرف أن الانتخابات القادمة ستجري على نفس القانون الحالي أم على أساس قانون النسبية «سورية دائرة واحدة».. نحن كغيرنا نتمنى ونعمل أن تكون الانتخابات البرلمانية اللاحقة جدية ونزيهة، لأن تقييمنا– إذا كنتم تذكرون– للانتخابات السابقة لم يكن جيداً وقلنا حينها إنها أسوأ انتخابات شهدتها البلاد.
– لماذا يبدو حزب الإرادة الشعبية عندما يسوق نفسه وكأنه روسياً أولاً وسورياً ثانياً، وليس العكس؟
نحن نسوق أنفسنا حزباً سورياً.. ولكن يبدو أنه ثمة من يريد أن يلصق بنا مسألة «روسياً» هذه..!

● ولماذا تبدو صيغة تحالفكم مع الروس وكأنها «شبهة»؟
أولاً، لا توجد صيغة تحالفية بيننا والروس. توجد لدينا بضعة علاقات قديمة مع الروس جيرناها لمصلحة البلاد.. وبالأصل روسيا بلد صديق لسورية منذ 100 عام، وأعتقد أن قوى كثيرة بمن فيها النظام أو هيئة التنسيق مثلاً لديها علاقات مع روسيا أقوى بكثير من علاقاتنا.. ولكن هناك من لديه رغبة بأن يصورنا حزباً روسياً. نحن حزب سوري أولاً.. وأطمأنه للأخ مازن أننا سورياً لصيقون تماماً بأرضنا السورية وعلاقتنا مع السوريين هي الأساس وبقية العلاقات مع القوى والدول الأخرى هي تفاصيل، وأضيف له أن علاقتنا مع الإيرانيين مثلاً هي أكثر من علاقتنا مع الروس.

● السؤال الأخير من المواطن.. «الإرادة الشعبية» اسم اختاره حزبكم، وربما اولى أولويات المواطن اليوم هي إعادة الأمان والأمن إلى الوطن، أين انت اليوم من الإرادة الشعبية الحقيقية للسوريين؟
كما تفضل وقال إن الأولوية للسوريين اليوم هي الأمن والأمان. الموازي لذلك هو وقف العنف، وقف الاقتتال وقف الكارثة الإنسانية ووقف نزيف الدم. وهذا يترجم سياسياً بالذهاب لحل سياسي لوقف العنف سواء عبر جنيف لوقف التدخل الخارجي والعنف وإطلاق عملية سياسية أو عبر حوار داخلي شامل لكل السوريين من أجل رسم خارطة سورية المستقبل، هذا ما نعمل عليه ولا نجد بديلاً عنه في الواقع.

توجد قراءة ثانية تقول إن تأجيل الانتخابات يحمل في طياته رسالة مفادها أننا ذاهبون إلى حل سياسي ولذلك لن نعمل خطوات يمكن أن تؤدي إلى انقسام السوريين أكثر

أطوار الأزمة السورية

يحاول العديد من الباحثين والمنظرين السياسيين إطلاق مواقفهم من انتخابات الرئاسة السورية، عبر عزل تلك الانتخابات عن السياق الموضوعي للأزمة في سورية، ومحاكمة فكرة الانتخابات كما لو كانت استحقاقاً مفصولاً عما سواه. غير أن سبيلاً صحيحاً لتقييمها لا بد له من وقوفٍ سريع على أبرز مراحل تلك الأزمة.

■ أحمد حسن الرز

تتفق معظم النظريات العلمية والأكاديمية في ميدان العلوم السياسية على تقسيم الأزمات عموماً إلى ست مراحل وأطوار، تليها، في بعض الأحيان، مرحلةٌ سابعة تعبِّر عن مدى عمق الأزمة المطروحة. ويجدر الذكر هنا، أن هذا التقسيم لا يستند إلى الزمن كأساس في عملية الانتقال، بل إلى طبيعة كل مرحلة ومساهمتها في تطور هذه الأزمة أو تلك، وانتقالها إلى طورٍ أعلى من حيث التعقيد والتركيب الحاصل فيها.

إرهاصات الأزمات تحدِّد مدى شدتها

يصطلح على أول مرحلة من مراحل الأزمة اسم «بؤرة الأزمة/ جوهرها Essence of the crisis»، وتعبِّر هذه المرحلة عن اختلال في توازن النظام السياسي القائم. حيث تتعارض المصالح بين طبقتين، إحداهما أقلية سائدة بالمعنى الطبقي، والأخرى أكثرية مهمشة نتيجةً للسياسات الاقتصادية- الاجتماعية لتلك الأولى. وينضوي التراكم الكمي في هذه المرحلة على مدى قصور وضعف النظام السياسي في إيجاد حل للتناقض الآخذ بالغليان، نتيجة لتعارض المصلحتين «الأكثرية المنهوبة- الأقلية الناهبة». إذ تكون السمة العامة لتلك المرحلة هي «فوق» غير قادر على الاستمرار ضمن البنية والآليات المتبعة نفسها، و«تحت» غير راض عن الطريقة التي يُحكَم بها.

بدأت هذه المرحلة في سورية، عقب الاتجاه نحو تعميق السياسات الاقتصادية الليبرالية سيئة الصيت، السياسات التي ساهمت في زيادة مركزة الثروة بيد قلة قليلة، وبالتالي زيادة نسبة الفقراء والفقراء المدقعين في البلاد. كما زاد المستوى المتدني للحريات السياسية من تعقيد المرحلة الأولى من الأزمة. إذا كان قد جرى في المرحلة الأولى تشكُّل الأزمة في التربة التي أمنتها أزمة النظام السياسي، ففي المرحلة الثانية، المسماة بمرحلة «الوضع المناسب Convenient Situation»، يتكوَّن المناخ الملائم لنمو الأزمة في تربتها الأولى، ويتشكَّل هذا المناخ عبر توازي قضيتين، أولهما استمرار حالة لامبالاة النظام السياسي إزاء أزمته، وثانيهما توفر إرادة خارجية ساعية لإيجاد الثغرات المناسبة لتمرير مخططاتها.

أما المرحلة الثالثة، فتتجسَّد بـ «إهمال الإنذار المبكر Let it ring!»، وعند هذه المرحلة تزداد أزمة النظام السياسي، ويزداد معها إهماله لإشارات الإنذار، التي غالباً ما تطلقها المجموعات السياسية الضاغطة في المجتمع، في حال وجودها، وفي حال تمتعت ببصيرة أقوى من تلك التي يتمتع بها النظام السياسي. هنا يمكن لنا أن نستذكر، على سبيل المثال، البلاغ الصادر عن اجتماع مجلس «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين- حزب الإرادة الشعبية حالياً» في دمشق بتاريخ 2011/2/25، والذي أعلن أنه «لم تعد قضية عودة الجماهير للشارع محل نقاش»، وسلَّط الضوء على جملة من الإجراءات المطلوبة على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي والوطني العام، لتجنيب البلاد ما لا تحمد عقباه.

الانفجار.. نتيجة لتراكم الأخطاء

يطلق على المرحلة الرابعة اسم «الحدث المرتقب»، وهو التفصيل الثانوي الذي يجري تعويمه وترويجه على أنه السبب الوحيد لدخول الجماهير في درجة من النشاط السياسي العالي. ونستذكر هنا أحداث محافظة درعا في بداية عام 2011، والتي جهدت بعض وسائل الإعلام في تصويرها كسبب وحيد للأزمة السورية، وليست إحدى حلقاتها ومراحلها.

وتعتبر المرحلة الخامسة هي المحطة التي غالباً ما يجري فيها التدخل لمنع استثمار النقاط الأربع الأولى بما يفضي إلى مسارٍ ثوري شعبي، هذه المرحلة تسمى «مظاهر التوتر والقلق». وخلالها جرى في سورية محاولات حثيثة لإقحام شعارات غير جامعة، كشعار «إسقاط النظام» الذي أفصح عن محتواه عبر تجربة المحيط، حيث كان بوابة للحفاظ على البنية الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية ذاتها، مع عمليات تجميل ترقيعية تطال الشكل الخارجي. وفيها اعتمد الحل الأمني على حساب السياسي المطلوب، وبدأ الترويج لحمل السلاح، كوسيلة وحيدة تؤمِّن «إسقاط النظام».

وعليه، مُهِّدت الطريق للمرحلة السادسة، «انفجار الأزمة Boiling Completing»، حيث يتفشى السلاح، وتدخل البلاد طور العنف الدامي والأعمى، وتستهدف بنيتها التحتية ويُهدَّد وجودها ككيان موحَّد. وفي الحالة السورية، فُتح الباب أمام التدخل الخارجي غير المباشر، بعد استعصاء المباشر، بفضل الموقفين الروسي والصيني، واتضاح التغيير في الموازين الدولية، لغير مصلحة الإمبريالية الأمريكية.

خلال مرحلة انفجار الأزمة، والتي تعد الأطول من حيث الوقت، تجري الأحداث بأحد مسارين، إما اتجاه أطرافها نحو التهدئة والبحث عن مخارج آمنة من الأزمة، عبر الحوار وتبادل التنازلات، بما يفضي إلى الحفاظ على ثقل الأزمة في الداخل، وإما أن تُراكم أطراف النزاع الداخلي أخطاءها، وما يترافق مع ذلك من احتدام الصراع وإزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات وتدفق اللاجئين بمئات الألوف أو الملايين، وبالتالي انتقال الأزمة إلى طورها السابع، «مرحلة التدويل Internationalization»، وهو ما جرى في الحالة السورية.

كما كل المراحل السابقة، هناك طريقتان للتعاطي مع التدويل، فإما إطالة أمده، عبر العمل من أجل «تجاوزه»، وهنا يمكن الإشارة إلى الدعوات التي يطلقها البعض للعمل على تجاهل التدويل الحاصل في الأزمة السورية، واللجوء عوضاً عن ذلك إلى فتح الباب أمام عملية سياسية داخلية تتجاوز التدويل.

دخول التدويل ليس كالخروج منه!

إن إعطاء الأولوية للداخل هي عملية مطلوبة دائماً، غير أن ما يتجاهله الكثيرون هو أن تجاوز التدويل أمر غير قابل للتحقق، ولم ينجح في كل الحوادث التاريخية التي شهدت تدويلاً. وما لا يدركه الكثيرون أيضاً، أن التغير الجاري في الميزان الدولي أتاح فرصة أمام السوريين لا يكررها التاريخ كثيراً، وهي فرصة إعادة مركز ثقل الأزمة السورية إلى الداخل، عبر المشاركة في العملية السياسية «جنيف2» وما يتبعه، والضغط على مقرراته، بما يفضي إلى مخرجات وطنية تسمح بإطلاق الحل السياسي في الداخل.

ما زالت المعارضة الوطنية تخوض معركتها لإعادة الوزن إلى الداخل ليس عبر إضاعة الوقت في محاولات «تجاوز» التدويل بل عبر الضغط باتجاه إشراك المعارضة الوطنية في «جنيف2» وما يتبعه وتالياً الضغط لإيجاد مخارج وطنية من التدويل تعيد الكلمة للسوريين

انتهاز الفرصة النادرة التي يؤمنها تغير الميزان الدولي يتطلب الجدية التامة في التعامل مع الشق الدولي من الأزمة السورية، بما يعني ذلك من عدم استباق نتائج المؤتمرات الدولية، وإعطاء الأولوية لتسريع وتيرتها، وبالتالي تسريع عملية الانتقال إلى الحل السياسي الداخلي.

وفيما يخص الانتخابات الرئاسية السورية، فإنها يجب أن تكون أحد مخرجات العملية السياسية، خصوصاً وأن الدستور السوري الجديد لم يضع عائقاً أمام تأجيلها، حين تحدث عن التمديد في مادته السابعة والثمانين. حيث أن الحالة التي ستجري فيها عملية الانتخاب، في ظل عدم شمولية العملية على كل الأراضي السورية نتيجةً للأعداد الكبيرة للنازحين واللاجئين، وخروج مناطق كثيرة من سيطرة الدولة السورية، يمكن أن تؤدي لزيادة الشرخ والانقسام، وبالتالي إضاعة الوقت أمام حل الأزمة السورية، وإبقائها لوقتٍ أطول في طور التدويل.

في المراحل الست الأولى للأزمة السورية، وخلال سعي طرفي النزاع إلى تدويلها «سواءً أدركا ذلك أم لا»، كان هناك، في الضفة الأخرى، معارضة وطنية اختارت أن تخوض معركة الحفاظ على مركز ثقل الأزمة السورية في الداخل. وقبلت، على هذا الأساس، أن تخوض استحقاقات سياسية كانت «إشكالية» في حينه، انطلاقاً من وطنيتها وحرصها على وقف نزيف الدم السوري. البعض لم يفهم ذلك، واعتبره دخولاً في عباءة النظام. واليوم، بعد التدويل، ما زالت تلك المعارضة الوطنية تخوض معركتها لإعادة الوزن إلى الداخل، ليس عبر إضاعة الوقت في محاولات «تجاوز» التدويل، بل عبر الضغط باتجاه إشراك المعارضة الوطنية في «جنيف2» وما يتبعه، وتالياً الضغط لإيجاد مخارج وطنية من التدويل، تعيد الكلمة للسوريين، وتفتح الباب أمام مرحلةٍ ثامنة، مرحلة الحل السياسي.

هل هي حقاً قراءة «غيبية وطوباوية» ؟!

نشر في العدد السابق من قاسيون – 651 – الصادر بتاريخ 27 نيسان 2014 مادة للسيد «شاهر أحمد نصر» بعنوان: الغيبية والطوباوية في «مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية». وسأتناول بالنقاش في ما يلي بعض الملاحظات التي أبداها الكاتب في مقالته المذكورة.

■ أسامة دليقان

حول المرجعية الفكرية

لا شكّ بأنّ جزءاً من النخب السياسية والثقافية «اليسارية» قد تطوّر فكرياً بالابتعاد والتخلي عن «الماركسية–اللينينية» كمرجعية في الفكر، وعن ما يوازي ذلك من تخل عن قواعد مثل «الديمقراطية المركزية» في العمل التنظيمي والحزبي. إنّ هذا التطور الذي برز وتسارع بخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين بات اليوم مفهوماً ومفسراً بوضوح أكبر، عندما تتم قراءته وفق المنهج الديالكتيكي المادي الذي ينسب الفكر والوعي الاجتماعي إلى الواقع الموضوعي الذي تغير فعلاً باتجاه آخر عالمياً اعتباراً من ستينيات القرن الماضي، عندما انقلبت الآية لتصبح الماركسية–اللينينية في فكر وتنظيم الطبقة العاملة على هامش الفكر «الخروتشوفي» والبرجوازي الصغير وضيق الأفق القومي الذي ساد في تلك الفترة من تقدم الإمبريالية الموازي لتراجع الحركة الثورية العالمية مروراً بال «بيريسترويكا» واستعادة الرأسمالية في الفضاء السوفييتي السابق وصولاً إلى الذروة بتفكك الاتحاد. الأمر الذي لا شك بأنّه – ونظراً لصعوبة تحليله وفهمه بعمق في خضم تلك الفترة – انعكس بمشاعر الهزيمة والضعف والميل إلى مراجعة حتى القيادات الحزبية لمرجعياتها الفكرية التقليدية، فكيف بالإنسان العادي «العصري المتحضّر»، ذي الوعي الاعتيادي، الخاضع للنمط الاستهلاكي الرأسمالي السائد، الذي يجب الاعتراف بتفوقه في أساليب الدعاية والحرب النفسية، ونبش أكثر الأفكار رجعية والمعتقدات غيبية وطوباوية، مما مر في تاريخ الفكر الإنساني، وإعادة إنتاجها كوجبات ثقافية سريعة سهلة الهضم من قبل النخب مثلما من قبل الإنسان العادي.

حول القوى «الغيبية»

ما هي يا ترى تلك القوى «الغيبية» التي تسبب ظواهر ذكرها الكاتب مثل «ابتعاد السلطات الديمقراطية الليبرالية عن العدالة الاجتماعية»؟ ولماذا تنعدم الإمكانية الواقعية لوجود تلك اليوتوبيا الليبرالية التي يبحث عنها الكاتب ويعتقد بوجود «دورها الموضوعي في التطور الاجتماعي والاقتصادي»؟ لماذا لا يمكن لرأسها البرجوازي الكبير المستقر في دول المركز الإمبريالي والمكوّن من الطغمة المالية العالمية، أنْ يطلّ على بلداننا الطرفية – كعملاق من الأساطير الإغريقية – بوجهين أحدهما فقط متوحش، بينما الثاني ملائكي؟ لماذا لا تستطيع «طوباوية» مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية أن ترى في ليبرالية اليوم ما يراه الكاتب من «جانبها الوطني الضروري للتطور الاقتصادي والإمكانيات التي تتيح حماية المنتجين من الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية»؟

للإجابة لا بدّ من أن نتذكّر بأن عصر الرأسمالية الشابة والثورة البرجوازية التقدمية في أوروبا قد انتهى منذ قرون، عندما قوّضت الرأسمالية الصاعدة آنذاك النظام الإقطاعي، وجلبت النسخة الأولى من الليبرالية، بنهجها الاقتصادي في تحرير حركة الرأسمال وبناء الآلة الصناعية الحديثة وتطوير العلوم والتكنولوجيا والمواصلات وجميع أسس المدنية الحديثة، والتي كان لها بلا شك جانبها التقدمي آنذاك بسبب تطويرها لقوى الإنتاج وتكوينها لطبقة عاملة أصبحت أكثر تبلوراً واتساعاً وتنظيماً ووعياً أيضاً.. وما رافق ذلك على مستوى النشاط السياسي والحريات الديمقراطية والحقوقية القانونية التي تمحورت حول جانبين: حرية الرأسمالي بالاستثمار من جهة، وحرية العامل في بيع قوة عمله في السوق من جهة ثانية.

لكن منذ مطلع القرن العشرين على الأقل، ونحن نعيش في عالم الرأسمالية الرجعية، الإمبريالية المتعفنة التي تعتاش على تدمير قوى الإنتاج في سبيل الاحتفاظ بطريقة توزيع الثروة التي بلغت مستوى غير مسبوق تاريخياً في ظلمها. وفي عصرنا هذا ولاسيما منذ سبعينيات القرن العشرين أصبح الشكل الوحيد الممكن من الليبرالية هو الشكل الليبرالي الجديد، والذي ازداد توحشاً بعد استفراده بعالم القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستكمال إطباق قبضة الرأسمالية على الكرة الأرضية.

ولأن الليبرالية هي بالجوهر سياق رأسمالي، فهي لا يمكن أن تعيش في دول الأطراف، وفي عصر العولمة، حيث تتبع بالضرورة إلى المركز الإمبريالي، إلا على شكل ليبرالية جديدة، تحددها مؤسسات الطغمة المالية العالمية «صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية»، فارضةً برامجها الشهيرة في إعادة الهيكلة، والتي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي – فتح البلاد نهباً لرؤوس الأموال الوافدة للاستثمار في أعلى المجالات ربحية وهي الريعية، والأقل إنتاجية وتنمية. بل وما يتطلبه ذلك من تعميق قمع حرية حركة الفقراء والطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية وحتى برامج الدولة في الرعاية الاجتماعية، كآخر المكتسبات التاريخية القليلة المتبقية من عهد التوازن بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية.

ولذلك لا يمكن عزل الجانب الاقتصادي من الليبرالية اليوم عن جانبها السياسي، لأنّ شلّ وقمع وتفريق الحركات المطلبية والسياسية الشعبية والعمالية المقاومة لنزع مكتسباتها وتعميق فقرها هدف سياسي أساسي لدى الليبراليين الجدد لإنجاح نموذجهم الاقتصادي في تحقيق المستوى المطلوب من النهب، ومشكلة هذا النزوع بأنه موضوعي ومحكوم بقانون السعي نحو الربح الأعلى، والذي يقف وراء العملية التي وصفها مشروع البرنامج: «الأزمة الرأسمالية العظمى دفعت بدول المركز الإمبريالي إلى مزيد من العدوانية..»، ودفعت المركز الإمبريالي «بالتوازي مع ذلك وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين خاصة، إلى تسريع إدخال حصان طروادة – الليبرالية المتوحشة إلى دول الأطراف «العالم الثالث» لينفس أزمته عبرها..»

جزء من النخب السياسية والثقافية «اليسارية» تطوّر فكرياً بالابتعاد والتخلي عن «الماركسية-اللينينية» كمرجعية فكرية

وبالتالي من المستحيل تطبيق الليبرالية اليوم، مهما كانت النوايا خيرة، بحيث يتمّ لجم نزوعها الموضوعي نحو الوحشية والعدوانية. يطرح مشروع البرنامج بديلاً اقتصادياً أكثر واقعية للظرف السوري، وليكون عالي النمو وعميق العدالة، كان لا بد من أن يضبط دور الاستثمار الخاص عبر: «وضع خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج حصراً للمشاركة فيها». وحول نقد الكاتب للحزب بأنه «لا يرى الأسباب الداخلية للأزمة بل يعزوها لأسباب خارجية وغيبية».. نذكّر بما ورد في مشروع البرنامج من توصيف هام للمرحلة التاريخية: «مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مساعدات دول النفط بدأ التحول نحو الليبرالية الاقتصادية يقوده وهم البحث عن الاستثمارات الخارجية وتضمّن عمليات واسعة من «إعادة الهيكلة» أوصلت الاقتصاد السوري إلى درجات عالية من تدني الإنتاج، وأوصلت البلاد إلى معدلات فقر وبطالة لم تصل إليها تاريخياً، ومهدت الأرضية الملائمة للأحداث التي تلت آذار 2011».

هل الفقر والبطالة والفساد أسباب داخلية أم خارجية؟ أعتقد أنّ مشكلة الكاتب ليس في أنه لم يجد في مشروع البرنامج تحليلاً للأسباب الداخلية للأزمة، بل في نقطتين: الأولى هي في فصله الميكانيكي بين الأسباب الداخلية والخارجية، والثانية في أنه ربما يتوهم بأنّ «ابتعاد السلطات الديمقراطية الليبرالية عن العدالة الاجتماعية» كما قال في معرض حديثه عن معيقات «مشروع نهضوي عربي» هو تناقض حقيقي داخلي في المجتمع، وبالتالي يحتاج إلى حلّ، وهذا التفكير غير مستغرب ممن يؤمن بإمكانية تغيير ديمقراطي وطني وتقدمي حقيقي دون «معاداة الليبرالية بشكل عام» لأنها ليست كلها متوحشة! بل لها «جانبها الوطني الضروري للتطور الاقتصادي والإمكانيات التي تتيح حماية المنتجين من الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية»!

في الوقت نفسه الذي يعتقد فيه بأن «موقف معادي للغرب» و«قطع العلاقات مع الغرب» هي استنتاجات غير موضوعية كما قال، لأنه على ما يبدو لا يعتبر أو لا يريد أن يعتبر دخول حصان طروادة – الليبرالي بشكل عام – إلى بلادنا، سبباً خارجياً ذا انعكاسات داخلية وممهداً راكم حطب الأزمة القابل للاشتعال. هذا ليس مستغرباً كثيراً، لأنّ اليد «الخفية» للسوق الرأسمالية لطالما كانت تعتبر «سبباً خارجياً غيبياً» ملغزاً وعصياً على الفهم قبل أن يأتي العلم الماركسي–اللينيني ليفسرها ويزيل عنها الغموض، ولهذا نفخر بأننا نتبنى «الماركسية–اللينينية» مرجعية فكرية.

لماذا نعادي الليبرالية بشكل عام؟

– حزب الإرادة الشعبية يعادي الليبرالية الجديدة لأنها طالما كانت أداة للأمريكان في العدوان على سورية بوصفها الجزء الداخلي من حل مركب بالنسبة لهم «تدمر وتفسد الجزء المدني من جهاز الدولة و ترفع درجات التوتر الاجتماعي»، وننوه هنا بأنّ الأجهزة الأمنية تدخل في مكونات ذلك الجزء المدني. كما ذكر مشروع البرنامج بأنّ استكمال هذا الحل المركب في شقه الخارجي هو «العدوان العسكري بدرجاته المختلفة والذي يسعى إلى تحطيم الجزء العسكري من جهاز الدولة» والذي هو مؤسسة الجيش العربي السوري حصراً في الحالة السورية.

– نحن نعادي الليبرالية الجديدة لأنها أداة لقوننة النهب من جانب البرجوازية الكبرى وقوى الفساد في سورية.

– ونحارب الليبرالية الجديدة على المستوى الفكري لأن الليبراليين يركزون على أوهام الحريات السياسية المعزولة عن جذرها الطبقي ويروّجون لها في حدود «التعددية» و«الديمقراطية» و«تداول السلطة» بين النّاهبين، كأداة سياسية لإعادة توزيع الثروة الاقتصادية بينهم على حساب المنهوبين، الأمر الذي لا يجلب أي تغيير حقيقي لأنه يغير من يقمع ويبقي القمع.

– ونعادي الليبرالية الجديدة أكثر بعد الأزمة لأنها تمثل الرؤية الاقتصادية المشتركة بين متشددي الطرفين وما يتفرع عنها من مشتركات عقيدة النهب، من المفهوم الليبرالي عن الديمقراطية بوصفها ديمقراطية توافقية، أي ما يسمى «ديمقراطية المكونات»، واستخدام العنف كأداة لكسر المقاومة الشعبية السلمية عندما تحاول الوقوف في وجه حرية رأس المال في الاستغلال.

– ونحن نعادي الليبرالية الجديدة لأن مشروعها «الديمقراطي» تفتيتي وعبر محابتهم للأغنياء واعتبارهم قاطرة النمو يسهل على الليبراليين في نهاية المطاف المساومة على الثوابت الوطنية فيدعونها «تمر» طالما أن تلك المساومة تدعهم «يعملون» ويربحون.

يطرح مشروع البرنامج بديلاً اقتصادياً أكثر واقعية للظرف السوري.. وليكون عالي النمو وعميق العدالة كان لا بد من أن يضبط دور الاستثمار الخاص

من الذاكرة

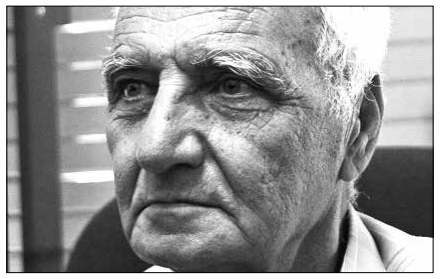

■ محمد علي طه

نبع الحرية

«في أيار الدامي... سمع الناس الخبرا
قتل العمال الشهداء برصاصات الغدر
وهم الوعد المرصود ليومٍ
لا يتأخر.. لا يرتد إلى أمس
يمتدّ يهرول نحو المستقبلْ»

أبيات تتردد في خاطري كلما سطعت شمس الأول من أيار، عيد العمال العالمي، لتعود بي الذاكرة إلى عمر الفتوة والشباب، فأتذكر أحداثاً مازالت حية، حتى بتفاصيلها، وأرغب اليوم في الحديث عن بعض منها:

الحدث الأول:

احتفال فرقتنا الحزبية أول مرة بعيد العمال ضمن غرفة متواضعة في بيت الرفيق نزار جمعة بدخلة «فلاحة» في حارتنا على سفح قاسيون، وكنا ستة رفاق بالإضافة إلى الخالة أم نزار التي استقبلنا بكل ترحاب وقدمت لنا الشاي وحضرت جانباً من الاحتفال واستمعت لبعض الحديث عن المناسبة وعن نضالات العمال من أجل حقهم بأجور عادلة وساعات عمل محددة، وعلى الرغم من أن الخالة لم تكن منظمة في صفوف الحزب، إلا أنها والحق يقال كانت واعية، وأكثر نشاطاً وحركة بين الناس وفي بيوت الحي، من بعض الرفاق، فهي تناقش في السياسة وأخبارها، وتحفز وبخاصة لدى الشباب الحماسة والتأييد للحزب.

والحدث الثاني:

هو مشاركة أعضاء فرقتنا في مظاهرة خاطفة بمناسبة أيار في منطقة السنجقدار، يوم رفع الرفاق العلم الأحمر على أحد أسلاك الكهرباء وهم يهتفون للعمال ولسورية «منبع الحرية» وعند تفرق المظاهرة قبيل وصول قوات الشرطة، سرت بصحبة الرفيق عبد الغني عرفات إلى بيته المطل على نهر بردى قرب ساحة المرجة، وهناك انتظرت مجيء شقيقه رفيقي وزميلي في الدراسة عبد الرزاق وزميلي فيما بعد في سجن قلعة دمشق زمن الانفصال.

أما الحدث الثالث:

فهو ما جرى في إحدى جلسات البرلمان السوري صيف عام 1955 من نقاشات حامية حول إصدار قرار لإنصاف العمال والاعتراف ببعض حقوقهم المشروعة، ويومها سمعت حديثاً مفصلاً عما جرى، حدثني به الرفيق ميشيل منيّر الذي أتيح له أن يكون في عداد ضيوف تلك الجلسة التي كان نجمها الأبرز نائب دمشق الرفيق خالد بكداش، الذي قدم مداخلة هامة ركزت على ضرورة تلبية مطالب الطبقة العاملة السورية، وعند إصدار القرار لم تذكر فيه عبارة «الطبقة العاملة»، واستعيض عنها بعبارة «العمال» فوقف الرفيق خالد ليقول: إن حذف عبارة «الطبقة العاملة» لا يعني أنها غير موجودة على أرض الواقع، بل هي موجودة وتناضل ببسالة في سبيل حقوقها، وأتشرف أني أحد ممثليها.

وفي ختام هذه الزاوية أقول:

قبل أسبوع رحل عنا الرفيقان القديمان عبد الغني عرفات ونزار جمعة، فلهما ولكل الرفاق الذين رحلوا صادق مشاعر الوفاء والتقدير والاحترام.

وهذا لسان الواقع يردد صادقاً: إن نبع النضال لا يعرف نضوباً أو غوراً، فهذه حقيقة الحياة ولهذا فنحن «الشباب المتقدمين في السن». يسعدنا وينشط عزيمتنا استمرار الحياة النابضة أبداً بزخم وإبداع ونضال الشباب الوافدين إلى الميدان، لصنع غد أفضل وأجمل لسورية الغالية.

حشرات وكلاب شاردة في بعض أحياء دمشق

أثار «هجوم» الحشرات بشكل مفاجئ على بعض أحياء مدينة دمشق وريفها، مخاوف العديد من الأهالي، وخاصة في ظل ما وصفوه بـ«غياب دور البلديات والمحافظة» برش المبيدات الحشرية، في حين انتشرت داخل مناطق معينة من ريف دمشق عشرات الكلاب الشاردة القادمة من «مناطق الحروب» بحسب الأهالي.

■ حازم عوض- قاسيون

ووفقاً لـ«رواد»، طالب جامعي وأحد سكان مدينة جرمانا بريف دمشق، فإن الحشرات بدأت بالانتشار بشكل غريب وكثيف نهاية شهر آذار، ما يعتبر موعداً باكراً قبل هجوم موجة الحر الطبيعية في فصل الصيف، قائلاً «إن هذا الانتشار الكثيف ينذر بكارثة قد تحل بنا منتصف فصل الصيف».

مخاوف من انتشار «الأوبئة»

وتابع رواد حديثه قائلاً «إن أهم أسباب انتشار هذه الحشرات، هو تراكم القمامة في المنطقة بشكل كبير وعدم ترحيلها بشكل منتظم، وخاصة مع ازدياد عدد سكان المدينة نظراً لتوافد مئات النازحين إليها مؤخراً».

وبدوره عبر «بسام»، رب أسرة من 4 أفراد، عن مخاوفه من «انتشار الأمراض والأوبئة عن طريق هذه الحشرات، وخاصة أن المناخ والظروف المحيطة بمدينة جرمانا تسهل حدوث ذلك، نظراً للمعارك الدائرة والجثث المنتشرة للقتلى في الريف الساخن المحيط بالمدينة».

وأردف بسام «إن الاكتظاظ السكاني في المدينة قد يساعد على انتشار أي وباء بطريقة سريعة، وهذا ما يجب على الجهات المعنية أخذه بعين الاعتبار والقيام بخطوات جدية لإنهاء الخطر المحدق بنا».

أنواع «غريبة» من الحشرات!

من بين الحشرات المنتشرة «أنواع غير معروفة بالنسبة للسكان، وأشكال غريبة لم تتم مشاهدتها سابقاً» بحسب الأهالي، حيث قال «علي»، شاب يعمل في محل للحلويات في جرمانا، «إن بعض أنواع الحشرات التي باتت مزعجة مؤخراً، ولم نشاهدها سابقاً، فأشكالها غريبة، وبعضها يلسع رغم أنه يشبه الذباب الصغير».

وأضاف علي «الخوف حالياً على صحة الأطفال، فقد لوحظت بعض أعراض الحساسية لدى البعض، فأي وباء قد تنقله هذه الحشرات الغريبة قد يهدد حياتهم» مشيراً إلى أن «العام الماضي كنا نعاني من المشكلة ذاتها ولم تحل القضية، حتى استفحلت العام الحالي».

بردى منبع «الحشرات»

مشكلة الحشرات لم تنحصر فقط بريف دمشق، فقد قدم بعض أهالي دمشق وخاصة من منطقة ركن الدين شكاوى عدة لصحيفة «قاسيون»، عن «تحول فرع نهر بردى بالمنطقة إلى مياه آسنة بعد أن أصبح مكباً للنفايات، ما أدى إلى انبعاث روائح كريهة وازدياد أعداد الحشرات هناك كونه أضحى بيئة حاضنة ومنبعاً لها، بل أن من يشاهده لا يرى إلا قناة صرف صحي مكشوفة ومجمعاً للنفايات ومستنقعاً للحشرات والأوبئة».

وطالبت «الشكاوى» محافظة دمشق بالعمل على إغلاق النهر أو تنظيفه بشكل دوري، تلافياً لأية أمراض قد تنتشر بسبب هذا النهر خاصة أنه ومع انتهاء فصل الشتاء وبدء ارتفاع درجات الحرارة عموماً وهذا العام بالذات نتيجة الجفاف العام في المنطقة بات من الضروري جداً إيجاد حلّ جذري لمنع حدوث كارثة صحية وانتشار الأمراض الوبائية.

إضافة إلى ترحيل القمامة المتراكمة بكثرة وخاصة في الأحياء العشوائية، نتيجة ازدياد عدد السكان لاستقبال الأسر النازحة، مشيرين إلى «تقصير من قبل البلديات بهذا الصدد».

مخاوف من انتشار الأمراض والأوبئة عن طريق هذه الحشرات خاصة وأن المناخ والظروف المحيطة بالمدينة تسهّل حدوث ذلك نظراً للمعارك الدائرة والجثث المنتشرة للقتلى في الريف الساخن

الكلاب الشاردة و«داء الكلب»

وفي سياق آخر، لفت بعض أهالي ريف دمشق الآمن كـ«الكسوة- جرمانا»، وبعض سكان دمشق كـ«باب توما»، إلى ظاهرة وصفوها «بالخطيرة» أيضاً، وهي انتشار الكلاب الشاردة مجهولة المصدر بين المدنيين، مشيرين إلى أن «بعض أسر النازحين في المنطقة يلعبون معها جاهلين خطورة إصابتها بالأمراض كداء الكلب والجرب وما إلى ذلك».

ونوهت الشكاوى إلى أن «أغلب هذه الكلاب قادمة من الريف الساخن حيث الجثث المنتشرة، وقد تكون هذه الحيوانات مصابة بداء الكلب أو الجرب، وهنا تكمن المخاوف من انتشارها بين السكان».

حملات «ضئيلة»!

البلديات وبحسب الشكاوى، لم تعد تطلق حملات التخلص من هذه الكلاب كما السابق، لا عن طريق الطعام المسموم ولا عبر الأعيرة النارية، ما زاد من عددها وشجع على تكاثرها.

وعلى ذلك، قال مدير الشؤون الفنية بوزارة الإدارة المحلية إياد شمعة في تصريحات إذاعية له، إن «عدم توفر مواد أساسية لرش المبيدات أخّر المباشرة بالعمل، وذلك نتيجة التوتر في بعض المناطق الساخنة» نافياً وجود مشكلة في كثرة الحشرات بدمشق.

وحول ظاهرة انتشار الكلاب الشاردة قال شمعة «إن معالجة انتشار الكلاب كان يتم بتوزيع طعوم كاذبة تحمل رؤوس دجاج سامة، لكن الأن تتم بشكل أضيق، بالإضافة لطريقة الطلق الناري التي تتم أيضاً بحدود ضيقة».

مخاطر كبيرة..

وانتشرت الحشرات والكلاب الشاردة العام الماضي أيضاً، حيث حذّر مصدر في وزارة الصحة متخصص بمكافحة الأمراض التي تنقلها الحشرات حينها، من مخاطر «كبيرة»، منوهاً إلى «مخاطر صحية جمة قد يتسبب بها الظهور الكثيف والمفاجئ للحشرات في دمشق وريفها، وخاصة الأنواع الجديدة منها التي لم نرها منتشرةً في دمشق وريفها من قبل».

كما ساعد انتشار القمامة بكم هائل في بعض المناطق الساخنة بريف دمشق، بتهيئة الظروف المواتية لانتشار ذبابة الرمل المتسببة بمرض اللاشمانيا «حبة حلب» بحسب تحذيرات سابقة.

طرطوس.. اختناق «مروري»!

منذ عشرات السنين لم تشهد طرطوس هذا الاختناق المروري وهذه المعضلة في عملية تنقل المواطنين في كل أرجاء المحافظة، وهذه الفوضى في ظل غياب المراقبة وغياب أي رؤية عملية للحل، مما خلق حالتين متلازمتين عند البعض، المحسوبية بين السائقين والشرطة وظهور العنصر المشاغب والفوضوي.

■ محمد سلوم

الجهات المعنية في المحافظة كانت قد قذفت المشكلة في «وعاء الأزمة» الكبير الذي يستوعب كل التبريرات، وأهمها أن المحافظة تضاعف عدد سكانها، ودخلت المحافظة ما يقارب عشرة آلاف سيارة جديدة والعدد في ازدياد.

غياب «الخطة» المرورية

ولكن الأهم من ذلك لم نلاحظ أي خطة أو سياسة مرورية جديدة طبقت في المدينة خاصة، بل سُمح للسيارات الخاصة أن تقف حيث تريد وتخنق المعابر المرورية معرقلة بذلك مرور السيارات العامة.

وأمام المحسوبية السالفة الذكر دفع قسم كبير من السائقين ثمن أخطاء غيره وبالتالي زادت نسبة ضبوط المخالفات، وزاد بالوقت نفسه دفع الأتاوات، إضافة لذلك بقيت البنية التحتية كما هي لم تتغير.

أزمة النقل «إذلال» للمواطن

وصلت أزمة النقل في طرطوس إلى حد «الإذلال» للمواطن، وهذه العبارة أصبحت على لسان المواطنين والجهات المسؤولة، لذلك عملية طرح هذا الحل في إحداث «خمسة خطوط جديدة» في المحافظة إضافة إلى خطي الريف الملاصق للمدينة يعتبر نقطة انطلاق لحل أزمة السير في المحافظة، وخاصة إن شركة «القدموس» الخاصة اعتذرت، وإن هناك من لا يريد إنعاش دور شركة النقل الداخلي مع العلم أن ممتلكاتها مازالت موجودة كبنية تحتية.

ولكي تنجح تجربة النقل بالباصات الكبيرة لابد من الأخذ بالاعتبار نقطتين:

– النقطة الأولى تتعلق بلقمة عيش أصحاب السرافيس الذين سيخسرون خطوطهم.

– والثانية ترتبط بتهيئة البنية التحتية التي ستستوعب حركة ومواقف الباصات الجديدة.

بانتظار الرؤية واتخاذ القرار!

والى أن يتم العمل على توسيع هذه البنية لابد من خطوات سريعة وأهمها:

– إخراج مكاتب بيع السيارات الخاصة التي تخنق مداخل المدينة وتحتل الأرصفة إلى خارج المدينة والعمل على إنشاء سوق خاصة بها.

– منع وقوف السيارات الخاصة على جانبي الطريق في الشوارع الرئيسية وخاصة من المدخل الشرقي للمدينة وصولاً لساحة المشبكة ودوار الشرطة العسكرية.

ومحافظة طرطوس تستوعب هذا الضغط جغرافياً واجتماعياً، لكنها بانتظار الرؤية واتخاذ القرار وإمكانية تطبيقه على أرض الواقع.

رحيل الرفيق «جرجس عيسى»

شيّعت بلدة «مشتى الحلو» الرفيق جرجس عيسى «أبو جهاد» الشخصية الشيوعية التاريخية بتاريخ 2014/4/12. وبذلك يكون الفقراء والمسحقون قد خسروا شخصية مدافعة عن مصالحهم حتى الرمق الأخير.

«أبو جهاد» عرفته سجون وزنزانات الدكتاتوريات المتعاقبة من سجن المزة حتى سجون حماة وحمص واللاذقية، وكان الرفيق الراحل من أشد المدافعين عن وحدة الشيوعيين السوريين وفخوراً جداً ببطاقة عضويته في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن ثم حزب الإرادة الشعبية.

وكان يواصل كتاباته في جريدة «قاسيون» وموقع الحزب حتى آخر أيامه وقد شاركت منظمات الحزب في قطاع «الكفرون– مشتى الحلو» في تشييع الرفيق الراحل، وقدمت أكاليل ورود باسم حزب الإرادة الشعبية وإكليل باسم الرفيق د.قدري جميل وأيضاً باسم هيئة تحرير «قاسيون».

ومثل الحزب في مراسم التشييع الرفاق عصام اسحق وعطية دعمش والياس قطيرة.

معلمو دمشق لم يقبضوا «ترفيعاتهم»؟

■ مراسل قاسيون

تشكل الأجور والرواتب المصدر الأساس لمعيشة العاملين في الدولة وأسرهم، والتي كانت كغيرها من المكتسبات قد تآكلت قيمتها الشرائية في السنوات العشر الأخيرة نتيجة السياسات الليبرالية والنهب والفساد وتحرير التجارة وتحرير الأسعار التي التهمت كل الزيادات اللاحقة، ويضاف إلى ذلك التعدي عليها سواء من أرباب الأعمال أو الدولة بحرمان العاملين أو تخفيض قيمة العلاوات الأخرى.

أربعة أشهر دون «ترفيعة»؟!

وجاءت الأزمة الحالية لتكمل معاناة العاملين في الدولة وتزيدها أضعافاً مضاعفة بالارتفاعات الجنونية للأسعار، وقطع لطبيعة العمل والانجاز والاختصاص وغيرها بحجة توقف كثير من المعامل والدوائر عن العمل، وخاصةً في مناطق التوتر لتصبح المعاناة مركبة، وتدفع باتجاه مزيد من التوتر، بما يتناقض مع مصلحة الشعب والوطن.

انتهى الشهر الرابع من هذا العام، وبدأ الخامس، والعاملون يحتفلون بعيدهم في الأول من أيار ومازال معلمو دمشق لم يقبضوا ترفيعتهم، والتي هي حقّ قانوني ودستوري.

والشيء الذي يثير الاستياء لدى المعلمين، والذين يعملون في ظروف صعبة جداً نتيجة ظروف الأزمة والتهجير حيث وصل عدد الطلاب في الصفوف حوالي 70 طالباً في بعض المدارس، ومع ذلك ما زالوا يقومون بواجبهم الوطني، ويجابهون بلا مبالاة لمعاناتهم في تفاقم الأزمة، وهم بحاجة حتى للإغاثة والمساعدة فكيف بحقّ لهم.

مطلب «محق»

وقد تقدم العديد من المعلمين والمدرسين بشكوى لـ«قاسيون» يطالبون بطرح مشكلتهم للحصول على حقهم بأسرع وقت لحاجتهم الماسة لسدّ لو زاوية صغيرة من معاناتهم.

و«قاسيون» إذ تنشر ذلك تتوجه إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير التربية للاستجابة لمطلب المعلمين في مدينة دمشق وصرف ترفيعاتهم.

ريف دير الزور: صراعٌ تكفيري على النفط والغاز

■ مراسل قاسيون

منذ يوم أمس الخميس 5/1 يشهد ريف دير الزور الشمالي الشرقي على ضفة نهر الفرات اليسرى، قتالاً عنيفاً بين المجموعات التكفيرية، «داعش» ومن يواليها من جهة، و«جبهة النصرة» ومن يواليها، من جهة أخرى، وذلك للسيطرة على آبار النفط والغاز في المنطقة.

وقد اتسع هذا الصراع ليأخذ طابعاً عشائرياً ويشمل مدن وبلدات البصيرة والشحيل والزر وبريهة وبلدة الطابية جزيرة، حيث يوجد بئر ومعمل غاز شركة كونيكو للغاز. وقد استخدمت في القتال الذي خلف عشرات القتلى والمصابين من الطرفين الأسلحة الثقيلة من مدفعية ميدانية وهاون ودبابات ومدرعات مستولى عليها، إضافة للأسلحة المتوسطة والخفيفة من رشاشات وبنادق وغيرها.

وعرف من قتلى أمس حوالي 15 قتيلاً، فيما قامت داعش بإعدام 11 مواطناً مدنياً من بلدة الشحيل، كانوا يستقلون «سرفيساً» في منطقة القتال، بالتوازي مع إصدارها بيان هددت فيه بإعدام كل من ينتمي إلى جبهة النصرة أو يواليها من العشائر، مما دفع أكثر من 400 عائلة للهروب جنوباً وعبور نهر الفرات باتجاه مدينتي موحسن والميادين.

وما زالت الاشتباكات مستمرة اليوم الجمعة، ولم يعرف بعد عدد القتلى والجرحى بسبب حدتها. كما هددت داعش باجتياح مدينة دير الزور التي طردت منها سابقاً، والتي تسميها ولاية الخير. وفي إطار الصراع بين المسلحين قامت مجموعة مسلحة بالهجوم على حاجز لداعش في منطقة كباجب على طريق تدمر دير الزور وطردها منه.

ويتخذ الصراع بين المجموعات المسلحة طابعاً آخر، على الأموال والأسلحة والذخيرة ومختلف المواد، حتى الغذائية منها، والقادمة من الخارج، بهدف السيطرة عليها والمتاجرة بها وبيعها، لما تعود به من أرباحٍ كبيرة، ليبقى المواطنون هناك عالقين بين فكي كماشة غياب الدولة وبقائهم أسرى المجموعات التكفيرية وممارساتها.

الوضوح مطلوب: هل تحولت المحروقات إلى قطاع رابح؟ ولمن؟!

■ قاسيون

صرح وزير النفط بأن مادة البنزين التي لم تكن مدعومة سابقاً أصبحت مدعومة خلال الأزمة، وأن كل رفع سابق للسعر كان نتيجة ارتفاع كلف الاستيراد، ليعلن بأن كلفة استيراد الليتر حالياً 124 ل.س، ولذلك رُفع السعر إلى 120 ل.س/لليتر. ما يعني أن الحكومة لا تزال تدعم البنزين بـ 4 ل.س، وفي آخر تصريح للوزير فإن دعم المشتقات النفطية خلال الربع الاول من عام 2014 قد بلغ 40 مليار ل.س أي أنه وصل إلى كامل مبلغ الدعم المقرر للمشتقات النفطية!

إن تعامل الحكومة في تصريحاتها وبيان الموازنة المالي لعام 2013 مع مسألة دعم المشتقات النفطية، تثير الكثير من الالتباسات. فابتداء من الموازنة الحكومية لعام 2014 حيث شهدت تخفيضاً كبيراً لدعم المحروقات المعلن من 147 مليار ل.س في 2013 إلى 40 مليار ل.س في عام 2014 ، وتم وضع دعم المحروقات مع غيرها من بنود الدعم خارج بنود الموازنة ما يعطي إشارة بأن صرف هذا الدعم احتمال وليس مؤكداً!. إلى جانب ذلك يرد في بنود الموازنة ما يتناقض مع فكرة وجود دعم للمحروقات حتى في عام 2013، حيث تشير الحكومة بوضوح إلى أن فروقات أسعار بيعها للمواد التي توزعها والتي تشكل المحروقات الجزء الرئيسي منها قد بلغت 9،5 مليار ل.س عام 2013، وستشكل في عام 2014 أكبر الإيرادات الحكومية بمبلغ 185 مليار ل.س! ووجود فروق في الأسعار يعني أن الحكومة تبيع المحروقات للمواطنين بأسعار أعلى من كلف استيرادها أو إنتاجها إن وجد.

يضاف إلى هذا وذاك أن تصريحات وزير النفط تشير إلى ارتفاع في تكلفة استيراد ليتر البنزين خلال الأزمة نتيجة ارتفاع سعر الصرف بشكل رئيسي، على الرغم من انخفاض سعر الصرف في المرحلة الماضية عن سعر صرف الذروة في حزيران وتموز 2013. وبالنهاية فإن تأمين المشتقات النفطية بحسب تصريح لوزير النفط أيضاً يتم بالكامل عن طريق الخط الائتماني الإيراني القائم على فكرة الدفع اللاحق أي أن الحكومة لا تدفع أي مبالغ مالية مباشرة عن استيراد المحروقات!

كل هذه التفاصيل «المستقاة» من التصريحات الحكومية المقتضبة والمتضاربة، تكملها معلومات خاصة حصلت عليها قاسيون تشير إلى استمرار تصدير مادة البنزين في عام 2013 وإلى كميات استيراد أقل بكثير من المعلنة، تزيد من الثقة بوجود «إشكالات» في مسألة دعم المشتقات النفطية وسعي إلى تضليل المعلومات الحقيقية حول عمليات استيرادها وتصديرها، وهذا سلوك يعود إلى قبل الأزمة ويبدو أنه يستمر خلالها تحديداً مع وجود قوى اقتصادية صاحبة قرار في السياسية الاقتصادية السورية تضع هدفاً محدداً بإلغاء أشكال الدعم الحكومي كافة وتحديداً على المشتقات النفطية باتجاه تحريرها. وبناء عليه فإن وزارة النفط وشركة محروقات مطالبة بإعطاء المعلومات الدقيقة حول تكاليف استيراد المشتقات النفطية، والقوى الساعية لرفع الدعم عليها أن تعلن إن كان بيع المشتقات النفطية قد تحول لقطاع رابح خلال الأزمة ولمن تعود أرباحه!

البنزين: إيراد وفروقات أسعار أم دعم؟!

التخلي عن الدعم: من الموازنة التقديرية إلى التنفيذ العملي

جاء في بيان الحكومة المالي لعام 2014 مايلي: «إن عدم إدراج مبالغ الدعم المتعلقة بدعم المشتقات النفطية ودعم الطاقة الكهربائية في مشروع موازنة عام 2014، لا يعني تخلي الدولة عن برنامجها في دعم المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية، وإنما لم يتم إدراجها لعدم وجود ايرادات نفطية حقيقية لدى الشركة السورية للنفط، تغطي مبالغ الدعم».

وقد جاء قرار الحكومة الحالي برفع سعر البنزين إلى 120 ل.س ليثبت عكس ذلك، أي ليثبت اتجاه الدولة للتخلي عن الدعم. وربما يشكل عدم إدراج مبالغ دعم المشتقات النفطية في الموازنة التقديرية لعام 2014 بوابة لرفع أسعار المشتقات النفطية، فقد انخفض دعم المشتقات النفطية بمقدار 104 مليار ليرة سورية عن العام الماضي أي بنسبة 72% لينخفض من 147 مليار عام 2013 الى 40 مليار عام 2014 بناء على أرقام البيان المالي للموازنة في عام 2014.

دعم المشتقات النفطية بين التكلفة وفروقات الأسعار

تدخل المشتقات النفطية في الموازنة ضمن جانبين: الأول: النفقات وهي المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم المشتقات النفطية، الثاني: الايرادات: وهي المبالغ التي تحصلها الدولة من مجمل مبيع المشتقات النفطية، وقد كانت حصيلة طرح النفقات من الايرادات موجبة، أي كان القطاع النفطي يحقق فائضاً بمقدار 200 مليار ليرة–قبل الأزمة– أما حالياً فالقطاع النفطي يحقق عجز اً بفعل الأضرار والخسائر التي لحقت به، ولكن إذا ما قارنا الدعم المقدر في كل من موازنة 2013 وموازنة 2014 لتبين لنا أن القطاع النفطي وعملية بيع المحروقات تحقق فائضاً من خلال الارتفاع في فروقات الأسعار حيث ازدادت فروقات الأسعار بمقدار 68،4% عن العام الماضي، ومن الجدول يظهر لنا أن المشتقات النفطية تحقق فائضاً في عام 2014 بمقدار 145،5 مليار ليرة سورية اذا اعتمدنا فقط على الموازنة التقديرية، ولكن اذا أخذنا بعين الاعتبار الانفاق على الدعم من خارج الموازنة عندها سيظهر العجز في الميزان النفطي، وقيمة هذا العجز تبقى في إطار ما تقوله وزارة النفط.

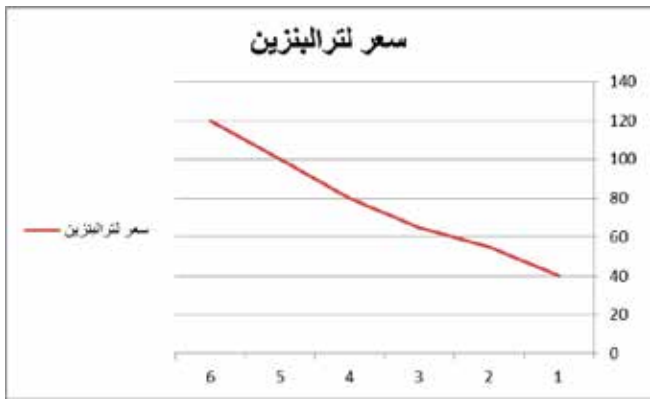

نسبة الارتفاع الحالي في سعر لتر البنزين عن الارتفاع السابق 20% وعن سعره ما قبل الازمة 200%.

الجدول: يوضح دعم المشتقات النفطية وفروقات الأسعار، الارقام بمليار ليرة سورية

العام	دعم المشتقات النفطية	فروقات الأسعار	الفائض/ العجز «التقديري»
2013	147	9،5	– 137،5 «عجز»
2014	40	185،5	+ 145،5 «فائض»

■ المصدر: الموازنة التقديرية لعام 2014. ملاحظة: نعلم أن فروقات الأسعار تضم منتجات أخرى غير نفطية، ولكننا لم نستطع الوصول الى أرقام فروقات الأسعار النفطية فقط. مع العلم بأن الارتفاع الكبير في فروقات الأسعار جاء نتيجة ارتفاع المشتقات النفطية «المازوت والبنزين» بحسب البيان المالي للحكومة لعام 2014.

2013 تصدير - 2014 اكتفاء من استيراد سابق!

حصلت «قاسيون» من مصادر خاصة، على معلومات من بيانات شركة محروقات حول استيراد وتصدير للبنزين في عام 2013 والربع الأول من عام 2014، لتزيد هذه المعلومات من التناقض في التصريحات الحكومية وتزيد الإلحاح على ضرورة توضيح الحكومة لمبررات السعي الحثيث والدائم لرفع أسعار المحروقات خلال الأزمة! وهذا جزء من المعلومات الواردة:

• حصلت شركة محروقات من صادرات بنزين في عام 2013 مبلغ 2،7 مليار ل.س بينما بلغت قيمة المستوردات 10،3 مليار ل.س، أي غطت الصادرات نسبة 26% من كلفة المستوردات.

• لم تستورد أو تصدر شركة محروقات خلال الربع الأول من عام 2014 أي ليتر من البنزين ما يلغي الفروقات بين تكلفة استيراد الليتر خلال العام الماضي مع مراحل الرفع المتتالية حيث يتضح أن ما يستهلك اليوم مستورد في العام الماضي، مع وجود فائض تصديري!! ما يلغي وجود أي دعم للبنزين ويؤيد فكرة تحقيق فوائض وفروق أسعار من رفع السعر.

الحد الأدنى للأجور في سورية..
مخالفة دستورية وإنسانية!

نصت المادة 40 من الدستور السوري على التالي: «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها.»

● يخالف أجر الحد الأدنى المحدد رسمياً الشرط الدستوري، حيث لا يستطيع الأجر البالغ 13 ألف ل.س أن يغطي حتى حاجات استمرار الحياة للأسرة السورية التي يعيلها عامل بأجر، أي لا يستطيع أن يؤمن الغذاء الضروري وفق الأسعار الحالية، وهو بعيد جداً عن تغطية متطلبات الحد الأدنى من مستوى المعيشة الأخرى، وهو بذلك يخالف كل الشروط الإنسانية ويضع العاملين بأجر ونسبتهم 62,6% من القوى العاملة السورية، وتعدادهم الوسطي مع من يعيلون 12,9 مليون سوري في دائرة الفقر المطلق.

أكثر من 70 ألف أجر الحد الأدنى الضروري!..

«الفجوة» 4 أضعاف الأجر

لاحتساب مستوى المخالفة الدستورية للحد الأدنى للأجور الحالية في سورية والبالغ 13670 ل.س، يفترض أن نحتسب الحد الأدنى لمستوى المعيشة المحدد بالحاجات الضرورية وفق سلة استهلاك تابعة للتصنيف العالمي، التي تأتي الحاجات الغذائية في مقدمتها وتشكل نسبة 42% منها ، ليوزع الباقي على كافة متطلبات الحياة الضرورية الأخرى «السكن، الوقود، الصحة، التعليم، اللباس، النقل، الاتصالات وغيرها».

● التكلفة الشهرية لهذه السلة الغذائية الفردية: 5478 ل.س

● تحتاج الأسرة من 5 أشخاص إلى حوالي: 27390 ل.س شهرياً لتأمين الغذاء بالحد الأدنى الضروري من السعرات الحرارية.

● مشروبات إضافية
الشاي 1 كغ شهرياً: 1250 ل.س
القهوة 1 كغ شهرياً: 1000 ل.س

● تكلفة سلة الغذاء الضروري لأسرة مع المشروبات الرئيسية شهرياً: 29640 ل.س

● يقدر الإنفاق على الغذاء والمشروبات بنسبة 42% من إجمالي السلة الاستهلاكية التي تحدد الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

● نسبة 42% تعادل 29640 ل.س وبالتالي يفترض أن تكون كلفة الإنفاق على الغذاء والخدمات الأخرى الضرورية بمقدار: 70571 ل.س. «وفق سلة الاستهلاك وأوزانها الحكومية».

الحد الأدنى للأجور الدستوري و«الإنساني»

● الحد الأدنى للأجور وفق المادة 40 من الدستور السوري يفترض أن يتطابق مع متطلبات المعيشة الضرورية المتغيرة:
يفترض أن يبلغ الحد الأدنى للأجور اليوم 70571 ل.س ليؤمن الحد الأدنى لمستوى المعيشة لأسرة من 5 أشخاص.

● تبلغ الفجوة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة في سورية: 56900 ل.س.

● الحد الأدنى للأجور في سورية 13670 ل.س يحتاج إلى أكثر من الضعف ليغطي تكلفة الغذاء الضروري للأسرة السورية فقط ، ويحتاج إلى إضافة أكثر من 4 أضعاف ليغطي الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

السعرات الحرارية	القيمة «ل.س»	المادة	الكمية «غ»
1275	6	الخبز	500
75	18	البيض	50
108	12,5	الجبن	25
200	32,2	اللحوم «فروج»	75
65	31,25	الخضار	250
60	35	الفواكه	200
400	33,6	الحلويات	112
280	14	الأرز	70

■ بالاعتماد على بيانات مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية «الإبداع الوطني والاعتماد على الذات»

العاملون بأجر في سورية .. فقراء «بالمطلق»

3,6 ملايين تعداد العاملين بأجر، نسبتهم 62,6 % من إجمالي القوى العاملة السورية. «وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011».

12,9 مليون سوري تعداد العاملين بأجر مع أفراد أسرهم الواقعين تحت مسؤوليتهم الاقتصادية، نسبتهم 64,5% من السوريين، حيث يعيل كل منهم 3,5 أشخاص تقريباً أي «مسؤول عن الإنفاق على نفسه مع 3,5 أشخاص».

الفقر المطلق يعرّف دولياً ورسمياً بأنه: «مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات».

لتقدير خط الفقر المحلي في عام 2014 بناء على هذا التعريف:

تكاليف الحاجات الأساسية التي تحدد خط الفقر المطلق «الأدنى»

	الكلفة للأسرة	ملاحظات
الأغذية والمشروبات	29640	الأغذية الضرورية +شاي وقهوة
المسكن	10000 ل.س	وسطي أجار المسكن في دمشق 20 ألف ل.س بافتراض توزعها على أسرتين فقيرتين
الملبس	1000 ل.س	حد أدنى
التعليم	1038 ل.س	وسطي تكلفة تجهيز ثلاثة طلاب لبداية العام الدراسي فقط موزعة على أشهر السنة
الصحة	1500 ل.س	معاينة شهرية
المواصلات	4500 ل.س	حركة 3 أشخاص من الأسرة فقط، بكلفة 20 ل.س فقط للفرد يومياً
مجموع تكلفة الحاجات الرئيسية	47678 ل.س	وهو خط الفقر الواقعي الذي تعتبر الأسرة السورية من 5 أشخاص التي دخلها الشهري أقل منه في دائرة الفقر المطلق

■ قدرت «قاسيون» خط الفقر المحلي في عام 2014 بناء على هذا التعريف، في عددها «646» حيث أن تكلفة هذه الخدمات الأساسية تقارب 48000 ل.س وكل أسرة سورية دخلها أقل من هذا شهريا هي في دائرة الفقر المطلق. وبناء عليه:

كافة العاملين بأجر مع أسرهم، والذين متوسط أجورهم 20 ألف ل.س هم في دائرة الفقر المطلق!

زائد ناقص

لا تفهمونا غلط

أعدت وزارة الصناعة بناء على توصية اللجنة الاقتصادية مذكرة تفاهم بينها وبين شركة «سايكوم للتجارة المحدودة المسؤولية» وذلك بشان إقامة شركات مساهمة بين شركة «سايكوم» والشركات الصناعية العامة..
وأفادت مصادر وزارة الصناعة أن هذه التشاركية تهدف إلى التخفيف من حدة الأعباء المالية على موازنة الدولة، وتأمين حاجات المواطنين من السلع والخدمات، ورفع الكفاءة الاقتصادية لهذه الشركات وإدخال نظم إدارية متطورة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها وتأهيل وتدريب العمالة الموجودة فيها..

«إنجاز حقيقي»

صرح المدير العام لهيئة الضرائب والرسوم لـ«الوطن»: إن شريحة مهمة من المكلفين الضريبيين قد حصلوا على الرقم الضريبي بشكل متتال، ولاسيما من يقدم بياناً جمركياً إلى الجمارك لتسييره إضافة إلى كبار المكلفين وشريحة مهمة من متوسطيهم

أرقام غير واقعية!

أكد رئيس «اتحاد المصدرين السوري» محمد ناصر السواح، على أنه لا يوجد حتى الآن أرقام حقيقية للصادرات السورية، «وأي رقم يعلن للصادرات فهو غير دقيق»، موضحا أن الأسباب خلف ذلك متعددة «وأهمها أن قسماً من صادراتنا تخرج بغير أسعارها الحقيقية».

«مسرحية بفصل جديد»

أصدر وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل قرارا يقضي بإحداث مديرية جديدة تسمى بمديرية الأموال المصادرة والمستولى عليها في الإدارة المركزية التابعة للوزارة، مهمتها معالجة كل المواضيع المتعلقة بهذه الأموال.

«ظاهرة استثنائية»!

وكأنها ظاهرة استثنائية غير مرتبطة بثقافة طالما ألفها المراقب التمويني، حتى يلح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين على الفعاليات التجارية طالباً معرفة أسماء المراقبين التموينيين الذين يتهمهم التجار بالرشوة، متمنين على التجار تقديم الشكاوى لأن الوزارة لا يمكنها التدخل إزاء رشوة مراقبي التموين إلا من خلال تلك الشكاوى..

تهديد ووعيد مركزي

أكثر مصرف سورية المركزي من التهديد والوعيد للمضاربين في السوق، وتوعد بإجراءات غير تقليدية وغير اعتيادية سيتخدها في تدخله في السوق غير النظامية بطرق جديدة! كل هذا في سياق إعلانه عن جلسة تدخل جديدة لضخ القطع الأجنبي للسوق!.

الاقتصاد الغريق
«بقشة» الاستيراد الإنعاشية

كثيراً ما يتحدث بعض المحللين الاقتصاديين عن صمود «أسطوري» للاقتصاد السوري، والذي تصدى لتداعيات الأزمة التي تمر بها البلاد على حد قولهم، فوزير الاقتصاد والتجارة يقول «إن الاقتصاد السوري نجح في تجاوز معظم التحديات التي أوجدتها الأزمة»، ويتخذ من استمرار تقديم الرواتب والمعاشات في أوقاتها المعتادة دون أي تقصير برهاناً على ذلك، وسبقه إلى مثل هذا القول العديد من المسؤولين أيضاً، ولكن، هل يكفي استمرار دفع الرواتب للقول بنظرية الصمود تلك؟! وهل تساءل أحدهم على حساب من تم هذا الصمود الافتراضي؟!

■ حسان منجه

الاقتصاد السوري لم ينهر كما سعى البعض وراهن طول الأزمة التي تمر بها البلاد، إلا أنه لم يصمد بصورة «أسطورية» كما يدعي البعض على الضفة الأخرى، وعلى العكس تماما، عرّت الأزمة الخلل البنيوي العميق في جذور الاقتصاد السوري، فقد ساهم هذا الخلل في تقليل قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود من حيث المبدأ، فأي صمود اقتصادي يجب أن يرتكز إلى فرضية الاكتفاء الذاتي، وهذا يجعل من حجم ونسب الاستيراد من الخارج مقياساً ومؤشراً لقوة الاقتصاد وصموده من عدمه، ولهذا من واجبنا أن نتساءل: ما هي هذه النسبة الآن إذا ما تمت مقارنتها بسنوات ما قبل الازمة؟!

اللهث خلف الاستيراد؟!

بعدما كانت سورية تنتج قرابة الـ 400 ألف برميل من النفط يومياً، هي الآن لا تنتج محلياً سوى مليون برميل في ثلاثة أشهر، وفي تدني الإنتاج هذا زيادة في نسب الاعتماد على الاستيراد من الخارج، فالبلاد تستورد 96% من حاجتها للمشتقات النفطية، بينما لا يغطي الإنتاج سوى 4% من تلك الاحتياجات.. قبل عامين من الآن، وتحديداً في عام 2012، أبرمت سورية عقدين لاستيراد مادة الدقيق للمرة الأولى في تاريخها لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي من مادة الخبز، العقد الأول مع أوكرانيا والثاني مع إيران، حيث تستورد الحكومة نحو 4 آلاف طن من مادة الطحين يومياً، بسعر 580 دولار أمريكي للكيس الواحد، أما بالحسابات الإجمالية، فقد وصلت قيمة مستوردات البلاد من الطحين من إيران وأوكرانيا في عام 2013 إلى نحو 68 مليار ليرة، بينما سيصل المبلغ في عام 2014 إلى 138 مليار ليرة..

في «عجقة» الاعتماد على الاستيراد الخارجي، كشفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في شهر آذار من عام 2014، عن وجود 5 عقود لاستيراد كميات أكبر من الدقيق عبر الخط الائتماني الإيراني وغيره من المواد الغذائية، بالإضافة إلى عقود جديدة مع أوكرانيا وروسيا الاتحادية لاستيراد الدقيق والسكر والمعلبات وغيرها من المواد الأساسية، فوق كل ذلك، بدأت سورية باستيراد الفروج المجمد، وتسعى لاستيراد 2000 بقرة من أوكرانيا، واستوردت سورية سلعا ومواد أساسية، كالسكر الأبيض، والأرز، بالإضافة إلى الأسمدة، وقائمة الاستيراد السورية تطول..

انكشاف أسرار الصمود

الاعتماد المتزايد على الاستيراد لم يكن وحده الدليل، بل إن اتكاء الاقتصاد السوري إلى خط ائتماني إيراني لتمويل استيراد السلع بقيمة مليار دولار قابل للزيادة فور استنفاده، وخط ائتماني آخر بقيمة 3 مليارات دولار لتمويل احتياجات سورية من النفط والمشتقات النفطية، هو دليل آخر على الهشاشة التي وصل إليها الاقتصاد السوري..
قد يقول قائل إن الاستيراد ليس بالجديد على الاقتصاد السوري، وبأن الميزان التجاري كان لمصلحة المستوردات منذ عام 2003، وهذا ما لا يمكن إنكار وجوده، إلا أن الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد لتأمين حاجة الأسواق من العديد من المواد الأساسية والاستراتيجية هو ما لم يحصل في السابق، كالأقماح والطحين التي تحقق منها الاكتفاء الذاتي منذ عام 1994، وهذا الاعتماد على الاستيراد المتزايد لا يعكس صموداً اقتصادياً بقدر ما يعبر عن خلل حقيقي بدأ يتكشف في جسد الاقتصاد السوري طالما أنكر وجوده القائمون على إدارة الملف الاقتصادي منذ عقود..
الاقتصاد السوري بات كالرجل المريض الذي لا يعيش إلا على الدواء المستورد، وبانقطاعه سيموت الرجل لا محالة، فهو أكثر اعتماداً من السابق بعشرات المرات على دول الخارج في تأمين احتياجاته بكثير من المفاصل والأساسيات الحياتية، والسلع الاستراتيجية على رأس قائمة المستوردات، فهل هذا يعكس صموداً اقتصادياً جدياً؟! وهل تعبّر تلك الحالة عن اقتصاد قوي وقادر؟! وأكاد أجزم، أن السياسات الاقتصادية لو ركزت في السابق على قطاعي الإنتاج الحقيقي «الزراعة والصناعة» لما زحف الاقتصاد السوري لاهثاً وراء الاستيراد، فالأزمة كبيرة، والتأثر الواسع أمر طبيعي، إلا أن الخلل البنيوي في جسد الاقتصاد السوري كان أكبر، وترك تأثيراته الواسعة، مما فاقم الأزمة الاقتصادية، التي تحمّل وزرها فقراء البلاد بالدرجة الأولى..

زادت الأزمة من انكشاف الاقتصاد السوري واعتماده على الاستيراد ولم تستطع السياسات أن تجعل الأزمة فرصة تعيد الإنتاج في القطاعات الممكنة

الانتخابات العراقية ترسِّخ نظام المحاصصة!

قدمت الأيام الأخيرة، التي شهدت رواجاً للدعاية الانتخابية، صورةً مفضوحة عن مدى انحطاط الخطاب الانتخابي للكتل السياسية الثلاث الحاكمة، وسط نزيف الدم العراق. إذ كان لتفككها الداخلي دورا تصعيدياً في خطابها التفتيتي،إلى حد تجاوز فيه كل الاعتبارات الوطنية والأخلاقية حتى بدا وكأنه خطاب اعلان تقسيم العراق.

■ صباح الموسوي*

كما جاء التركيز على شخصنة الصراع لمستويات عبَّرت عن الاستخفاف بوعي الشعب العِراقي وتاريخه الوطني، عندما شخصن هذا الخطاب المعركة الانتخابية، وجعلها تدور برمتها حول شخص نوري المالكي، وتهديد الشعب من أن فوزه يعني ضياع العراق وتمزقه إلى دويلات.

كانت معركة دعائية حامية الوطيس، خاضتها أجهزةٌ إعلامية ذات تمويل ضخم «50 فضائية، و60 صحيفة، ومئات المواقع الإلكترونية، ناهيكم عن الإعلام العربي والدولي». ومن اللافت هذه المرة، هو الموقف الحازم الذي أجمعت عليه المرجعيات الدينية، حين نأت بنفسها عن جميع القوائم والكتل المتنافسة، في خطاب الجمعة المكرَّر بكل المفردات، والذي توج بالقول: «إن المرجعية تقف على مسافة واحدة من جميع القوائم المتنافسة، ولا تدعم قائمة بعينها، ومن يقول غير ذلك إما مخطئ أو كاذب... وبإشارة من اليد عنت، أو مختل عقلياً».

علماً أن إحدى الفضائيات الرئيسية، على سبيل المثال لا الحصر، قد كرَّست برامجها اليومية في حملة منظمة لإسقاط نوري المالكي، وطرحت خطاباً «وطنياً» مزيفاً سقط عشية الانتخابات، عندما جيرت تصريح لإحدى المرجعيات الثانوية في النجف يدعو فيه صراحة، وفي مشهد تمثيلي بائس، إلى إسقاط المالكي وانتخاب عمار الحكيم.

لقد أثبتت «ديمقراطية» الدبابة الأمريكية، بعد مرور عقد من الزمن، بكل منتجات تلك «الديمقراطية» «مجلس حكم طائفي اثني– قانون إدارة الدولة الاستعماري– دستور ملغم بقنابل طائفية– غياب قانون الأحزاب– قانون انتخابي غير عادل» بأنها ستفضي إلى انتخابات في إطار البيت الحاكم، لضمان تبعية العِراق للإمبريالية الأمريكية، ومواصلة نهب ثرواته وتجويع شعبه.

«ديمقراطية حيتان الفساد» التي لا تسمح بدخول قوى سياسية منافسة، تعبِّر عن برنامج طبقي ووطني قادر على تقديم الحلول السياسية والاقتصادية– الاجتماعية، برنامج يفضي بالمحصلة إلى إعادة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، المتصالحة مع جيرانها، والمتضامنة مع قضايا الشعوب العربية المشروعة، القادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية.

من هنا كان موقف اليسار العراقي واضحاً وحازماً، سواءً أكان على المستوى المعرفي والتاريخي، أو التكتيكي والاستراتيجي. فقبل ثماني سنوات، وتحديداً في انتخابات عام 2005 التي جرت تحت الاحتلال، أعلن اليسار العراقي، ورغم عدم مشاركته في الانتخابات، موقفاً سياسياً متميزاً، دعا فيه العراقيين إلى المشاركة في الانتخابات، كشكل من أشكال النضال السياسي المناهض للاحتلال الإمبريالي الأمريكي، بانتخاب القوائم والشخصيات الوطنية الديمقراطية من أجل تشكيل «كتلة شعبية في البرلمان»، وفند الفكرة الداعية إلى مقاطعة العملية السياسية برمتها، دون تمييز بين ما هو كفاح سياسي جماهيري وصفقات مع المحتل وأذنابه. هذه الفكرة التي روج لها الذين اختاروا البقاء في المهجر الأوروبي الناعم، والمتاجرة بمواقف «ثورية» فارغة، تغلف وتبرر تخليهم عن النضال، ليقدموا بذلك خدمة مجانية للتحالف الإمبريالي.

وميز اليسار العراقي في الموقف من الانتخابات ومشاركته فيها تمييزاً واضحاً لا لبس فيه، إذ فصل بين حقه في رفضه خوض الانتخابات، كتيار سياسي تمتد جذوره عميقاً في المجتمع والأرض، وقدم على هذا الدرب قوافل الشهداء قادة وقواعد، وبين حق الشعب العراقي في خوضها وقول كلمته فيها.

إن النتائج الأولية المسربة لانتخابات 2014، لا شك ستعيد إنتاج النظام الفاسد نفسه التابع وأزماته في الصراع على المحاصصة الطائفية الاثنية. أما الجديد فيها، فهو فتح باب الصراع بين الشعب والطبقة السياسية الحاكمة الفاسدة على مصراعيه باتجاه الثورة الشعبية، طريقاً لتحقيق آماله في الحياة الحرة الكريمة.

*منسق التيار اليساري الوطني العراقي

أوكرانيا: بين الاتحاد السوفياتي ولعنة الإمبريالية

بعد محادثات جنيف حول الأزمة الأوكرانية، أكّد وزير الخارجية الأمريكي أن حكومة كييف التي جاءت، بعد إسقاط الرئيس، التزمت كلياً بتعهدات اتفاقية جنيف، وبدأت بالإفراج عن المعتقلين، وإفراغ الأبنية السكنية والحكومية المحتلة من مسلحين ملثمين متعصبين، ومنذ اليوم الأول، تخلت الحكومة الأوكرانية عن حملة «مكافحة الإرهاب» التي تشنّها في الجنوب والشرق، حيث الأغلبية من القومية الروسية..!

■ فيصل يعسوب

يكذّب «ستيفن ليندمان»* كل ما يقوله «كيري» عن «اليوم الأول» بعد اتفاق جنيف حول الأزمة الأوكرانية، فلا إجراءات للحد من المظاهر المسلحة، بل على العكس، كانت أعداد من المسلحين الملثمين تذهب باستمرار باتجاه شرق أوكرانيا. وتم خرق بنود اتفاقية جنيف كاملة، ومازالت الأبنية الحكومية في كييف محتلة. وأكثر من ذلك، تم استبدال فرق الشرطة بفرق من المسلحين الملثمين، الذين يستمرون بارتكاب جرائم القتل والفوضى في كييف خصوصاً ومدن أوكرانيا عامة.

ويعلن الدبلوماسيون الغربيون، بتفاخر، أنهم دعموا «الحركات الديموقراطية» في أوكرانيا، لمساعدتهم على التخلص من «الحكم الدكتاتوري»، بأكثر من 5 مليارات دولار منذ بداية عام 2013، إضافة إلى كل المنظمات غير الحكومية «NGOs» التي تم تأسيسها بدعم أوربي–أمريكي، والتي قادت الثورة الملوّنة في أوكرانيا منذ البداية.

ما لن يقوله الإعلام الغربي..!

بين مدينة «أوديسا» في الجنوب ومدينة «خاركوف» في الشرق، تمتد مراكز التصنيع ومناجم الفحم. وهناك في الريف الجنوبي الشرقي لأوكرانيا، تمتد الحقول الشاسعة التي كانت تعرف بـ«سلة الخبز» للاتحاد السوفياتي سابقاً، وهي اليوم مهجورة بمعظمها، ويستمر بعضها بالإنتاج وفق عقود خانقة مع شركات تسويق وتصدير خاصة أو أوروبية.

يذكر «أندري فلتشك»** في جولته من «أوديسا» إلى «خاركوف» لقاءه مع أحد الصحفيين المحليين في موقع «.LIVA com»، ويقول الأخير: «لا أحد يعلم حقاً ما يتم إنتاجه هنا، انسى أمر الصناعة الثقيلة والإنتاج المتقدم، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي باتت أوكرانيا بشكل أساسي بلداً للسياحة والدعارة. حتى الطرقات، لم يتم شق طرقات جديدة بين الشرق والجنوب الشرقي إلا في عهد الاتحاد السوفياتي، في العقود الماضية تم تزيين تلك الطرقات فقط. أمّا المناجم، فهي قبور مفتوحة، لا الأجور تكفي ولا التعويضات، وفوق ذلك هي مؤجرّة وفق عقود جائرة بحق سكّان هذه المناطق العاملين فيها..».

لا بد من ذكر أن أغلبية الـ 44 مليون نسمة من سكّان أوكرانيا يعيشون في هذا الريف، والناس هناك يتحدثون الروسية، ويتنقلون بين روسيا و أوكرانيا بتواتر عال بغض النظر عن القومية..!

دعم الدبلوماسيون الغربيون «الحركات الديموقراطية» في أوكرانيا، لمساعدتها على التخلص من «الحكم الدكتاتوري»، بأكثر من 5 مليارات دولار منذ بداية عام 2013

روسيا ليست عدوتنا..!

«يفغينيا تشرنوفا» امرأة خمسينية من إحدى قرى الريف الجنوبي الشرقي، تقول لـ «أندري فلتشك»: «من أوديسا وحتى خاركوف يتم اعتقال كل من يتحدث الروسية وينقل إلى كييف، ويسمونها ثورة لأجل حريّة التعبير. اللافتات تملأ أوديسا بمقولة «الناس ليسوا ماشية». أنا أوكرانية الأصل، وأقول لك روسيا ليست عدوتنا، هي دولة عظيمة وحليفنا التاريخي ولطالما مدّت يد العون لنا».

في ريف أوكرانيا من الجنوب إلى الشرق، بين مدن «أوديسا» و«خاركوف» ينحدر وسطي دخل الأسرة إلى 80–120 دولار شهرياً.. وهناك حيث المساحات الشاسعة التي كانت تغص بمختلف أنواع الزراعة والإنتاج الصناعي والمناجم، يعرف الناس الفرق جيداً بين ما كانت الحال عليه، وما فعله الغرب بحياتهم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، هناك القضية ليست بين قومية روسية وأوكرانية، فالجميع هناك من فقراء الفلاحين والعمّال، القضية أوضح وأبسط، المنهوبون يرفضون الاستمرار في الرضوخ، خصوصاً بعد ما آلت إليه الأمور في كييف من انقلاب معلن من عصابات فاشية يمينية تابعة للغرب بكل وضوح وعلنية.

■ *ستيفن ليندمان: كاتب وصحفي أمريكي، له عدة برامج إذاعية بتوجهات معادية للليبرالية.

**أندري فلتشك: روائي ومسرحي وصحفي ومصور حربي روسي. غطى العديد من الحروب والنزاعات في العالم. يعمل حالياً في آسيا وأفريقيا.

جيوسياسة

أوكرانيا

قال دميتري بيسكوف السكرتير الصحفي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن نظام كييف بإقدامه على العملية العقابية جنوب شرق أوكرانيا، قضى على كافة الآمال باتفاقية جنيف، ويأتي ذلك بعد أن بدأت القوات العسكرية الأوكرانية باقتحام مداخل مدينة سلافيانسك في مقاطعة دونيتسك جنوبَ شرق أوكرانيا. هذا وقد أعلن أنصار الدفاع الشعبي في المدينة إسقاط مروحيتين ومقتل أحد الطيارين وأسر طيار آخر.

■■■

أمريكا اللاتينية

أجرت وحدات من قوات بعض دول أمريكا اللاتينية تدريباتها المشتركة مع وحدات من القوات البحرية الروسية في بحر الكاريبي. وقال المقدم يفغيني كيريلوف، المتحدث باسم أسطول الشمال أحد الأساطيل البحرية الحربية الروسية، إن «المشروع التدريبي المشترك تضمن قيام القوات المشاركة بوقف نشاط مجموعات الجريمة المنظمة وسد قنوات تهريب المخدرات".

■■■

الصين

أعلنت وزارة الدفاع الوطني الصينية أن الصين وروسيا ستجريان مناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الشرقي قبالة شانغهاي أواخر أيار الحالي. ونقلت وكالة «شينخوا» عن تقرير نشر على موقع الوزارة على الانترنت، الخميس 2014/5/1، أن هذه المناورات هي تدريبات دورية منتظمة تقام من قبل القوات البحرية الصينية والروسية.

■■■

روسيا

خصص رؤساء روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان اجتماعهم في العاصمة البيلاروسية مينسك، الثلاثاء 4/29، لبحث تطوير الاتحاد الجمركي «روسيا- بيلاروسيا- كازاخستان» إلى اتحاد اقتصادي يجمع بلدان أوراسيا. هذا وقد هدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن بلاده قد تضطر لإعادة النظر بمشاركة الشركات الأجنبية في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الروسي بما فيها قطاع الطاقة، في حال استمر الغرب باتباع سياسة العقوبات ضد روسيا فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية.

■■■

مصر

قال السيناتور باتريك ليهي رئيس اللجنة النيابية المشرفة على إرسال المساعدات الأمريكية إلى الخارج في مجلس الشيوخ، إنه لن يؤيد تسليم مساعدات عسكرية إضافية لمصر، وذلك بعد أحكام الإعدام الجماعية التي صدرت بحق المئات من أعضاء وأنصار الإخوان المسلمين، ومن بينهم المرشد محمد بديع.

■■■

الولايات المتحدة

قالت وزارة التجارة الأمريكية، الأربعاء 2014/4/30، إن الناتج المحلي الإجمالي زاد بمعدل سنوي قدره 0،1% وهو الأبطأ منذ الربع الأخير من 2012. ويمثل ذلك تراجعاً حاداً من نمو بلغ 2،6 بالمئة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2013.

حول استعادة عناصر الأمن القومي المصري

ترتكز برامج مرشحي الرئاسة المصرية على أولوية تثبيت الأمن القومي المصري، بالتوازي مع ورشات عمل مكثفة لقوى سياسية واجتماعية تعيد إحياء المفهوم الغائب، والذي شهد تداوله تراجعاً بالتزامن مع حالة الميزان الدولي خلال العقدين الأخيرين، الحالة التي توَّجت مصرياً باتفاقية «كامب ديفيد».

■ فادي خضر

إشارات التحول بدأت..

سابقاً، اقتصرت عناصر الأمن القومي المصري على ضبط الحدود، وجاهزية الجيش المصري لرد أي اعتداء على الأراضي المصرية. تلك الصيغة التي درج ترويجها بعد فترة الحكم الناصري، كتعبير عن الانكفاء التدريجي للدور الإقليمي لمصر، كأحد حقول التأثير المركزي في المنطقة، ما فتح المجال واسعاً أمام نشوء مراكز قرار تعمل على إرهاق مصر نفسها.

عاملان متوازيان أعادا ملف الأمن القومي إلى التداول على أعلى مستوى. الأول، يرتكز على تغيرات المشهد الدولي وانعكاساته على مصر، والتي في مقدمتها خروج مصر ولو جزئياً من تحت العباءة الأمريكية صراحةً، سواءً لتتالي سقوط حلفائها «مبارك» وبدلائها «الإخوان المسلمين»، أو عبر إعادة الاتصال بين مصر وروسيا سياسياً وعسكرياً.

أما العامل الثاني فهو مرتبط بالوضع الداخلي، الذي يحمل تراكمات حقبة طويلة من المشاكل الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية، ما وضع أمام المصريين مهمة مصيرية متمثلة في الشروع بتصحيح المسار داخلياً، وإبعاد البلاد عن شبح العنف، كنتيجة لعمق التناقضات داخل المجتمع المصري، والبداية كانت بإبعاد «الإخوان المسلمين» عن السلطة، بعد تنامي الشعور الوطني بخطورة السياسات المتبعة في مرحلة حكم «الإخوان»، خصوصاً في قضيتين راهنتين هما الموقف المصري من الأزمة السورية، ومشروع سد النهضة الأثيوبي.

عبر نجاح مصر في استصدار قرار روسي صيني أوروبي لوقف تمويل سد النهضة، تكون قد حسمت إحدى معاركها مع «إسرائيل» لمصلحتها

معركة رابحة لمصر ضد «إسرائيل»!

أكثر من ثلاثة عقود على توقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، تلازمت سياسات الخضوع آنذاك بسياسات مدمرة اقتصادياً-اجتماعياً وديمقراطياً، ليصبح الموقف من القضية الوطنية منها ناظماً لباقي القضايا العالقة.

إن الأحداث الأخيرة، المرتبطة بمشروع سد النهضة، أعطت إشارات التحول الأولى في ملفات الأمن القومي المصري بمحدده الخارجي، بعد جهدٍ دبلوماسي نجحت على إثره مصر في استصدار قرار روسي صيني أوروبي يقضي بوقف تمويل سد النهضة، بعد سنوات من المفاوضات العبثية مع دولة يقف وراءها الكيان الصهيوني بشكلٍ مباشر، وكداعم أساسي للمشروع.

وهنا يبدو الصدام الأول الرابح وغير المباشر بين مصر والكيان الصهيوني، بعد توقيع الاتفاقية المشؤومة، ليفتح إمكانية الانتصارات الجزئية المتعلقة بقضية الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، والغاز المصري المصدّر إلى «إسرائيل»، كقضايا تقوّض «كامب ديفيد» في اتجاه إنهائها، عبر الاستفادة من العامل الدولي المساعد، والحركة الشعبية الضاغطة نحو حلول أكثر جذرية تخرج مصر من النفق المظلم لتستعيد دورها الإقليمي في المنطقة.

أفغانستان وليبيا... ماذا غير الناتو؟

في كل الحروب التي شنتها الإمبريالية بهدف التوسع والتقليل من حدة أزماتها، كانت حجة «التغيير الديمقراطي» حاضرة، معتمدة في ذلك على الثغرات الموجودة في بنية بعض أنظمة الحكم حول العالم.

■ سمير صافي

قد يبدو استعراض تجربتي تدخل «الناتو» في كل أفغانستان وليبيا مدخلاً جيداً لفهم التَغييرات الحقيقية التي حملها هذا التدخل، بعيداً عن البروباغندا التي تقودها وسائل الإعلام المدعومة والممولة غربياً.

مساندة الرجعية في أفغانستان

منذ تدخل قوات حلف «الناتو» في أفغانستان، تحولت حركة «طالبان» المتشددة، من مجرد مجموعة من المقاتلين المرفوضين على الصعيد الشعبي، إلى «مقاومين» بنظر عدد واسع من الشباب الأفغاني الرافض للتدخل الإمبريالي في بلده. حيث ساعد الغزو على تعويم تلك المجموعات، وإبرازها كبديل وحيد مناهض للتدخل الأمريكي.

وفي الجانب الديمقراطي، فتح التدخل المجال واسعاً أمام صعود تلك الحركات سياسياً، وهو ما عكسته الانتخابات الأفغانية الأخيرة، والتي شهدت «تنافساً» بين ثلاثة مرشحين يجمعهم توافق مواقفهم حول ضرورة الإبقاء على الاتفاقات الأمنية مع الناتو.

من جهة أخرى، وفر التدخل الإمبريالي المناخ الملائم لمضاعفة إنتاج الحشيش، لما له دور بالغ في تأمين مصادر التمويل للمسلحين. حيث باتت أفغانستان تحتل المركز الأول عالمياً لتصديره، إذ أن 90% من الأفيون والحشيش الموجود في العالم، هو مستورد من أفغانستان، بحسب الأمم المتحدة.

ليبيا.. عقود إلى الوراء

كان للتدخل العسكري المباشر للناتو في ليبيا، انعكاسات كارثية على البلد، فعدا عن الأعداد الكبيرة للقتلى والجرحى، جراء العمليات العسكرية التي شنها الحلف، شهد إنتاج النفط ضربة قاصمة منذ بدأ التدخل، حيث توقف الإنتاج بشكل تام في حقول النفط «السدر» و«أمنة» و«سرتيكا» و«راس لانوف». كما سجلت السجون فراراً لما يزيد عن 14 ألف سجين، حسب محمد الشيخ، وزير الداخلية الليبي.

كما زاد التدخل من تأثير فوضى السلاح على حياة الليبيين، بدءاً من ازدياد انتشار السلاح بيد القبائل والعشائر والتنظيمات الاجتماعية السابقة على عصر الدولة، وصولاً إلى قدرتها على شل البلاد وتعطيل قطاعات واسعة فيها، ولاسيما قطاعي النفط والموانئ. وأدى التدخل إلى تراجعٍ حاد على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي، ما ساهم في تمهيد الطريق لتفشي السلاح بشكلٍ أكبر داخل ليبيا.

«الديمقراطية» على طريقة الناتو تعني أن يسقط أحد المرشحين في انتخابات البرلمان الليبي، فتقتحم مجموعة مسلحة مقر البرلمان الليبي، وتطلق النار وتصيب عدداً من النواب، وتتمكن من إيقاف عملية اختيار رئيس جديد للوزراء. هذا ما حدث في ليبيا خلال الأسبوع الماضي!

إجراءات الأردن: هل تكفي لمنع الحريق؟

حاربت الأردن، من موقع الحفاظ على التكوين الجغرافي السياسي للمملكة، كل المشاريع الوحدوية التي ظهرت بالمنطقة، وكانت في الوقت عينه خط دفاع متقدم عن الرجعية العربية، في مواجهة التيارات اليسارية الثورية و القومية العربية.

■ عماد بيضون

والآن، تظهر الأردن رفضاً للمشروع الإسلامي القطري الإخواني، أو حتى الوهابي السعودي، حيث نجاح أحد المشروعين يعني حكماً اختفاء المملكة. وبالتوازي، تلجأ الأردن إلى المهادنة، حيث يمسك الحكم الأردني العصا من المنتصف، كي لا يسمح للقوى المتشددة بالظهور، حيث يؤدي الفراغ الناشئ عن عدم وجود مشروع ورؤية للمستقبل عند المنظومة السياسية الحالية، بالصدام بينها وبين القوى المتشددة، التي عملت الأردن على تصديرها لسورية، غير أنها أصبحت تشكل خطراً عليها، بسبب انتشارها وخروجها عن السيطرة في سورية، والخوف من ارتدادها على الأردن، والدخول في حرب أهلية تؤدي إلى زعزعة الحكم، أو حتى الإطاحة به.

تشديد أمني منعاً للانفجار

ولأن التاريخ لا يعرف المراوحة، فإما التقدم أو التراجع، لذلك فالمملكة بدأت ببعض التغييرات، كي تستطيع النفاد من التراجع، أي سيطرة القوى المتشددة على المشهد. قانون جديد للإرهاب، مع منحة مالية خليجية، وقانون جديد للأحزاب: تعديل على قانون الإرهاب لعام 2006.

وبعد فتحها المجال لدخول وتدريب المقاتلين، انطلاقاً من أراضيها، استشعرت المملكة الخوف من ارتداد المقاتلين إلى أراضيها، فأصدر مجلس النواب الأردني، يوم الثلاثاء 23 نيسان 2014، تعديلاً على قانون الإرهاب: «يعتبر الالتحاق، أو محاولة الالتحاق، بأي جماعة مسلحة أو تنظيمات إرهابية، أو تجنيد أشخاص للالتحاق أو تدريبهم لهذه الغاية، سواء داخل المملكة أو خارجها، أعمالاً إرهابية محظورة»، وتصل عقوبة «الإرهابي» للإعدام وفق التعديل الجديد. وكانت الأردن قد شددت إجراءاتها الأمنية على الحدود السورية للداخلين للمملكة، حيث اعتقلت السلطات بعض السوريين المتسللين، وحاكمت بعضاً منهم، وفقاً لوكالة «فرنس برس».

حصل الأردن على معونة خليجية بقيمة خمسة مليارات دولار من المتوقع استثمارها لمنع الانفجار الداخلي الشعبي.

«تغييرات» ومعونات للحفاظ على النظام

هذا على مستوى حظر النشاط «الإرهابي» قانونياً، أما من أجل ضمان عدم خلق ونشوء بيئة حاضنة للإرهاب في الأردن، فهي تعمل على تنفيذ بعض الاصلاحات التي تعتقد أنها ستبرد هشاشة حطبها الداخلي. حيث أصدر البرلمان الأردني قانوناً جديداً للأحزاب، يبدو أنه أكثر مرونة من القانون السابق، فيكفي 150 شخصاً لإنشاء حزب، ولا يشترط أن يكونوا من سبع مدن، كما لا يشترط نسب تمثيل الشباب والمرأة، وكل ذلك في سبيل التهدئة مع الشارع الأردني، الذي يطالب بتغييرٍ يمس معيشته ويحسّن سبل حياته.

وفي السياق نفسه، حصل الأردن على معونة خليجية بقيمة خمسة مليار دولار من المتوقع استثمارها لمنع الانفجار الداخلي الشعبي. لكن يغدو السؤال، مع التغيرات الكبيرة في الموازين الدولية، وانعكاسها على موازين القوى المحلية، ومع تقدم قوى الفاشية العالمية، المتمثلة بـ «القاعدة» وتوابعها، والدعم الذي تحصل عليه من المراكز المالية العالمية، هل يكفي الأردن ما فعل لتجنب الاحتراق؟

هيئة التنسيق النقابية تصعد من مطالبها في لبنان

كسرت هيئة التنسيق النقابية بمظاهرتها التاريخية في 2014/4/29 الاصطفافات السياسية التقليدية في لبنان، لتعبر من جديد أن الاصطفاف الطبقي بين الناهبين والمنهوبين قادر على كسر البنى الطائفية والسياسية في لبنان كما في بقية أنحاء العالم.

■ قاسيون

في المظاهرة التي بلغ تعدادها حوالي 60 ألف متظاهر، صعدت الهيئة من مطالبها، حيث لم تكتف بالمطالبة بـ "إقرار سلسلة الرتب والأجور" فقط، بل ذهبت إلى حد المطالبة بـ«التأمين الصحي الشامل وتحسين مستوى التعليم" في لبنان.

ردت المظاهرة بتنظيمها وتعدادها جزءاً كبيراً من ادعاءات البعض حول احتمال انهيار الهيئة وكان ردها قوياً بإعلان حنا غريب رئيس الهيئة تحويل «رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي» إلى نقابة، لتكون المبادرة الثانية، بعد «رابطة الموظفين في الإدارة العامة»، على طريق تكريس هيئة التنسيق ممثلاً للموظفين والأجراء وناطقاً باسمهم ومدافعاً عن قضاياهم المطلبية والاجتماعية.

انطلقت تظاهرة هيئة التنسيق النقابية بحضور ومشاركة طيف واسع من الشيوعيين اللبنانيين وذلك قبل يومين من عيد العمال من أمام مصرف لبنان في بداية شارع الحمراء وسط العاصمة اللبنانية بيروت، إلى مقر غرفة التجارة والصناعة في منطقة الصنائع، فجمعية الصناعيين في رياض الصلح.

وردد المتظاهرون هتافات ونداءات إلى حاكم مصرف لبنان والمعنيين، العمل على تحقيق مطالبهم، بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، وتأمين مواردها من الضرائب على الأغنياء والاقتطاع من الرواتب العالية جداً للوزراء والمسؤولين.

وهتف المتظاهرون من أمام مصرف لبنان «انظروا إلى رواتبنا، لا تكفينا حتى نصف الشهر، كم هي رواتبكم أنتم». ومن الشعارات أيضاً «تظاهروا بأنكم لا ترونا من خلف نوافذكم»، مخاطبين من هم داخل المصرف.

وخلال كلمته، من ساحة رياض الصلح، أشار رئيس هيئة التنسيق النقابية حنا غريب أن «حيتان المال وحلفاءهم في لبنان خسؤوا أخطؤوا الحساب. لن نقبل بإقرار سلسلة على حساب الفقراء وأصحاب الدخل المحدود. نحن قلب الفقراء النابض». وأضاف غريب «لن نقبل بتمويل السلسلة فقط، بل نطالب أيضاً بالتغطية الصحية الشاملة»، مخاطباً النواب والمعنيين بتحسين نوعية التعليم الرسمي لكي يضع الجميع أولاده في المدارس الرسمية. وختم غريب قائلاً «إن هيئة التنسيق ترى بأن تقارير النواب وحلفائهم هي كالمولود الميت، وإن حاولوا إحياءها سنكون على الموعد في كل آن وأوان. كونوا على ثقة بأنه سيكون الانفجار العظيم».

تتوج تظاهرة هيئة التنسيق النقابية حلقة جديدة من التحركات الاحتجاجية والمطلبية التي تقودها الهيئة لتوحد فقراء لبنان طبقياً بعيداً عن نظام المحاصصة الطائفية والسياسية البغيض الذي يسمح بوجود طغمة مالية من الأثرياء المتحكمين بالسياسة والاقتصاد مقابل الطبقات والشرائح الشعبية الغارقة في ديونها ومشاكلها المعيشية والاجتماعية والباحثة عن فرصة عمل، حتى وإن كانت فيما وراء البحار، ولاسيما في صفوف الشباب.

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ قاسيون

1996/4/28 استشهاد الرفيق محمود كرد، عضو مكتب اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري في الجزيرة، والنائب السابق في مجلس الشعب، أثناء احتفالات الذكرى الخمسين للجلاء.

1980/4/28 إغتيال الرفيق أنطوان صراف، عضو مكتب اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري في حلب، وعضو مكتب نقابة سكك الحديد في المحافظة، على يد عصابة من «الإخوان المسلمين»، أثناء التحضيرات الكبيرة للإحتفال بالأول من أيار.

1978/4/29 قيام ثورة نيسان الاشتراكية، التي قادها حزب «الشعب الديمقراطي الأفغاني» في أفغانستان.

1975/4/30 قوات المقاومة الفيتنامية، الفيتكونغ و«الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية»، يعلنون تحرير مدينة سايغون، ومطاردة فلول قوات الاحتلال الأمريكية، وقوات فيتنام الجنوبية، وتوحيد شطري البلد.

1886/5/1 مظاهرة للعمال في مدينة شيكاغو، مطالبين بتحسين ظروف العمل، وقد أطلقت الشرطة الأمريكية النار عليهم مسببة مجزرة دموية، وبسبب هذا التحرك اعتبر هذا اليوم يوماً عالمياً للعمال.

1933/5/2 السلطات النازية في ألمانيا تصدر قراراً بمنع النقابات العمالية، وحظر عملها، لأنها «بؤر شيوعية» حسب اعتبارها.

1920/5/3 الاستعمار البريطاني يعلن احتلال العراق تحت مسمى الانتداب.

2008/5/4 الطبقة العاملة في مدينة المحلة المصرية تعلن الإضراب ضد الفساد والجوع.

ماركس وانخفاض معدل الربح..

تنشر قاسيون القسم الثاني من هذه المادة التي تقوم بتحليل الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في عام 8002 والتي تعمقت لاحقاً ليدخل الاقتصاد العالمي في أزمة من الركود. لقد أوضح الجزء الأول من المادة التصورات السطحية عن عمق الأزمة الرأسمالية التي يتحدث بها الاقتصاديون البرجوازيون، كما أوضح ذلك الجزء التجلي الفعلي لقانون «ميل معدل الربح للانخفاض» الذي يعتبر المولد الرئيسي للأزمة الاقتصادية بتناقضه مع «مسعى الرأسمالية للربح الأعلى».

■ بقلم: فلاديميرو جايكيه
ترجمة: خالد تميم
أسامة عبد الله ـ سلام الشريف

لقد أوجدت الرأسمالية ديناميات للتحكم بـ"ميل معدل الربح للانخفاض" استعرض الجزء الأول أهمها تحت عنوان العوامل التعويضية وهي: 1–ارتفاع معدل استغلال العمل. 2– تخفيض قيمة الأجور. 3– خفض تكلفة رأس المال الثابت. 4– الزيادة السكانية النسبية. 5– التجارة الخارجية. 6– الزيادة في رأس المال بفائدة. وسنستعرض، إضافة إلى العاملين الخامس والسادس، ظاهرة هيمنة القطاعات المالية وأزمتها كتجلٍ نوعي للأزمة الرأسمالية.

5-التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية، وفقا لماركس، تمثل عاملاً تعويضياً بالنسبة لانخفاض معدل الربح، وذلك لعدة أسباب: أولاً– إن توسع نطاق التجارة الخارجية أدى لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة «اقتصاديات الحجم». مما أدى "لتخفيض قيمة عناصر رأس المال الثابت، وبشكل جزئي ضروريات المعيشة التي يحول إليها رأس المال المتغير" «ماركس 1863–1992/67: 306». إن التجارة الخارجية تعزز بذلك ارتفاعاً في معدل الربح، وزيادة معدل القيمة الزائدة «من حيث انخفاض قيمة قوة العمل، وزيادة كمية العمل بدون أجر في يوم العمل» وتخفيض قيمة رأس المال الثابت «الذي يؤدي إلى إبطاء الارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال».

ثانياً– إن التفوق التكنولوجي للسلع المنتجة في بلد ما يمكن أن يوفر أرباحاً إضافية من خلال التنافس مع السلع المنتجة باستخدام تكنولوجيا أقل تطوراً في أي مكان . يلاحظ ماركس "إن رأس المال المستثمر في التجارة الخارجية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الربح" ويفسره بـ " أن هناك منافسة بين سلع الدول المتقدمة والسلع المنتجة في بلدان أخرى لديها منشآت صناعية أقل تطوراً، حيث أن الدولة المتقدمة تبيع سلعها بأعلى من قيمتها، وعلى الرغم من ذلك تبقى أرخص من السلع المنتجة في الدول المنافسة لها". إن هذا الجانب لعب دوراً هاماً لفترة طويلة، لكنه بات يفقد أهميته في السنوات الأخيرة نظراً للتقدم التكنولوجي المذهل الذي أحرزته بلدان مثل الصين والهند.

ثالثاً– "فيما يتعلق برأس المال المستثمر في البلدان المستعمرة" يلاحظ ماركس أنه "قد يحقق معدلات أعلى من الأرباح وذلك لسبب بسيط وهو أن معدل الربح أعلى هناك بسبب التطور المتأخر في تلك البلدان" وبسبب وجود قدر أكبر من "استغلال العمل". وتنطبق هذه الملاحظة اليوم تماماً على الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان الناشئة.

كما يلاحظ ماركس، أن الآثار المفيدة للتجارة الخارجية على معدل الربح، تظهر فقط على المدى القصير. أما على المدى المتوسط والطويل، فإن التجارة الخارجية غير مفيدة لمعدل الربح: "إن التجارة الخارجية تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في البلد المُستقبل، وهو ما يعني انخفاض رأس المال المتغير بالنسبة لرأس المال الثابت، من ناحية أخرى، يؤدي لفائض في الإنتاج بالنسبة للأسواق الخارجية، وذلك على المدى الطويل له تأثير معاكس مرة أخرى ".

6- الزيادة في رأس المال بفائدة

هذا العامل الذي يذكره ماركس في النهاية يتمثل في الحصة المتزايدة من الـ"رأس المال بفائدة" بالنسبة للرأسمال الكلي، ويتمثل بالاستثمارات في الأنشطة الإئتمانية والمالية. إن الأهمية المتزايدة لـ"رأس المال بفائدة" في العقود القليلة الماضية هي واحدة من المفاتيح لفهم العمليات الأساسية للأزمة الراهنة والأحداث التي أدت لذلك.

عصر الفقاعة: ذروة تطور رأس المال الربوي

ذكرت الدراسة المنشورة من قبل ماكينزي أنه "في عام 1980، بلغ إجمالي قيمة الأصول المالية الموجودة في العالم ما يقارب قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أما في نهاية عام 2007، بلغ الدين المالي العالمي، أو نسبة هذه الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي 356٪ "«Farrell 2008»". هذه الأرقام كافية لتوضيح الأوزان النسبية للإئتمان والتمويل في السنوات الأربعين الماضية رأس المال الربوي.

إن التحول نحو رأس المال الربوي له جذور عميقة تعود إلى أواخر الستينيات، عندما وصلت الفترة الذهبية، المرتبطة بنمو ما بعد الحرب، إلى نهايتها. كتب هاري ماجدوفوسويزي بول في عام 1977 يوضحان ما حصل حينئذ:

أصبح الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية معتاداً بشكل مضطرد على الاستخدام المتواصل للديون. فالدورات التي تسم الإئتمان تواصل التناوب، ولكن مع اختلاف ذي أهمية: فمن ركود إلى آخر ومن قمة دورة اقتصادية إلى قمة الدورة التي تليها تستمر مستويات اللجوء إلى الإئتمان بالتصاعد. إذ يتم بشكل متزايد استبدال المستوى العام للنشاط الاقتصادي بضخ كميات كبيرة جدا من الإئتمان من قبل الحكومات والكيانات الخاصة. ومنذ ذلك الحين، ومستوى الدين الإجمالي في كل بلد من بلدان الرأسمالية المتقدمة يستمر في النمو خلال الدورات الاقتصادية.

تباطؤ النمو الاقتصادي وازدياد نسبة الائتمان لأصول المؤسسات المالية أديا إلى تصاعد الاضطراب المالي. ففي حين لم يكن هناك أي أزمات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام 1968، ولم تحدث أي أزمة مصرفية في أي مكان من العالم بين 1945 و1971، بدأت الأزمات المالية تتوالى بعد ذلك، حيث سجل صندوق النقد الدولي أكثر من 200 أزمة بين عامي 1975 و1997. وكل أزمة تحدث في بلدان المحيط يقابلها تدفق جديد لرؤوس الأموال إلى وول ستريت، وهو ما أدى إلى زيادة قيمة الأصول المالية وعزز تشكيل فقاعات المضاربة.

أظهرت الأزمة منذ عام 2007 صفات الأزمة الحقيقية المعممة مدمرةً كميات هائلة من رؤوس الأموال في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لماركس، إن تدمير رأس المال ووسائل الإنتاج لابد منه خلال أي أزمة من أجل استعادة الأرباح وإعادة تحقيق التراكم من جديد

في عام 1999 أثار قلق المحللين الماليين "اقتراب الدورة الإئتمانية العالمية التي تعود أصولها إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي من بلوغ حدودها القصوى" «أي قرب انفجارها» وتم التأكيد على أن " التفسير الأقوى للنمو السريع لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية في السنوات الأخيرة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، هو دورة الإئتمان مفرطة النشاط".

رغم ذلك لم يتم قلب مجرى الأمور، فحتى انفجار الفقاعة الاقتصادية الجديدة تم امتصاصه بسرعة، إذ تبين أن الركود الاقتصادي الأمريكي الذي بدأ في مارس 2001 كان قصيراً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الضخ الهائل للسيولة في النظام بعد 11 سبتمبر وتخفيض أسعار الفائدة التي دُفعت إلى أدنى مستوى في الأربعين سنة الماضية. هنالك أمران جعلا من هذه السياسة ممكنة: أولاً، انخفاض مستويات التضخم الناجمة عن القيود على أسعار السلع المستوردة من البلدان الناشئة، وقبل كل شيء بسبب تخفيض الأجور. ثانياً، وضع الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية "العملة العالمية" على الرغم من خسارة الميزان التجاري منذ عام 1976. غذّى انخفاض أسعار الفائدة عملية الإئتمان وعلى وجه الخصوص فقاعة العقارات، حيث تضاعفت أسعار المساكن ومبالغ الرهون العقارية الممنوحة للعائلات الأمريكية بين عامي 2000 و2005؛ ثم في عام 2006 وبسبب انخفاض أسعار المساكن أصبحت قروض الرهن العقاري غير قابلة للسداد. في بداية النصف الأول من عام 2007، بدأت مبيعات السندات المالية المرتبطة بقروض الرهن العقاري تؤثر سلباً على قيمتها، مشعلة فتيل الأزمة بذلك.

الوظائف الثلاث لـ«لتحول المالي»:

إذاً، إن مستوى وعمق الأزمة الحالية ليس بالأمر المفاجئ، إنها نتاج النمو الضعيف لأكثر من ثلاثين عاماً وصعوبة تعظيم رأس المال «تحقق رأس المال»، مما دفع للإلتجاء نحو رأس المال الربوي بشكل ضخم، أي التحول المالي كحل للأزمة.

لقد حققت الطفرة في القطاع المالي وقطاع الإئتمان ثلاث وظائف. أولاً، خففت من آثار تخفيض الأجور، ثانياً، أجلت اندلاع أزمة فيض الإنتاج في القطاع الصناعي، ثالثاً، زودت القطاع الصناعي برأس المال، مع توفير بدائل استثمارية ذات ربحية عالية، في الوقت الذي عانى فيه هذا القطاع من أزمة تعظيم رأس المال. لندرس الوظائف الثلاث هذه على نحو أعمق:

1– القروض المقدمة للعائلات. كتب جون بلندر في صحيفة فاينانشال تايمز في 8 أبريل، 2008 "إن السمة البارزة لعصر السوق الحرة والتفاوت الاجتماعي الذي ابتدأ منذ 1980، هو تواضع رد فعل الناس اتجاه ركود دخولهم في قسم كبير من اقتصادات الدول المتطورة"، وقدم شرحا لهذه الحالة: أصبحت مستويات معيشة الناس "غير مرتبطة ومنفصلةً عن مستويات دخلها". ففي الولايات المتحدة خصوصاً، غذّت السياسة النقدية التوسعية للبنك الاحتياطي القروض الاستهلاكية وخلقت فقاعات المضاربة وفقاعة الرهن العقاري، مما سمح للعائلات بالاستدانة وفق معدلات مقبولة. خلق الارتفاع في قيم العقارات، شعوراً بتزايد الثروة، مما سمح بتقديم الرهون العقارية المشتقة، التي تضمنها العقارات المسحوب بضمانتها قروض أساساً، مقابل الحصول على القروض الاستهلاكية، وهي ظاهرة سميت بـ"استخراج ملكية الأسر" . كانت النتيجة هي العمل على خلق المستحيل لتحقيق حلم كل رأسمالي: الأجير الذي يتضاءل أجره يستمر بالاستهلاك كما كان قبل انخفاض أجره لا بل أكثر. العديد من الدول كانت سعيدة بهذا الوضع، بدءاً بالدول المصدرة مثل ألمانيا والصين واليابان وحتى إيطاليا، لذلك استمرت الأمورعلى ماهي عليه حتى بدأت أسعار العقارات والمنازل المبنية من ورق الشدة «ومن بطاقات الإئتمان أيضاً» بالتهاوي....

..التحول المالي والأزمة الحالية «2/2»

2- القروض المقدمة للشركات: لم يخفف الإئتمان الضغط على العائلات الأمريكية فقط، وإنما قدم عوناً كبيراً للشركات في جميع أنحاء العالم. تعد صناعة السيارات مثالاً ساطعاً هنا، حيث بلغ فيض إنتاجها ما يفوق الـ20 مليون سيارة سنوياً في بداية العقد، فكيف استطاع مصنعو السيارات الصمود كل هذه السنوات؟ من جهة قاموا ببيع السيارات بالتقسيط بحيث يستطع المستهلك امتلاك السيارة«بمعدل فائدة صفري»، وقاموا بالتفاوض لتغيير مواعيد سداد ديون شركاتهم بالاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة بشكل استثنائي «والتي لولا تدنيها لانهارت هذه الشركات تحت ثقل ديونها الضخمة». من جهة أخرى، حالهم حال الصناعيين في القطاعات الأخرى، توقفوا عن السعي لتحقيق الأرباح من خلال الأنشطة التقليدية «استثمار حقيقي ملاحظة من المترجم»، واتجهوا إلى العمليات المالية بدلاً من ذلك.

3- المضاربة لتعظيم رأس المال: منذ ثمانينيات القرن الماضي، جعلت الطفرة المالية والإئتمانية من الممكن المضاربة بهدف الحصول على مستويات أرباح مستحيلة في الحالة الطبيعية. قبيل أزمة عام 1929، وصف هنريك غروسمان «1929» مضاربات سوق الأسهم بأنها تصدير لرأس المال إلى الداخل، بشكل يوازي "التصدير الأجنبي لرأس المال"، حيث إنهما يقومان على الأساس نفسه من حيث الجوهر: أزمة تعظيم «استثمار» رأس المال في القطاعات الصناعية المنتجة. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح التوجه منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي نحو زيادة الأرباح المالية دون أي علاقة بحالة الناتج المحلي الإجمالي والأرباح من الأنشطة الأخرى، فعلى سبيل المثال حصل القطاع المالي خلال السنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي على ما يقارب نسبة 10% من إجمالي الأرباح، بينما ارتفعت هذه الحصة إلى 40% في عام 2007 .

الإئتمان والأزمة
بين ماركس والوقت الراهن

إن وظائف التمويل المذكورة أعلاه تتوافق مع مفهوم ماركس للإئتمان كإحدى الوسائل الأساسية التي يعمل عبرها رأس المال على تجاوز حدوده الخاصة. فمن خلال الإئتمان "يتم توسيع حدود الاستهلاك عبر جبر «قصر»عملية إعادة الإنتاج نفسها. فمن جهة، يزداد استهلاك الدخل من جانب العمال والرأسماليين، ومن جهة أخرى، فإن ذلك يعني حصول الاستهلاك الإنتاجي". وعلاوة على ذلك، فان الإئتمان "يدفع الإنتاج الرأسمالي إلى أبعد من حدوده" عن طريق تحرير "كل من رأس المال المتاح والكامن في المجتمع الذي لم يتم استخدامه أو توظيفه من قبل في عملية الإنتاج " والمقصود هنا ليس فقط الرأسمال العائد إلى الرأسمالي، بل أيضاً رأس المال الموجود لدى الآخرين، والذي كان سيبقى غير مستثمر. لهذا السبب بالتحديد يلاحظ ماركس أن فيض الإنتاج قد يعزا للإئتمان "إذ تبين أن الائتمان هو الرافعة الأساسية لفيض الإنتاج ولزيادة التجاوزات والمضاربة في التجارة، فهذا يحدث فقط بسبب الدفع قصراً بعملية إعادة الإنتاج المرنة بطبيعتها إلى أقصى حدودها". بفضل الإئتمان أصبح من الممكن دفع عملية الإنتاج إلى خارج حدود الاستهلاك «وهذا بسبب قدرة الدفع الفعلية» ولكن في النهاية تتعرض عملية الإنتاج للتوقف لتثبت الأزمة الناتجة بأن هذا الحد لا يمكن تجاوزه. وبالنتيجة فإن السلع لن تباع ويبدأ التأخير في السداد ويتوقف التداول في عدة نقاط، لتتعطل المنظومة بأكملها بسبب تحملها أكثر من طاقتها.

طالما أن عملية إعادة الإنتاج مستمرة وبالتالي تدفق العوائد مضمون، فإن الإئتمان موجود ويتسع، ويعتمد توسعه على توسع عملية إعادة الإنتاج نفسها. وبمجرد حدوث أي توقف أو انسداد، نتيجة تأخر بتدفق العوائد، الأسواق المتخمة أو انخفاض الأسعار، تظهر وفرة زائدة برأس المال الصناعي ولكن تحت شكل لا يمكن عبره أن يمارس وظائفه. حيث تتواجد كميات هائلة من رأس المال على شكل بضائع غير قابلة للبيع وكميات ضخمة من رأس المال الثابت بلا عمل بسبب ركود عملية إعادة الإنتاج.

عند الوصول إلى هذه المرحلة، يبدأ الإئتمان بالتقلص مما يفرض قيوداً على منحه وتزداد طلبات الحصول على السيولة مما يساهم في جعل الأزمة تبدو وكأنها أزمة نقدية وإئتمانية، وفي هذا يقول ماركس "إن حقيقة توقف العملية برمتها على توافر الإئتمان في لحظة الافتقار إليه بشكل مفاجئ ووجوب سداد جميع الاستحقاقات نقداً فقط، فيبدو واضحاً أنه لا بد من وجود أزمة إئتمان وافتقار لوسائل السداد. كوضوح حقيقة أن الأزمة تبدو للوهلة الأولى برمتها كأزمة إئتمانية ونقدية ". بالحقيقة يوجد "تبادلات احتيالية ظهرت إلى العلن بعد انفجارها، وتتمثل بمضاربات أجريت بأموال الآخرين وكانت نتائجها مأساوية"، علاوة على ذلك تبقى البضائع كاسدة وبالتالي تخسر قيمتها والأرباح المتوقعة "لايمكن تحقيقها ثانية".

يرى ماركس أن جوهر أزمة الإئتمان والنقد «والتي نسميها في يومنا هذا "الأزمة المالية"» وفشل المضاربات الحاصلة لحظة اتساع الإئتمان إلى حدوده القصوى، يكمن في أزمة فيض الإنتاج وأزمة تحقق رأس المال8. الأمر الذي ينطبق على الأزمة التي ضربت في عام 2007، فقد نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OECD» دراسة في أيار 2009 أظهرت فيها أن إنتاجية العمل كانت تتباطأ قبل اندلاع الأزمة بوقت طويل9 . نجد أن هذا التباطؤ قد بدأ في قطاع البناء الأمريكي "قبل سنتين إلى أربع سنوات من الأزمة"، ليبلغ معدل 12% في 2007 مما شكل مؤشراً على وجود "مشكلة فائض بالعرض جدية".

خلال فترة من الزمن بدا أن "هناك حاجة ماسة لإنعاش هذا التباطؤ من خلال تسهيل شروط الإئتمان، الأمر الذي سيعوض المشاكل التي يعاني منها جانب العرض. لكن الجانب الحقيقي من الاقتصاد ألقى بظلال مشاكله في نهاية المطاف". نضيف إلى ذلك أنه بين عام 2006 و2007 سجلت الإنتاجية في اليابان وأوروبا تباطؤاً ملحوظاً، حيث خلصت الدراسة، وإن بشكل دبلوماسي، بأن : "البيانات أظهرت، بعد هذا التحليل المختصر، أن التراجع الاقتصادي الحالي ليس ناتجاً عن الأزمة المالية فقط، فالعلاقة بين الظاهرتين أكثر تعقيداً.

ويؤكد أيضاً بول كروغمان أن الانخفاض الحاصل في الاستثمار هو على الأقل ردة فعل على فيض القدرة. وبالتوازي مع هذا يقول باتريك أرتوس في أحد تقاريره وهو كبير الباحثين في معهد ناتكسيس «Natixis»: "كان العالم يعاني من فيض في عرض السلع والخدمات منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي".

إذاً، لقد سبقت أزمة فيض الإنتاج انفجار فقاعة الإئتمان. إلا أن فقاعة الإئتمان أخفت الأزمة، وعند انفجارها أعطت انطباعاً بأنها سبب الأزمة. لأن فائض الإئتمان في القطاع العقاري الأمريكي لم يكن سوى رأس جبل الجليد لاتجاه أكثر عموميةً، فقد كانت الأزمة تتسارع بشكل دراماتيكي، والتي ساهم بها انخفاض قيمةَ الأوراق المالية بشكل كبير والتي بيعت بأي ثمن لتسديد الديون، «تم شراء العديد من الأصول المالية عبر القروض التي كان يأمل سدادها من أرباح تلك الأصول كما حدث سابقاً». هذا التحول في الأحداث المالية وصفها بدقة هيمان منسكي، وإيرفينغ فيشر قبله في ما يتعلق بأزمة عام 1929.

يتجلى تدمير رأس المال الحقيقي بالتحديد في سقوط الناتج المحلي الإجمالي العالمي وانخفاض توظيف القدرات الصناعية وارتفاع الإفلاس والبطالة

الأزمة وتدمير رأس المال

أظهرت الأزمة منذ عام 2007 صفات الأزمة الحقيقية المعممة، مدمرةً كميات هائلة من رؤوس الأموال في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لماركس، إن تدمير رأس المال ووسائل الإنتاج لابد منه خلال أي أزمة من أجل استعادة الأرباح وإعادة تحقيق التراكم من جديد. هذا يعني أن البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور والإفلاس أدى إلى تركز الشركات، وانخفاض قيمة السلع الرأسمالية والآلات والمواد الخام اللازمة لتحسين هوامش الربح للرأسماليين.

هناك نوعان من التدمير. من جهة "طالما أن عملية إعادة الإنتاج متوقفة والعمل محدود لا بل متوقف كلياً في بعض الأحيان، فإن رأس المال الحقيقي يتلف [...] الحالة التي يتواجد بها الإنتاج [...] لا يتم وضعها موضع التشغيل"، وبالتالي فإنها تفقد كلاً من قيمتها الاستعمالية وقيمتها التبادلية. يتمثل الجانب الثاني من تدمير رأس المال بـ "الانخفاض الحاد لأسعار السلع" في هذه الحالة "القيمة الاستعمالية لا تتلف. ما يخسره أحدهم، يكسبه أحد آخر [...] جزء كبير من رأس المال الاسمي للمجتمع، أي القيمة التبادلية للرأسمال الموجود، قد دُمر بشكل كلّي" «Marx 1861–1967/63: 496». يصر ماركس على حقيقة أن "تهاوي رأس المال الوهمي والسندات الحكومية" "وما إلى ذلك يؤدي في حد ذاته إلى" نقل للثروة من يد إلى أخرى "ولكن ذلك لا يؤدي إلى تدمير حقيقي لرأس المال، على الأقل طالما أنه لا يسبب "إفلاس الدولة والشركات المساهمة" وما ينتج عنه من إبطاء عملية إعادة الإنتاج.

إن شكلي تدمير رأس المال اللذين قدمهما ماركس واضحان بشكل كبير اليوم. ويتجلى تدمير رأس المال الحقيقي بالتحديد في سقوط الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009 «وهو أول انخفاض له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»، وفي تهاوي التجارة الدولية، وفي انخفاض معدلات توظيف القدرات الصناعية في العديد من البلدان، وفي الزيادة الهائلة في حالات الإفلاس، وفي الارتفاع المذهل لمعدلات البطالة حول العالم.

والسؤال هنا هو إذا ما سيكون دمار رأس المال آنف الذكر كافياً لاستعادة ظروف أفضل لربحية رأس المال المستثمر، وبالتالي تمكين واستئناف التراكم. الجواب غير واضح، ولكن شيئاً واحداً مؤكد: نحن نواجه سيناريو كساد أسوأ بكثير من فترات الركود في أوائل السبعينيات من القرن الماضي.

الخلاصة: عودة المكبوت

هذا الوضع لا يترك مجالاً للشك بأن سخرية ماركس الموجهة إلى أولئك الذين ادعوا أن "أسوأ ما في الأزمة قد انتهى" ستكون مناسبة أيضاً بالنسبة للعديد من التصريحات المعاصرة للاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال. في هذه اللحظة، يمكننا أن نؤكد أن التحول الهائل للدين الخاص إلى دين عام والذي جاء استجابة للأزمة «بسبب المساعدات المالية الحكومية «bailout» الضخمة للقطاع المصرفي وتدخلات الإنقاذ التي تكلف مئات التريليونات من الدولارات»، لم تتمكن حتى الآن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي بل تضع الأسس لأزمة دين لاحقة: أزمة الديون السيادية. النتيجة المحتملة هي أزمة مالية حادة للدولة والحد المتزايد من دورها في الاقتصاد بشكل دراماتيكي، فاسحةً المجال للشركات الخاصة الكبيرة.

بناء السدود في سجال عميق

توصل التقرير الدولي للسدود إلى نتائج هامة توضح أن السدود أجبرت ما بين 40 إلى 80 مليون شخص على النزوح من ديارهم وأراضيهم مع خلق آثار سالبة شملت المتاعب الإقتصادية الحادة والتفكيك الإجتماعي والزيادة في معدلات الأمراض النفسية والعضوية. وعانى السكان المحليون والمزارعون معاناة قاسية بسبب تلك السدود كما عانى السكان أسفل السدود من الأمراض المرتبطة بالمياه ومن فقدان أراضيهم والموارد التي طالما إعتمدوا عليها في حياتهم.

■ حسام الماني

توصل التقرير الدولي للسدود إلى نتائج هامة توضح أن السدود أجبرت ما بين 40 إلى 80 مليون شخص على النزوح من ديارهم وأراضيهم مع خلق آثار سالبة شملت المتاعب الإقتصادية الحادة والتفكيك الإجتماعي والزيادة في معدلات الأمراض النفسية والعضوية. وعانى السكان المحليون والمزارعون معاناة قاسية بسبب تلك السدود كما عانى السكان أسفل السدود من الأمراض المرتبطة بالمياه ومن فقدان أراضيهم والموارد التي طالما إعتمدوا عليها في حياتهم.

وتسبب السدود الكبيرة في دمار بيئي هائل بما في ذلك إنقراض أنواع من الأسماك وغيرها من الأنواع المائية بالإضافة إلى ضياع الكثير من الغابات والميعات والأراضي الزراعية. وكل المحاولات للتخفيف من حدة هذه الآثار باءت بالفشل.

تذهب الفوائد العائدة من السدود دائماً إلى الأغنياء بينما يتحمل الفقراء تكاليف تلك السدود.

تتسبب الخزانات في تغيير المناخ وإرتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الإنبعاث الحراري الناتج عن تحلل النباتات والمواد العضوية التي تتجمع في تلك الخزانات مكونة غاز دايوكسيد الكربون والميثان.

لا تحقق السدود في الغالب الفوائد المرجوة منها بالدرجة التي وضعها لها المخططون. فبالنسبة للكهرباء فان أكثر من نصف السدود التي تمت مراجعتها لم تحقق الإنتاجية التي قدرها المخططون. وفيما يتعلق بالسدود التي تم إنشاؤها لامدادات مياه الشرب فان 70% منها لم تحقق الهدف المنشود. أما سدود الري فان نصفها لم تصل إلى السقف المخطط لها.

الجدوى الإقتصادية

وجدت اللجنة أن السدود الكبيرة في أحسن الأحوال قد حققت بالكاد الجدوى الإقتصادية. وأن معدل الزيادة في تكلفة السدود بلغت في المتوسط 56% بمعنى أن السد الذي قدر تكلفته ب 1 بليون دولار كلف فعلياً 1,56 بليون دولار. وأن حوالي نصف السدود التي تمت مراجعتها تم بناؤها بزيادة في الوقت المقدر لبنائها تصل إلى عام أو أكثر، وإذا قدر لهذه العوامل أن توضع في الاعتبار عند اتخاذ القرار ببناء السد لكانت الأولوية لبدائل ذات جدوى اقتصادية أكبر.

هنالك عدة خيارات متوفرة حالياً لمقابلة الحاجة إلى الطاقة والماء والطعام. مجموعة واحدة من تلك الخيارات تتضمن تقليل الطلب على المياه والطاقة وترشيد الإستهلاك والإنتاج. وبدائل السدود دائماً أقل تكلفة وأكثر استدامة ومن هنا فإن اللجنة توصي بأن تعامل بدائل السدود باهتمام مساو لذلك الذي يعطى للسدود عند وضع الخطط.

ظلت السدود الكبيرة لزمن طويل هي المفضلة لدى السياسيين وكبار المسؤولين في الحكومات وشركات بناء السدود وبنوك التنمية وظلت تقدم لهؤلاء فرصاً كبيرة للفساد والمحسوبية كما كانت دوماً تنحرف بعملية صنع القرار بعيداً عن الخيارات الأقل تكلفة والأكثر فعالية.

وخرجت اللجنة في تقريرها باطار جدبد لصنع القرار فيما يتعلق بمشاريع المياه والطاقة يقوم على الإعتراف بحقوق كل المتصلين بتلك المشاريع وتقييم كل الأخطار التي تواجههم.على أن يتم إشراك أؤلئك المتأثرين سلباً بتلك المشاريع في عمليات التخطيط وصنع القرار، وأن يكون لهم نصيب في الفوائد العائدة من تلك المشاريع.

الأولويات الاستراتيجية

وقد جاءت التوصيات الرئيسية للجنة في صورة سبع أولويات استراتيجية هي:

يجب ألا يتم بناء أي سد دون الحصول على قبول واضح وصريح من المواطنين المتأثرين بالسد ودون الحصول على موافقة مسبقة وقائمة على المعرفة من المتأثرين من السكان المحليين والقبائل المحلية.

وهذه الأولوية تتضمن أن الإعتراف بالحقوق والتقييم الشامل للمخاطر هو أساس التعرف على وتحديد المتأثرين بالمشروع ومن ثم إشراكهم في اتخاذ القرارات الخاصة بتنمية مصادر المياه والطاقة. ويتطلب أيضاً إتاحة المعلومات للمتأثرين بالسد وتمكينهم من الحصول على العون في الجانب القانوني وغيره من التخصصات خاصة بالنسبة للسكان المحليين والنساء والجماعات المعرضة للخطر وذلك حتى يتمكنوا من المشاركة في صنع القرارات مشاركة قائمة على المعرفة.كما يتضمن أن القبول الواضح لكل القرارات المهمة قد تحققت من خلال إتفاقيات يتم التفاوض حولها بصورة مكشوفة وشفافة وبحسن نية وبمشاركة قائمة على المعرفة من جميع المتأثرين بالمشروع.ويتضمن أيضاً أن القرارات التي تؤثر على السكان المحليين يجب أن تكون محكومة بالموافقة المسبقة والقائمة على المعرفة لهؤلاء السكان ويتم الحصول على هذه الموافقة من خلال أجسام تمثيلية تعبر عن هؤلاء السكان.

تقييم شامل تشاركي

قبل الشروع في أي مشروع لبناء سد يجب إجراء تقييم شامل وتشاركي لاحتياجات الناس من المياه والطاقة والخيارات المتاحة لمواجهة تلك الإحتياجات.

إعطاء الأولوية لزيادة فاعلية أنظمة المياه والطاقة الموجودة إلى حدها الأقصى، مثل تعلية السدود القائمة، قبل التفكير في إنشاء أي سدود جديدة.

عمليات تقييم الخيارات المتاحة وصنع القرار يجب أن تتفادى بقدر الإمكان الآثار السلبية وتعمل على تقليل الأضرار التي تلحق بنظام النهر وتخفف من تلك الأضرار. وقبل إتخاذ قرار ببناء سد يجب جمع قاعدة من المعلومات والمعرفة العلمية بالبيئة الطبيعية والمسائل الإجتماعية والصحية وعمل التحليل اللازم لها مع الوضع في الإعتبار الآثار الكلية للسدود وغيرها من المشاريع.

يجب أن يكون المتأثرون سلباً بالمشروع أول المستفيدين من هذا المشروع. وهذا يشمل المواطنين المهجرين والسكان أعلى السد وأسفل السد وأولئك المقيمين حول البحيرة والمواطنين الذين تتأثر ممتلكاتهم وأراضيهم بعملية إعادة التوطين. ويتحقق هذا على أساس من الإعتراف بحقوق هؤلاء المتأثرين وبمستحقاتهم

يجب أن تتبنى مؤسسات التمويل ومؤسسات عمليات الأنشاء معايير وموجهات واضحة لتنمية مصادر المياه والطاقة. ويجب في هذا الصدد القيام بخطوات لمنع ممارسات الفساد.

الأنهارالمشتركة

يجب اتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن الدول من حل النزاعات والتعاون فيما يتعلق بالأنهار المشتركة بين تلك الدول. ويجب أن تكون لهذه الدول القدرة على وقف المشاريع التي تقام على الأنهار المشتركة باللجوء إلى الهيئات المستقلة وغيرها من أشكال حل النزاعات. كما يجب تضمين مبادئ اللجنة الدولية للسدود في السياسات الوطنية الخاصة بالمياه لتساعد في حل النزاعات وبناء التعاون فيما يتعلق بالأنهار المشتركة.

تلك كانت الملامح الأساسية للتقرير الصادر من اللجنة الدولية للسدود والذي جاء على أساس الدراسة المستفيضة للسدود القائمة حول العالم وقد أعلنت كثير من الدول تبنيها للتوصيات والمعايير والمبادئ التي قدمتها اللجنة في هذا التقرير كما أعلنت 2000 منظمة حكومية وغير حكومية مباركتها ودعمها لما جاء في التقرير من توصيات وما تضمنها من معايير ومبادئ للإطار الجديد لصنع القرار المتعلق ببناء السدود.

وللسدود رائحة

تقول دراسة جديدة إن انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري قد تكون أعلى بنسبة 40 في المئة عن التقديرات الرسمية إذا أخذ في الاعتبار غاز الميثان الذي ينبعث من المياه بسبب السدود . والميثان الذي يعد أكثر قدرة بنحو 23 مرة من ثاني اكسيد الكربون من حيث مقدار الحرارة التي يحبسها ينبعث من الخزانات والقنوات المائية والمحركات المائية للسدود المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية بسبب تعفن النباتات التي تتضمن الكربون .

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

صورة العامل

ترتبط صورة العامل في أذهان الناس عموماً مع تلك الصورة النمطية لعامل يلبس بدلة العمل الزرقاء ويحمل مثبتاً للعزقات في يده اليمنى، كما اعتادت الملصقات الدعائية على إظهاره.

لكن العامل في الحياة اليومية قد يتشابه، ولكنه غالباً ما يختلف مع هذه الصورة النمطية، فنحن نعرف أن أشكال العمل عديدة ومنها العمل العضلي والماهر والفكري ....

مازال العاملون العلميون في هذه الظروف الصعبة والقاهرة يقدمون كل ما يمكن تقديمه ضمن الممكن من أجل إيصال أبحاثهم العلمية والأكاديمية إلى غاياتها العلمية المرجوة، رغم انقطاع الكهرباء الذي قد يطيح بعمل عدة أشهر وانقطاع المواد بسبب الحصار الذي قد يذهب بعمل سنوات، وهجرة العديد من الكوادر العلمية الهامة مما يزيد العبء على من بقي رابضاً، يتمم ما بدأته فرق العمل البحثية والأكاديمية.

يحق لمن بقي من العاملين العلميين قوياً مدافعاً عما بقي من أبحاثنا تقديراً استثنائياً للشجاعة والتمسك ببقايا الكرامة تقديراً معنوياً ومادياً وعلمياً وإدارياً. فنحن نخسر يومياً علمنا وعلماءنا وباحثينا وعاملينا، إن قليلاً من التشجيع، قد يدفعهم إلى التمسك أكثر والعمل بمعنويات أعلى في هذا الزمن الصعب.

استنبات الجلد البشري من الخلايا الجذعية

تمكن علماء بريطانيون من استنبات خلايا جلد بشري في مختبر يمكنها أن تحل محل الحيوانات المستخدمة في اختبار الأدوية ومستحضرات التجميل.

واستطاع فريق البحث التابع لجامعة «كينغز كوليدج لندن» استنبات طبقة من جلد بشري من الخلايا الجذعية، وهي الخلايا الأصلية للجسد البشري.

ويقول الباحثون إن خلايا الجلد الجديدة توفر بديلاً غير مكلف لاختبار الأدوية ومستحضرات التجميل بدلاً من استخدام الحيوانات.

وزرع العلماء هذه الخلايا في بيئة منخفضة الرطوبة، وأعطتهم حاجزاً مشابهاً لما هو موجود في الجلد الحقيقي.

وأشاروا إلى أنه يمكن أيضاً تجريب طرق علاج جديدة للأمراض الجلدية عن طريق ذلك.

أكثر خمس تقنيات معرضة للإنقراض

خلال السنوات العشر القادمة

تسارع عجلة التطور في عالم التكنولوجيا تترك خلفها تقنيات ومنتجات تصبح مجرد تفاصيل في تاريخ الثورة التقنية للإنسان. ومع أن بعض التقنيات باتت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للإنسان الحديث، إلا أن ذلك لن يجعلها استثناء ويحميها من الانقراض.
ونستعرض هنا أكثر التقنيات التي يحتمل أن ينتهي عمرها العملي خلال السنوات العشر القادمة، وتختفي بشكل نهائي من الأسواق لتستبدل بتقنيات جديدة تلبي تزايد متطلبات تحسين المواصفات سواء على مستوى الأفراد أو الشركات.

البطاقات المصرفية الإلكترونية

من الصعب في الوقت الحالي تخيّل الحياة دون بطاقات الدفع الإلكتروني بسبب انتشارها الواسع في المتاجر والشركات. إلا أن زوالها وارد جداً مع وجود بدائل تقنية أكثر أمناً وأسهل استخداماً، كأسلوب الدفع عن طريق تقنية الـ«إن إف سي» بالهاتف المحمول. وتعرف بتقنية التواصل قريب المدى «4 سم بين المرسل والمتلقي». وبالمقارنة فإن البطاقة البنكية الحالية تحوي جميع البيانات البنكية عدا الرقم السري المكوّن من أربعة أرقام، بينما ستكون جميع البيانات محجوبة في حال استخدام «إن إف سي».

قارئ الكتب الإلكترونية

انتشر «قارئ الكتب الإلكترونية» بعد عام 2000 ولقي رواجاً كبيراً مع تقنية الحبر الإلكتروني، إلا أن التطور المستمر للأجهزة المحمولة، والحاجة للاستماع إلى الأغاني وتصفح الإنترنت والاتصال وغيرها، يضع المستخدم في مزاجيّة «الكل في واحد». وذلك يجعل «القارئ الإلكتروني» بعيداً عن منافسة الحواسب اللوحية والهواتف الذكية التي توفر القراءة الإلكترونية بالإضافة إلى جميع الميزات الأخرى التي يرغب بها المستخدم.

أزرار لوحة المفاتيح في الهواتف الذكية

أصبحت أزرار لوحة المفاتيح في الهواتف المحمولة جزءاً من التاريخ، وإنتاج هواتف بلوحة أزرار حالياً سيضعها في خانة "الهاتف الكلاسيكي". وذلك كان متوقعاً منذ أن تطورت الشاشات اللمسية وأصبح استخدامها أكثر سهولة وسرعة من الأزرار.

الهواتف السلكية

تظهر الإحصائيات أن الهواتف السلكية في تناقص سريع، فقد وصلت نسبة مستخدميه في أمريكا إلى 30 % فقط. وهي نتيجة طبيعية مع تدني أسعار خدمات الهاتف المحمول وسهولة استخدام الميزات الكثيرة التي توفرها الهواتف الذكية.جدير بالذكر هنا أن أول هاتف لاسلكي تسلسلي «8000X DynaTAC» ظهر عام 1984 بسعر 4000 دولار. وفي ذلك الحين لم يتوقع أحد أن هذا الاختراع سيصبح في متناول كل شخص وبأسعار مناسبة للجميع.

أجهزة الإرشاد وتحديد الموقع «Navigator»

مع أنها باتت جزءاً أساسياً في كل سيارة تقريباً، إلا أن عصرها بات في نهايته مع وجود البديل العملي المتمثل في الهواتف الذكية والحواسب اللوحية، بالإضافة إلى تطور خدمات الخرائط الإلكترونية والتوجيه في المواقع العملاقة كشركة «غوغل» ومقابلها الروسي «ياندكس». وبات من الممكن تحميل خرائط محلية لتكون متوفرة دون اتصال بالإنترنت. كما أن الجيل القادم من السيارات التي تحوي نظام تشغيل متكامل مع الأجهزة الذكية سواء «أندرويد» أو «آي أو إس» سيوجه الضربة القاضية إلى أجهزة الإرشاد وتحديد المواقع.
وعدا عن هذه التكنولوجيات الخمس هناك الكثير من الأجهزة والتقنيات التي تتجه معها إلى زوال نهائي، كأقراص تخرين المعلومات «سي دي» و"دي في دي" مع الأجهزة التي تقرأها. كما توفرت بدائل عملية لأسلاك توصيل الإنترنت، وهي بحاجة إلى الوقت فقط لتزيحها تماما.

■ وكالات

التحسين البشري الحقيقي: دفاع فلسفي عن الحدود

يتحدث نيكولاس آغار في كتابه الصادر في العام 2014 عن مطبوعات معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في 214 صفحة، فيقول:
«هذا هو عصر التحسين البشري». هكذا يبدأ كتاب نيكولاس آغار الأخير. يرغب آغار أن نميز بين ما يسميه «التحسين المتطرف» و«التحسين المعتدل». حيث التحسين المعتدل يحسن السمات أو القدرات " إلى مستويات ضمن أو قريبة مما هو ممكن في الوقت الراهن للبشر، في حين أن التحسين المتطرف يحسن السمات أو القدرات إلى مستويات تتجاوز كثيرا ما هو ممكن للبشر حاليا . يرى آغار نفسه بأنه ينتقد بشدة جميع أشكال التحسين المتطرف ويقبل بعض أشكال التحسين المعتدل الذي يحقق ما يشير إليه هو ب«التحسين البشري الحقيقي». " ويعترف انه قد يكون هناك أيضا بعض الغموض بين هاتين الفئتين العريضتين . لكنه لا يزال يجادل بأن هناك حالات واضحة من التحسينات الجذرية ينبغي رفضها لأسباب أخلاقية و لأسباب عقلانية

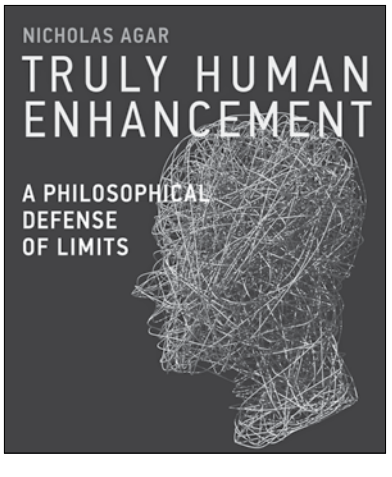

احترازية على حد سواء.
التحسينات المتطرفة هي ما يدعوه آغار «التغيير التحولي». وهو يوضح هذه الفكرة عن طريق التذكير بفيلم «الغزو من قبل خاطفي الأجسام للعام 1956. وفيه، يقترب الغزاة من البشر النائمين ويسيطرون كلياً على عقولهم وأجسادهم ، رغم أن هذه الكائنات البشرية المتحولة تحتفظ بهويتها النفسية نفسها، أي كل الذكريات الشخصية. فمع ذلك ، قيمها هي الآن قيم الغرباء الغزاة التي تبنوها كلياً. ليست لديهم القدرة على التقييم النقدي لتلك القيم . بل على العكس من ذلك ، فهم يذهبون بسرعة للسعي لتحويل غيرهم من البشر إلى بشر– غزاة. إن التغيير جذري وتحولي بسبب فقد هؤلاء الأفراد لإنسانيتهم . لم يعودوا قادرين على الحب ، والطموح ، والرغبة أو الإيمان. يشعر البشر –الغزاة أن الحياة أفضل بكثير دون تجارب الحياة السلبية « الرفض، الفشل، الإحباط ، والخوف من الجحيم » المرتبطة بهذه المشاعر كثيرة الإنسانية. وهم قادرون على التعاون بسهولة شديدة و إنجاز الأشياء العظيمة بشكل جماعي، أي كيفية السعي إلى إقناع البشر ليصبحوا بشراً –غزاة بدلاً عن بشر.

أخبار العلم

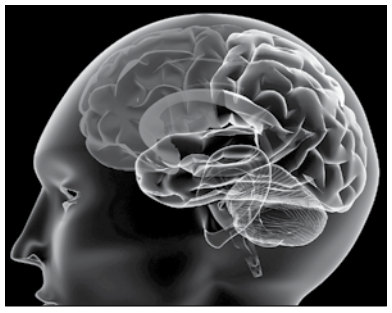

مستحضر لتجديد خلايا المخ

يبدأ فريق علمي من روسيا والولايات المتحدة، بالعمل من أجل التوصل إلى طريقة منهجية، تسمح بتحديد قدرة المخ على التجدد. يشارك في هذا العمل من الجانب الروسي علماء من جامعة تومسك الحكومية، ومن الجانب الأمريكي علماء من جامعة واشنطن. يهدف هذا العمل تحديدا، إلى معرفة قدرة المخ، على التجدد بعد الإصابات التي تحصل في الرأس ومرض الزهايمير وباركنسون. أي أن العلماء يدرسون عملية تكون خلايا عصبية جديدة وإمكانية التحكم والسيطرة عليها. تتضمن طريقة البحث، إجراء اختبارات على نماذج لنقص التروية الدماغية والتصلب المتعدد، باستخدام جهاز التصوير المقطعي. وقد كلف البروفيسور فاسيلي يارنيخ من جامعة واشنطن، الذي وضع طريقة جديدة لتشخيص أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض العصبية، بمهمة الأشراف ووضع طريقة لاستخدام هذا الجهاز وتحليل المعطيات التي يحصل عليها. ويعتقد هذا الفريق العلمي المشترك، أن هذا العمل سيسمح لهم بابتكار مستحضر لتجديد خلايا المخ عند إصابة الإنسان بأمراض خطيرة.

■ ■ ■

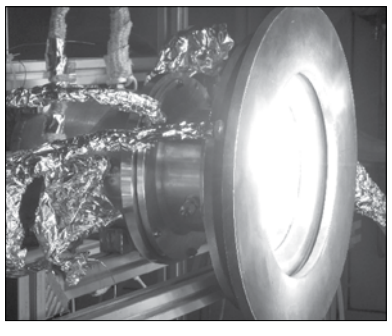

وقود من نواتج الاحتراق

تمكن باحثون أوروبيون من الحصول على الوقود من نواتج الحريق. تمكن باحثون من مشروع SOLARJET من توحيد مرحلتي التحلل والتركيب لكيروسين الطائرات في منظومة واحدة. وحصل الباحثون من الماء وغاز ثاني أوكسيد الكربون بمساعدة الضوء على الغاز، الذي بواسطة عملية فيشير – تروبش تم تحويله إلى كيروسين. الأساس في هذه التكنولوجيا، هو تكوين واستخدام مفاعل خاص بدرجة حرارة عالية، يضمن اكتمال دورة العمل. يحتوي المفاعل على سيراميك مثقب للامتصاص من اوكسيد السيريوم، يساعد في انشطار الماء وغاز ثاني أوكسيد الكربون . يشترك أوكسيد السيريوم في عملية التحلل والتركيب ويعود إلى حالته الأولية. تمكن العلماء من اجراء 240 دورة لهذه العملية والحصول على 750 لترا من الغاز المركب «الاصطناعي» الذي أرسل من زيوريخ إلى امستردام لتحويله إلى وقود طائرات باستخدام عملية فيشير– تروبش. ويذكر أن العمل بمشروع SOLARJET بدأ في يونيو/ حزيران عام 2011 ويشارك فيه عدد من معاهد البحوث العلمية والمؤسسات الصناعية.

أفراح مؤجلة.. وطقوس زواج «غير مألوفة»!

لم تعد تصدح حناجر النسوة بالزغاريد، وما عادت أياديهنّ تنثر الأرز فوق مواكب العرسان، وبات الفرح حلماً مؤجلاً في عيون السوريين، وصار المقصد من الزواج البحث عن السترة أو تحقيق حلم طال انتظاره، بعد أن تنازل العروسان عن جميع مطالبهم.

■ نسرين علاء الدين- قاسيون

تلاشى الحلم الجميل الذي كان يراود «مرح» كل ليلة بعد أن مضى على خطبتها ما يقارب العامين. تقول مرح «خطبت لشاب وكانت حفلة الخطبة على النطاق الضيق على أمل أن تنتهي الأزمة السورية ونقيم حفل زفاف كبير، لكن شهور الأزمة طالت، ونحن ننتظر.

الحلم «الأبيض» لم يعد موجوداً

وفي كل مرة نقوم فيها بتحديد موعد للزفاف كان يستشهد شخص من أفراد عائلة خطيبي أو أحد من أفراد عائلتي. كما نزح أهل خطيبي عن منزلهم، وباتوا يقيمون في أحد مراكز الإيواء، ونحن كنا اشترينا شقة صغيرة في منطقة زملكا لكننا لم نعد نعرف ما هو مصير الشقة التي اشتريناها، لذلك لم يعد يحمل الزفاف أي معنى للفرح بالنسبة لي ولخطيبي، حتى أننا بتنا نخشى تحديد موعد للزفاف خشية سماع خبر غير سار».

تجمع قصة حب كبيرة بين «حيان» و«لين»، ويعلم أهلهما بهذه القصة لكنهما يرفضان الارتباط في هذه الظروف، حيث مازال «حيان» يؤدي الخدمة العسكرية منذ أكثر من سنتين، وهو دائماً ما ينتقل بين القرى والمحافظات السورية.

وتتحدث «لين» عن معاناتها قائلة «في البداية كانت علاقتنا جيدة جداً، وكنت أنتظر اتصال حيان بفارغ الصبر، ولكن بعد فترة بات حديثنا يقتصر على أخبار الحرب والاستشهاد والخوف، ففي كل مرة تنقطع فيها الاتصالات تراودني الأفكار السيئة عن استشهاده»، وتتابع لين «لم يرض والدي بتزويجنا في هذه الظروف خشية استشهاد حيان وبالتالي أصبح أرملة».

الترمل وعودة العادات البالية!

لم يمض على زواج «نور» عامان حتى أصبحت أرملة، ولديها طفل استشهد والده قبل أن يراه، وتجهز نفسها للزواج مرة ثانية، لكن العريس هذه المرة هو شقيق زوجها الذي توفي قبل فترة.

تقول نور «أجمع أهلي وأهل زوجي السابق على تزويجي من شقيق زوجي بعد أن أنجبت طفلي، والحجة هي أنني صغيرة ولن أكون قادرة على تربية الطفل وحدي ولن يترك أهل زوجي طفلي يربى في بيت غير بيت أهل والده، وأنا لن أتخلى عن طفلي».

وتتابع «لا توجد أية مشاعر بيني وبين زوجي الجديد فأنا كنت أعتبره بمثابة أخ لي، ولم أتخيل ولا أستطيع أن أتخيل أن تجمعنا أية مشاعر حب، وأنا أعرف أنه يحب فتاة أخرى، لكنه رضخ للأمر الواقع كما فعلت أنا».

تزويج المرأة من شقيق زوجها كانت عادة قديمة لدى بعض العائلات في المدن السورية، لكن الوعي بحقوق المرأة جعل هذه العادة تتراجع في السنوات الأخيرة إلى أدنى مستوياتها، ولكن الظروف الاجتماعية والمعيشية الجديدة فرضت نمط حياة جديد على الأسر السورية، جعل من بعض العادات القديمة أمراً مقبولاً فيه إلى حين انتهاء الأزمة السورية.

العرس على «الضيق»

وبدروه يقول «لؤي»، شاب في التاسعة والعشرين من عمره، «كنت أؤجل خطوة الزواج على أمل أن تنحل الأزمة في وقت قريب، لكن الظروف تتجه نحو الأسواء ونحن جيل يحب أن يعيش شيئاً من الفرح، لذلك تقدمت لخطبة فتاة، وقد وافق أهلها على الخطبة بشروط سهلة جداً فلم يطلب الأهل مهراً مرتفعاً وتلبيسة ذهب كبيرة ولا حتى طالبوا ببيت مستقل، كما أنهم لم يشترطوا إقامة حفل زفاف، كما كانت العادة قبل الأزمة».

ويتابع لؤي «إن هذه الظروف تساعد الشبان على فكرة الزواج بعد أن كان الزواج حلماً بعيد المنال على الكثير من الشبان بسبب التكاليف المرتفعة للزواج في سورية».

«العرس على الضيق» عبارة بات يرددها السوريون في مختلف المناطق، حيث باتت حفلات الزفاف تقتصر على الدائرة الضيقة من أهل العريس وأهل العروس.

ولم تبق «عين» إلا ودمعت

تقول «جمانة»، التي سيعقد حفل قرانها بعد أيام قليلة، «لم أقم حفل خطوبة على أمل أن نقيم حفل زفاف كبير عند انتهاء الأزمة، ومضى على خطوبتنا سنة ونصف تقريباً، لذلك قررنا أن نتزوج خوفاً من أن تطول سنوات الأزمة أكثر من ذلك».

وتتابع «جمانة» حديثها قائلة «دفعتنا الظروف الحالية التي نعيشها للتخلي عن الكثير من الركائز لعملية الزواج، فأهلي لم يطلبوا مهراً من العريس، وسجلنا المهر على أنه غير مقبوض وكذلك الذهب، فقد تخليت عنه واقتصر الأمر على خاتم زواج من الذهب البرازيلي، ولم اشتر سوى عدد بسيط من قطع الملابس، ولن يكون هناك حفل زواج كما كنت أحلم، ولن أخيط فستان الزفاف الذي كنت أحلم به، بل سأستأجر فستان زفاف أبيض، وكذلك خطيبي سيستأجر طقماً أسود كي نلتقط صوراً للذكرى فقط»، وأضافت «لم يعد هناك فرحة للعروسين كما كان من قبل، حيث لا يوجد منزل في سورية إلا وفقد أحد أفراده، ولم تبق عين في سورية إلا ودمعت، والزغاريد التي كانت تطلق ابتهاجاً باتت اليوم عنواناً لزفاف شهيد، وهذا أمر محزن جداً بالنسبة لنا».

انتشر مفهوم زواج «السترة» بشكل كبير في صفوف العائلات السورية بعد بداية الأزمة حيث ينطوي هذا النوع من الزواج على عدد من المفاهيم التي لم تكن موجودة قبل الأزمة

زواج أم «متاجرة» أم سترة..

انتشر مفهوم زواج «السترة» بشكل كبير في صفوف العائلات السورية بعد بداية الأزمة، حيث ينطوي هذا النوع من الزواج على عدد من المفاهيم التي لم تكن موجودة قبل الأزمة.

تقول الأخصائية الاجتماعية عليا سعد «لجأ عدد كبير من الأسر السورية الموجودة داخل سورية وخارجها لتزويج بناتهن دون وجود أي أدنى شروط للتكافؤ العمري أو الفكري أو الاجتماعي بين الطرفين، وعادة ما يقع هذا النوع من الزيجات بحق الفتيات اللاتي هن دون عمر الثامنة عشرة عاماً، وغالباً ما يكون الدافع خلف هذا التصرف هو خوف الأهل من وفاتهم أو حدوث أي مكروه لهم وترك بناتهم لوحدهن مما يجعلهن عرضة للمضايقات الاجتماعية وخاصة موضوع الخطف والاغتصاب، الذي مع الأسف بات يهدد مصير عدد كبير من الفتيات داخل سورية، وذلك في ظل الانفلات الأمني الذي تعيشه عدد من المدن والمحافظات السورية».

على السوريين أن يعوا..

أما في خارج سورية «فقد تم تزويج عدد كبير من الفتيات اللواتي كنا يقمن مع عائلاتهن في مخيمات وبلدان اللجوء وخاصة مخيمات التركية والمخيمات الأردنية التي شهدت أكبر حالات زواج لسوريات من رجال من الأردن والخليج العربي بعد إيهام أهل الفتيات بأن بناتهن سوف يكن في أمان ويعشن حياة كريمة.

إلا أن العدد الأكبر من الفتيات اللواتي تزوجن بهذه الطريقة عدن لذويهن مطلقات، وهن لم يتجاوزن الثامنة عشرة من العمر».

وتتابع عليا «أن الفتيات في لبنان تعرض للأمر نفسه وكانت عملية الزواج تتم عبر سماسرة معينين، يستغلون عجز وحاجة العائلات السورية»، وتضيف «على السوريين أن يعوا أن السترة للفتاة هي عبر إتمامها لتعليمها ونضوج بناتهن إلى حين بلوغهن سناً تؤهلهن للزواج».

القامشلي: مبادرات فردية ترسم أملاً وسط اليأس

بينما كانت السيارات المسلحة تمر بوتيرة جنونية وسط مدينة القامشلي متوجهة لاشتباكات محتملة غير مفهومة أحياناً، كما اعتاد السكان خلال الأزمة السورية، تابعت مجموعة من الشباب رسومهم على جدران حائط قديم أهملته بلدية المدينة لاعتبارات تقليدية معروفة.

■ قحطان العبوش

يصمم الشاب كنان على تنفيذ مشروعه الذي يعنى بتنمية مهارات الأطفال في مدينة، يسيطر عليها القلق من مستقبل مجهول شأن كل المدن والبلدات السورية التي أنهكتها الحرب.

تابع كنان ومجموعة من الشباب برفقته الرسم والتلوين على الحائط، برسوم بات الأطفال يتذكرونها بصعوبة مع مشاهد السلاح والاشتباكات التي تقع في المدينة، مجموعة من الفراشات والأزهار على بساط أخضر، تحاكي فصل الربيع الذي تمر به البلاد، غيرت منظر أحد التقاطعات الشهيرة في المدينة.

افتتح كنان قبل أيام نادياً لتعليم الأطفال على كل أنواع الفنون والمهارات، من رسم وموسيقا وتمثيل وغناء وأعمال يدوية ومسرح وكمبيوتر وتعليم اللغات، وتقوم فكرة النادي على اكتشاف مهارات الطفل وميوله، والعمل على تنميتها من خلال التواصل مع الأهل والمدرسة.

ويعتمد النادي على طريقة جمع الاشتراكات من الأطفال على قدر التكاليف التي لا تتعدى تكاليف مقر صغير مستأجر، وبعض الأدوات، فيما يعمل كنان ومجموعة من المحترفين في شتى المجالات بشكل شبه تطوعي.

ويقول كنان في حديثه لـ«قاسيون» عندما تنتشر الانتماءات القومية والدينية والعشائرية في مكان ما، فإن أفضل مايمكن اختياره هو الأطفال كقومية ودين.

وتخصص «خناف» وهي خريجة متفوقة من المعهد العالي للموسيقا جزءاً من وقتها لتعليم أطفال النادي على الموسيقا، بينما يهتم مختصون آخرون بباقي الفنون والمهارات، فيما يوجد مرشد نفسي يتابع حالات الأطفال وتمايزاتهم كل على حدة.

ويريد كنان الذي يعتزم افتتاح فرع آخر للنادي في حي آخر من أحياء المدينة لتجنب الحاجة لوسائل نقل مكلفة، أن يترسخ المشروع بين المتطوعين العاملين فيه ويغادر هو نحو فكرة جديدة، معتمداً على فكرة التشغيل الذاتي.

وتجربة كنان واحدة من تجارب قليلة، يريد القائمون عليها ترسيخ جانب آخر للحياة تفتقده المدينة التي شهدت موجة هجرة كبيرة نحو الخارج، ويعاني سكانها الباقون من ضغوط معيشية صعبة، تجعل الاهتمام بالأطفال آخر الأولويات.

حيث لا يسمح الأهالي لأطفالهم باللعب وحدهم في الخارج خوفاً من الخطف، ويشاهد الأطفال مظاهر السلاح، ويسمعون أصوات الرصاص في مدينة فيها طبيب واحد مختص بالأمراض النفسية، وغادر البلاد قبل مدة على خلفية الصراع الدائر.

بينما كانت أصوات الرصاص تسمع في الخارج، تنذر بخطر محتمل قادم، كان الأطفال منهمكين بالعزف على مختلف الآلات الموسيقية في مقر النادي.

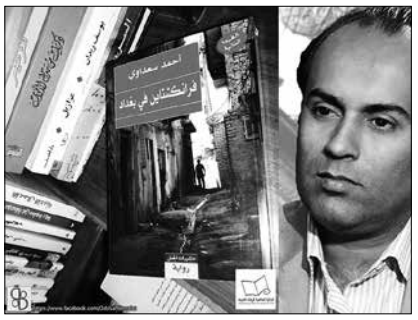

فرانكشتاين في بغداد

فاز الروائي والشاعر العراقي أحمد سعداوي بالجائزة العالمية للرواية العربية عن روايته «فرانكشتاين في بغداد».

وجرى اختيار «فرانكشتاين في بغداد» للفوز بالجائزة باعتبارها أفضل عمل روائي نشر خلال الاثني عشر شهراً الماضية.

ولد المؤلف أحمد سعداوي في بغداد عام 1973، ويعمل حالياً في إعداد البرامج والأفلام الوثائقية.

وتحكي الرواية قصة هادي العتاك وهو بائع في حي شعبي ببغداد يقوم بتلصيق بقايا بشرية من ضحايا الانفجارات في ربيع 2005 ويخيطها على شكل جسد جديد، تحل فيه لاحقا روح لا جسد لها' لينهض كائن جديد' يسميه هادي «الشسمه»' أي الذي لا أعرف ما هو اسمه' وتسميه السلطات بالمجرم أكس' ويسميه آخرون «فرانكشتاين».

ويقوم هذا الكائن بقيادة حملة انتقام من كل من ساهم في قتله' أو على الأصح من قتل الأجزاء المكونة له.

جرى اختيار «فرانكشتاين في بغداد» لعدة أسباب، منها مستوى الابتكار في البناء السردي كما يتمثل في شخصية «الشسمه»، حيث تختزل تلك الشخصية مستوى ونوع العنف الذي يعاني منه العراق في الوقت الحالي.

جاءت الرواية زاخرة بشخوص تتجاوز الواقع وتلتقي به وجها لوجه في آن واحد' مثيرة في رحلتها هذه قضايا الخلاص من إرث طاحن لا خلاص لأحد منه على مستوى المسؤولية الفردية والجمعية.

«ضباب النهر» ولكن..

انتشرت في العقود الأخيرة ظاهرة التكاثر السرطاني لأشباه المثقفين في منطقة الشرق، وكان ذلك انعكاساً لتشوه البنى الوطنية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. وغطى هؤلاء الأشباه الثقافة الحقيقية بغيومهم، حيث انتشر الابتذال والمال السياسي والفردانية والاسترزاق الثقافي. أمام هذا الانحطاط ربما كانت الثقافة سترثي نفسها لو أنها كانت كائناً حياً.

■ آلان داود

كُتب في الشعر الكردي، كما في غيره الكثير، وهناك الكثير من الأسماء التي تدعي الشعر والقصيدة، ومنها أيضاً انتشار نوع من الكتابة تكاد تكون أقرب إلى الابتذال والتسطيح وتشويه القصيدة الكردية الحقيقية.

امتاز هذا النوع من أشباه القصيدة بسرعة التفريخ والانتشار، ولا علاقه له بالشعر وهو بعيد كل البعد عن الحالة الشعرية، حيث كان أصحابها يمضون أوقاتاً في البحث عن الكلمات الغريبة في القاموس الكردي وتصفيف هذه الكلمات في شبه قصيدة، لنفاجأ بعد فترة بمجموعاتهم الشعرية تملأ المكتبات والمؤسسات الثقافية.

على النقيض من ذلك كانت تنمو القصيدة الكردية الحقيقية، تحاول شق طريقها وسط السحب القصيدة الكردية الشعبية التي تصنع من الكلمات البسيطة أروع الصور الشعرية وأجمل التشابيه والاستعارات الأدبية.

مؤخراً صدر ديوان للشاعر السوري الشاب جوان شريف باللغة الكردية حمل عنوان: «ضباب النهر يواري النهر» يمكن إدراجه في خانة القصيدة الحقيقية أسلوباً وصوراً شعرية، صنع قصائده من تلك الكلمات البسيطة التي نسج منها مجموعته الشعرية الأولى، ولكن لم يكن ذلك نشاطه الشعري الأول، حيث حازت قصيدة له تحمل العنوان نفسه المركز الأول في مهرجان جكرخوين الشعري في دورته الخامسة عشرة عام 2010.

يقول في مطلع إحدى قصائده: «والدتي تزعم أن الكرد خلقوا من بقايا الصلصال، أجيبها، وكل تلك النظارات الترابية التي خلّفوها والحجول، الحجول كل تلك الحجول، أما استطاعت أن تبني في الحلم بين أحراش الخرنوب عشاً من الثلج».

من الصور الريفية الجزراوية وأحياء المدن الشعبية بهدوئها وصخبها ومن كلمات والدته، تكونت القصيدة التي نسجها الشاعر الشاب جوان شريف.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 02/ 05/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

في اليوم العالمي للكتاب

إتلاف كتب.. في جامعة دمشق!!

يحتفل العالم في 23 نيسان من كل عام باليوم العالمي للكتاب، من خلال القيام بفعاليات وتظاهرات مختلفة، هدفها إبراز أهمية الكتاب والقراءة في حياة الإنسان. إلا أن جامعة دمشق احتفلت بهذا اليوم بطريقتها الخاصة وقامت بإتلاف مئات الكتب وتحديداً من قبل قسم المكتبات والمعلومات في كلية الآداب وبمباركة من رئاسة الجامعة.

■ غانم غانم

القصة بدأت عندما رغبت كلية الآداب– لا نعلم سبب هذه الرغبة – والعلوم الإنسانية بالتخلص من آلاف الكتب لديها. في البداية دعت الكادر التدريسي في جميع الأقسام في الكلية لاختيار ما يشاؤون من الكتب سواء لهم لاقتنائها شخصياً أو من أجل إثراء مكتبات الأقسام، وبالفعل أغنت بعض الأقسام مكتباتها بآلاف الكتب. إلا أن الكلية استمرت في التخلص من عدد أكبر من الكتب..!! فقامت بدعوة طلاب الدراسات العليا لأخذ ما يحتاجونها منها، ثم فتحت الباب أخيراً لجميع الطلاب لاقتناء ما شاؤوا من الكتب، كما تقول الرواية، إلا أن الكلية ما لبثت أن تراجعت، وأقفلت بابها بوجه الطلاب بحجة أن بعضهم يقوم ببيعها خارج الجامعة، وقد يكون هناك أسباب أخرى، إلا أن النتيجة كانت منع هذه الكتب عن الطلاب نهائياً.

«صورة بهية».. بطريقة مشروعة!!

قامت كلية الآداب مرة أخرى بالتخلص من تلك الكتب، ولكن هذه المرة من خلال مشروع تأهيل وصيانة مكتبات جامعة دمشق الذي يعتبر جزءاً من مبادرة إحياء مكتبات دمشق الذي يقوم به طلاب من قسم المكتبات بإدارة الدكتورة عبير عساف.

يقوم المشروع على إعادة الحياة للمكتبات وجذب الطلاب لارتيادها، وقد ظهرت المكتبة «بصورة بهية»، كما ورد على لسان رئيس الجامعة، إلا أن هذه الصورة «البهية» بُنيت على أشلاء الكتب الممزقة من مقتنيات المكتبة، ولا يدور الحديث هنا عن الكتب «التالفة» أصلاً كما ادعى القائمون على المشروع، بل تلك الكتب السليمة في معظمها كما يتبين من الفيديو الذي صور الطلاب أثناء عملهم حيث يجري تمزيق الكتب وتثقيبها بهدف تحقيق هذا «العمل الفني» الذي تركز في ثلاثة خطوط رئيسية منها:

قوس مدخل المكتبة..

بكل فخر تحدث القائمون على العمل عن هذا الإنجاز العظيم الذي اعتمد على تثقيب الكتب بثقب لا يقل قطره عن 3 سم، بهدف ربط هذ الكتب بهيكل معدني يشكل قوساً أنشئ على باب المكتبة. استلزم إنهاء هذا العمل «الفذ» حوالي 160 كتاباً، عدا عن الكتب التي ثُقبت ثم لم يحالفها الحظ بحجز مكان لها في قوس المكتبة..!!

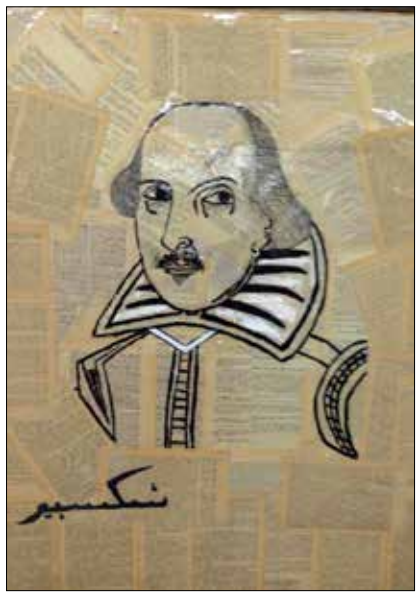

ورد على بعض أغلفة الكتب المشكلة للقوس عبارة «مكتبة جامعة دمشق»، وهذه من مقتنيات المكتبة، والكثير منها عليه ختم U.W.O LIBRARY وهي اختصار لـ University of Western Ontario Library «مكتبة جامعة أونتاريو الغربية» وهي جامعة كندية، كما حمل بعضها ختم HAMILTON PUBLIC LIBRARY وهي أيضاً مكتبة كندية. وقد وصلت هذه الكتب إلى جامعة دمشق غالباً كهدايا لإثراء المكتبة، وليس لجودة الورق، واستخدامه للأعمال الفنية.

لوحات «فنية»..!!

قام المنفذون بتمزيق الكتب «التالفة» باستخدام المشارط، لاستخدام أوراقها في تنفيذ عدد كبير من اللوحات التي غطت جدران المكتبة وحملت العديد من المواضيع «الفنية» تراوحت بين رسوم الطبيعة، والرسوم الزخرفية، وأخرى رمزية، حيث تمثل العديد من هذه الرسوم بعض الرموز الأدبية السورية والعالمية، كشكسبير وتشيخوف وجبران خليل جبران وماركيز ونزار قباني وأدونيس وكوليت خوري..الخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة، لو تسنى لبعض هؤلاء الأدباء «ومازال بإمكاننا سؤال بعضهم مثل أدونيس أو كوليت خوري على سبيل المثال»، رؤية صورهم على تلك الأوراق الممزقة، والتي ربما تكون أحد مؤلفاتهم، هل سيكونون سعداء بهذا التكريم؟ يتساءل مراقبون !!!

حوامل نباتات الزينة..

ربما كانت هذه العملية الأقل ضرراً بالكتب – من حيث الكمية فقط – فقد استخدمت بعض الكتب كقواعد ورفوف حملت كتباً أخرى أو نباتات صغيرة. ومع ذلك احتاجت هذه القواعد ايضاً للتثقيب ليتمكن المنفذون من تثبيتها ببراغي على الحوامل المعدنية!!

والجدير بالذكر أن معظم الكتب المستخدمة في المشروع كتب كاملة، وفي حالة جيدة، وهذا ما يثبته الفيديو المنشور على موقع «اليوتيوب»، وكذلك الصور التي التقطت أثناء العملية، حيث تظهر على الأغلفة بعض العناوين الهامة منها كتب بلغات أجنبية مختلفة، وكتب عربية كفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في علم الهيئة وملحقاته لإبراهيم خوري طبعة دمشق 1969، وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في علوم اللغة العربية لأسماء حمصي وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها الكثير من الكتب القيمة.

سؤال يطرح نفسه

السؤال الذي يطرح نفسه: ألم يكن لديهم طريقة أخرى لتنفيذ مشروعهم لإعادة الحياة إلى المكتبات وجذب الطلاب للقراءة، واستخدام وسائل أخرى للتزيين، غير إتلاف كتب لها قيمة علمية وفكرية عالية، فضلاً عن كون بعض منها نسخاً نادرة. ولماذا جرى استسهال إتلاف ثروة علمية كهذه بهذه الطريقة، ومباركتها سواء من رئاسة الجامعة أوالمشرفين عليهم.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

الوجه الآخر!

يحل توقيت نشرة الأنباء، يتسمّر«X» أمام الشاشة، لعل الأثير يحمل خبراً غير أخبار الحرب والدمار وحديثاً لا يكون عن الطوائف والقوميات والمذاهب والأديان. ينتقل إلى محطة ثانية وثالثة.. ولكن عبثاً العبارات هي، هي، المشهد ذاته.. دمٌ يكاد يتدفق من الشاشة.. يضع «جهاز التحكم» جانباً، فهو لم يقتنع يوماً بالضلال الذي تبثه الشياطين القابعة في هذا الصندوق الناطق.. تباً!.. ما زالت هناك أشياء جميلة على هذه الأرض، لماذا لاترصدها أقماركم الصناعية، وكاميراتكم، وتقاريركم، وتحليلاتكم.. ثمة كلام آخر غير ما تبثه الشاشات!

–أول ما يتبادر إلى ذهن «أبو مكسيم» بعد أن يسود هدوء نسبي في بلدته أن تفتح المدرسة أبوابها، ينسّق مع هذا وذاك، يبادر وينجح في المبادرة.. «أن تسمع صوت الأطفال صباحاً في باحة المدرسة يعني أن الحياة ما زالت ممكنة» ..الكلام لـ«أبو مكسيم».

– تمرّ «جماعة» مدججة بالسلاح من أحد شوارع المدينة لتخوض حربها في مكان ما، في الشارع ذاته كان «كنان» منهمكاً في رسم لوحة على جدار أحد المنازل، لوحته عبارة عن «سرب فراشات وأزهار على بساط أخضر»، كنان يصرّ على أن يذكّر الناس بأنه ثمة شيء في الطبيعة اسمه فصل الربيع!

– «أبو المجد» يؤمّن في حارته سكناً لزميله في العمل بعد أن تحوّل بيت الآخر إلى حطام، يسارع أبناء الحي الواحد تلو الآخر إلى استكمال مستلزمات الدار دون أن يعرفوا دينه وطائفته ومذهبه.. يقول أبو المجد لزميله: أنت هنا في «سورية الصغرى»!

– تفرد صفحات التواصل الاجتماعي حيزاً واسعاً لمبادرة أهالي حلب، تقدم المبادرة نفسها: «حيادية تهدف إلى تقديم جميع الخدمات لأهالي مدينة حلب بكافة أطيافها، كما أن أعضاء المبادرة هم حياديون وملتزمون بذلك وغير منتسبين بأي حال من الأحوال لأي طرف من الأطراف» تحاول المبادرة أن تتصدى لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي، وتنخرط في العمل الإغاثي، ومشكلة المفقودين..».

هي إشارات تأتي يومياً من كل الجغرافيا السورية.. من شمالها وشرقها وساحلها وجبلها، تتجاهلها أغلب وسائل الإعلام.. قد تبدو بسيطة ولكنها هي الوجه الحقيقي للانسان السوري ..الذي يصرّ أن يكون حاضراً، وإن كانو يحاولون تغييبه.